

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله جل جلاله الاكرم الذي وفقنا لطبع المجموعة المتقبولين للنام والمفيد للجامع لخصوص العلوم



بأمر العالم الجليل المحقق والفاضل النبيل المدقق مولانا محمد عبد الباقي خايف الموليين الممدوحين

وَالْقَوَاعِدُ جَمْعُ قَاعِدٍ أَيْ جُزْءٍ مِنْ شَيْءٍ

Süleymanîye Kültürhanesi

Kısım

Ignor

Yes! P - :

052/1



بسم الله الرحمن الرحيم
بحث تصديقات من شرح علوم مولانا محمد باقر رحمة الله
التصديقات جمع تصديق يحكي على ثلثة معان الاول ماخوذ من الصدق
بمعنى وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان بان القضية مطابقة للواقع و
في الفارسية برست و نستن و صادق و نستن و الثاني ماخوذ من الاول وهو
عبارة عن الاذعان بثبوت المحمول للموضوع وفي الفارسية گرویدن و باور
کردن و الثالث ماخوذ عنه بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن الاذعان
بان القائل صادق في كلامه اى مطابق كلامه للواقع وفي الفارسية راستگو
داشتن و حق گوشتن و التصديق الاصطلاحي المنطقي هو الثاني وقد يطلق على
القضية اطلاق اسم العلم على المعلوم على مذهب الامام و اطلاق اسم العلم بالبحر على
اكل على مذهب الحكماء و اطلاق اسم العلم بكل اى القضية على مذهب بعض المحققين
من المتأخرين و هذا اذا نقل اسم التصديق عن العلم الى القضية و اما اذا جعل اولاً
بمعنى المصدق به فوجه الاطلاق انه يصدق على القضية او على جزءها و لما كان التصديق
قسماً فاوزوها و لا يقال الحكم يطلق بجملة معان الوقوع و الا وقوع و الحكم به و القضية
و الاذعان والمراد منها الاخير منه الظاهر ان الضمير المحرور يرجع الى الحكم فيكون معنى القضية
و يحتمل ان يكون راجعاً الى التصديق الذي يشمله الجمع فيكون من تبينيه لكن لا يبعد

قوله ومنه تفصيله كما لا يخفى اجمالى اجمالى انكشاف الاتحاد بين الامر من فقه
واحدة كما اذا رايان جدارا ابين علمنا انه بيمين من غير ان نلاحظ اتحادا على الانفراد
والابين ايضا على الانفراد ثم حكم بالاتحاد بعد ملاحظة النسبة الكمائية بانكشاف الاتحاد
من حيث ان في تخيلين نخل الى الحكم عليه وبه ونسبة الكمائية واما قال بين الامر من
ولم يقل بين الامور كما هو الظاهر لان النسبة ليست موجودة كوجود الطرفين ومنه
اى الحكم او تصديق على غير الظاهر تفصيله وهو التفصيل المنطقي الذي يستدعي صورة
متعددة مفصلة اى الحكم التفصيلي انكشاف الاتحاد بين الامر من المذموم يلاحظ
كل منها منفردا بان يلاحظ الموضوع منفردا والمحمول منفردا ثم يلاحظ النسبة الكمائية ثم حكم
بالاتحاد و لما فرغ من التبيين في بيان متعلق التصديق فقال ونسبة انما تدخل في
متعلق الحكم الطبيعية لا بالذات كما هو المشهور لانها من المعاني الخفية التي لا يلاحظ بها
انها هي النسبة مرة لملاحظة حال الطرفين وقد خلت في متعلق التصديق المشهور انه
متعلق بالنسبة اى الوقوع والا وقوع و ذهب بعضهم الى انه متعلق بقضية و ذهب
اهل التحقيق انه متعلق اولاً وبالذات بالموضوع والمحمول حال كون النسبة ايجابية بينهما
وبالعرض بالنسبة واخيراً المصنف الثاني و استدلل على ابطال ما هو المشهور باحاطة النسبة
غير مستقلة و ما شأنه ذلك كيف يحل الغير ويتعلق به الغير بالضرورة و يحتمل انها
مرة لملاحظة غير كالحرف والمرأة غير مقصود وكل ما هو غير مقصود لم يتعلق به ما هو المقصود
بعبارة على تقدير كون النسبة جزء القضية ويرد عليه المنع بجواز ان يتعلق بها كما يتصل بها
ابجته و ما استدلل بعض اهل التحقيق على ندرسه بان النسبة بمعنى حرفي لا يصح ان يتصل بها
التصديق حال كونها كضرورة ان التصديق ليس كادراك المرأة عند ادراكه

بالاجمال انكشاف الاتحاد بين الامر من فقه واحدة كما اذا رايان جدارا ابين علمنا انه بيمين من غير ان نلاحظ اتحادا على الانفراد والابين ايضا على الانفراد ثم حكم بالاتحاد بعد ملاحظة النسبة الكمائية بانكشاف الاتحاد من حيث ان في تخيلين نخل الى الحكم عليه وبه ونسبة الكمائية واما قال بين الامر من ولم يقل بين الامور كما هو الظاهر لان النسبة ليست موجودة كوجود الطرفين ومنه اى الحكم او تصديق على غير الظاهر تفصيله وهو التفصيل المنطقي الذي يستدعي صورة متعددة مفصلة اى الحكم التفصيلي انكشاف الاتحاد بين الامر من المذموم يلاحظ كل منها منفردا بان يلاحظ الموضوع منفردا والمحمول منفردا ثم يلاحظ النسبة الكمائية ثم حكم بالاتحاد و لما فرغ من التبيين في بيان متعلق التصديق فقال ونسبة انما تدخل في متعلق الحكم الطبيعية لا بالذات كما هو المشهور لانها من المعاني الخفية التي لا يلاحظ بها انها هي النسبة مرة لملاحظة حال الطرفين وقد خلت في متعلق التصديق المشهور انه متعلق بالنسبة اى الوقوع والا وقوع و ذهب بعضهم الى انه متعلق بقضية و ذهب اهل التحقيق انه متعلق اولاً وبالذات بالموضوع والمحمول حال كون النسبة ايجابية بينهما وبالعرض بالنسبة واخيراً المصنف الثاني و استدلل على ابطال ما هو المشهور باحاطة النسبة غير مستقلة و ما شأنه ذلك كيف يحل الغير ويتعلق به الغير بالضرورة و يحتمل انها مرة لملاحظة غير كالحرف والمرأة غير مقصود وكل ما هو غير مقصود لم يتعلق به ما هو المقصود بعبارة على تقدير كون النسبة جزء القضية ويرد عليه المنع بجواز ان يتعلق بها كما يتصل بها ابجته و ما استدلل بعض اهل التحقيق على ندرسه بان النسبة بمعنى حرفي لا يصح ان يتصل بها التصديق حال كونها كضرورة ان التصديق ليس كادراك المرأة عند ادراكه

المركب غير تام كمال قال ثانيا لا ترى ان عند تصديقك تقضيته زيد قائم مثلا
يحصل لك اولاد هو الاذعان بان زيد قائم في الواقع لا الاذعان بوقوع النسبة
في الواقع بل يحصل لك هذا ثانيا كيف والنسبة من الامور الانتزاعية وكثيرا ما
يحصل التصديق بقضيته قبل انتزاع النسبة التي هي فيها كما يشهد به الوجدان اسلم
كما لا يخفى على المتأمل فتأمل بل لما يتعلق الحكم بمفاد الميتة التكميلية وهو ليس بمفاد
الاتحاد مثلا فتدبر ويحتمل معان الاول ان متعلق التصديق امر إجمالي فيفصله العقل
الى الاجزاء الثلاثة الثانية ان متعلقة النسبة وتمل عليها الاتحاد ويأتي عنه ما هو مختاره
الثالث ان متعلقة مجموع الموضوع والمحمول والنسبة ومجموع الامور الثلاثة بمعنى القضية الرابع
ان متعلقة مجموع الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة وهذه مجملات العبارة الظاهرة وغير الظاهرة
فحك ان تحل على ما هو مختاره فلعني ان متعلق التصديق هو قضيته مضافا لمجموع تلك الامور ونفس الكثرة
لا يتعلق بها التصديق بدعيته وانما يتعلق من حيث الاتحاد لا بمعنى ان الاتحاد داخل فيه بل
بمعنى ان تلك الاجزاء من حيث انها مخرضة للاتحاد متعلق بها التصديق فلا بد ان
ملازمة قال وهو الاتحاد وتفصيله ان متعلق التصديق فيه اربعة احتمالات ذهب
الى كل واحد منها وذهب فاذا ابطال ما هو مشهور يعني ثلاثة احتمالات عبارة
بمصرف يحتمل تلك الثلاثة لكن الاول ظاهر والثالث والرابع غير ظاهر كما لا يخفى
وما يستنبط من الحاشية وهو التحقيق ان متعلق التصديق هو القضية وخبره
مير باقر داماد والفاضل المحمود والجوفوري يدل على ان مختاره هو
الثالث لان الاول غير محتمل للصدق والكذب والرابع ليس مختارا ههنا فان
قلت ان المركب من مستقل وغير مستقل غير مستقل فالمرعوب المقر لا يقال ان

الامر الاجمالي غير مركب لفعل بل بسيط لفعل مركب بالقوة فلا عموم استقلاله
لانا نقول ان الموضوع والمحمول والنسبة ان كانت من الاجزاء التامة لذلك
العمل فلزم عدم استقلاله وصحة حملها عليه لان الجزء الذي ينتمي متحد مع كله بمحمول
عليه وان كانت تلك الامور خارجية لزم تعلق التصديق بما هو خارج عن معنى
القضية والضرورة يحكم بخلافه قلنا ان المركب من المستقل وغير مستقل غير مستقل
محمول ازان يكون المركب من المستقل وغير المستقل الذي يحتاج الى ذلك المستقل
مستقلا ولا ثم عدم استقلال الشيء المركب من الجزء الغير مستقل بالقوة بحول ازان
يكون البساطة مقتضيا لاستقلاله وانما يلزم صحة حملها على ذلك التقدير وان
ابى عنه الظاهر قائل ويمكن ان يستدل على ان متعلق التصديق قضية بانه ما هو
مصدق بحقيقة لان المحال للضرورة وكلما هو مصدق حقيقة قضية فتعلق التصديق
قضية وللمناقشة مجال قائل ثم القضية تتم بامور ثلثة ثلثها نسبة اخبارية
حالية اي القضية التي فسرت بانه قول يحتمل الصدق والكذب تتم بامور ثلثة
الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخيرية سواء كان المحمول وجودا او عدم او غيره
فانفع ما قيل اذا كان المحمول احد هذين المفهومين عنى الوجود والعدم لاحاجة الى
ما يرتبطها بالموضوع وذلك لان الوجود ان يصحح لا يشك في ان مفهومه ما ينسب الى
غيره وبالايجاب والسلب فلا بد من الارتباط بينهما اذ لا بد بعد تصورهما من تصور
النسبة التامة الخيرية وخلف القدماء والمتأخرون في اجزاء القضية فحسب
القدماء الى ان اجزائها ثلثة الطرفان والنسبة الايجابية والسلبية بناء على انه لا
يفهم من زير قائم مثلا الا زيدا وقائما والنسبة بنينا وليس المفهوم من تلك النسبة الا

الامر الاجمالي غير مركب لفعل بل بسيط لفعل مركب بالقوة فلا عدم استقلاله
لانا نقول ان الموضوع والمحمول والنسبة ان كانت من الاجزاء التامة لذلك
المحمول فلزم عدم استقلاله وصحة حملها عليه لان الجزء الذي معنى متحد مع كلمة محمول
عليه وان كانت تلك الامور خارجة لزم تعلق التصديق بما هو خارج عن معنى
القضية والضرورة يحكم بخلافه قلنا ان المركب من مستقل وغير مستقل غير مستقل
محمول وان يكون المركب من مستقل وغير مستقل الذي يحتاج الى ذلك مستقل
مستقلا ولازم عدم استقلال الشيء المركب من الجزء الغير مستقل بالقوة بحوز ان
يكون البساطة مقتضيا لاستقلاله وانما يلزم صحة حملها على ذلك التقدير وان
الي عنه الظاهر قابل ولكن ان يستدل على ان متعلق التصديق قضية بانه ما هو
مصدق بحقيقة لان المجاز للضرورة وكلما هو مصدق حقيقة قضية فمتعلق التصديق
قضية ولما نشأته مجال قائل ثم القضية تتم بامور ثلثة ثلثها نسبة اخبارية
حالية اي القضية التي فسرت بانه قول يحتمل الصدق والكذب تتم بامور ثلثة
الموضوع والمحمول والنسبة التامة انجزية سواء كان المحمول وجودا او عدما او غيره
فانفع ما قيل اذا كان المحمول احدهما من المفهومين معنى الوجود والعدم لاجته الى
ما يتوطلما بالموضوع وذلك لان الوجود انصح لا يشك في ان مفهومه ما ينسب الى
غيره بالايجاب والسلب فلا بد من الارتباط بينهما اذ لا بد بعد تصورهما من تصور
النسبة التامة انجزية وتختلف القدمات والمتاخرات في اجزاء القضية فذهب
القدمات الى ان اجزاءها ثلثة الطرفان والنسبة الايجابية والسلبية بناء على انه لا
يفهم من زيد قائم مثلا الا زيدا قائما والنسبة بنينا وليس المفهوم من تلك النسبة الا

السليم ان متعلق التصديق امر خاص لا يتعلق بغيره والتصور يتعلق بكل شيء حتى
 بنقيضه لهذا قيل لا يحجب في التصورات ويمكن ان يحجب هذا الكلام على كلام آخر على
 التنزل بان الترد لا يتقوم حقيقة بدون المتعلق بالوقوع فلا بد من ان لا يتعلق الا
 بالوقوع فيصير متعلقها واحدا للثبوت وان تنزلنا عن ذلك فيلزم ان المدرك في التصديق
 واحد لا يخالف ففكر نقول القدام هو الحق لما مر وايضا انه لا دليل على تعدد النسبة ولا
 دلالة الوجودان عليه بل الوجودان يحكم بطلانه كما عرفت ههنا شك هو ان المعلوم
 الثلثة التي هي جميع اجزاء القضية متحققة في صورة الشك مع انها هي القضية غير
 متحققة على ما هو المشهور وتحريره ان القضية اذا تمت بالامور الثلثة المعلومه فجميع
 اجزائها انما هو تلك المعلومات الثلثة عني الموضوع والمحمول والنسبة التامة خبرية
 ومن المعلوم بالضرورة انه اذا تحقق جميع اجزاء الشيء تحقق ذلك وفي صورة الشك
 جميع اجزاء القضية يتحقق والقضية غير متحقق في تلك الصورة على ما هو المشهور وهو ان
 القضية ليست في صورة الشك ههنا وماخذ ما قال ملاحظ في حاشية المتعلقة بمرآة
 اثبات الواجب من المحقق الكون على قوله ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود
 هذا وان كان عايتبادر الاوهم الى قبوله نوقش مستندا بان يجوز ان يكون امر خارج
 شرطا بعينه جميع الاجزاء للشيء كما ان المعلومات الاربعة مثلا في كونها قضية مشروطة
 تتعلق بالايقاع او الانتراع بالجزء الاخير منها هو الوقوع والا وقوع فيكون مجموع
 تلك المعلومات عينا للقضية مشروطة بتعلق الايقاع او الانتراع فاذا تحقق تلك
 الامور الاربعة ولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية مع كون جميع اجزائها موجودة وسياقي
 ما تعلق في هذا الكلام انتهى قيل في حله قائله مرزا جان ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات

ان القضية بالنسبة الى الامور الاربعة هي القضية بالوقوع والامور الاربعة هي
 الموضوع والمحمول والنسبة التامة خبرية ومن المعلوم بالضرورة انه اذا تحقق جميع اجزاء الشيء تحقق ذلك وفي صورة الشك
 جميع اجزاء القضية يتحقق والقضية غير متحقق في تلك الصورة على ما هو المشهور وهو ان القضية ليست في صورة الشك ههنا وماخذ ما قال ملاحظ في حاشية المتعلقة بمرآة
 اثبات الواجب من المحقق الكون على قوله ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود هذا وان كان عايتبادر الاوهم الى قبوله نوقش مستندا بان يجوز ان يكون امر خارج
 شرطا بعينه جميع الاجزاء للشيء كما ان المعلومات الاربعة مثلا في كونها قضية مشروطة تتعلق بالايقاع او الانتراع بالجزء الاخير منها هو الوقوع والا وقوع فيكون مجموع تلك المعلومات عينا للقضية مشروطة بتعلق الايقاع او الانتراع فاذا تحقق تلك الامور الاربعة ولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية مع كون جميع اجزائها موجودة وسياقي ما تعلق في هذا الكلام انتهى قيل في حله قائله مرزا جان ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات

[illegible]

الوقوف والبالا للصلة كما لا يخفى اذ انفعيته عن اى بسلب شئ عن شئ محتملة موجبة على
الاول وسالبة على الثانى والاى وان لم يكن يحكم فيها بالشبوت او السلب فشرطية
فان حكم فيها بشبوت نسبه او سلبه على تقدير اخرى فمتصلة لزومية ان كان بعلاقة
والا فافتاقية وان حكم فيها بالتنافى بين النسبتين او سلبه فمتصلة عادية ان كان
لذات النسبتين والافاقية فان كان صدقا وكذا بما عا فحقيقة وان كان صدقا
فقط فمانعة المجمع كذا بقطع مانعة المعلوم حتى تفصيل ذلك وانما سميت شرطية لاشتغالها على
الشرط حقيقة او استلزاما ويظهر من كلامهم ان المحصورين احمالية والشرطية عقلية وبين
اقسام الشرطية استقرالى ويسمى المحكوم عليه فى القضية احمالية موضوعا لانه وضع تحت
لان ثبت له شئ وفى القضية الشرطية مقدما لتقدمه ذكره فى القضية المملوطة وذكره
فى القضية المعقولة حقيقة اذ رتبة يسمى المحكوم به فى القضية احمالية محمولا كونه على شئ و
فى القضية الشرطية تاليا لتلوه عن المقدم ذكره واعلم ان مذهب المنطقيين ان الحكم فى
الشرطية بين المقدم والتالى ومذهب اهل العربية انه اى الحكم فى الجزاء والشرطية
المسند فيه اى فى الجزاء بمنزلة احوال والنظر كذا فى المفتاح كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجودا والشمس طالعة او وقت طلوع الشمس قال السيد السند
الاول هو الحق للقطع بصدق الشرطية مع كذب التالى
ففى الواقع كقولنا ان كان زيد حارا كان ناهقا وان كان نجس
تالى لم يتصور صدقهما اى صدق الشرطية مع كذب اى كذب التالى ضرورة استلزام
انتفاء المطلق وهو هنا التالى الذى لا يعتبر معه قيد انتفاء المقيد وهو التالى مع الشرط

[illegible]

10

[illegible]

وہو خلاف ماقرر قلت التقابل فیہما
بنفس لہ و الاخرہ نظیرہ لا یضار
بعدم فی نفسہ بل فی احوالہما
زید معدوم فی العدم لان معناه یفقد
بل عدم فی نفسہ لان معناه یفقد
عدما را الطیار کما انہما
و قیل ان عدم نظیر زید لیس
الخصوصیۃ بكون مستقلہ عن
و اذا لا حظہ مع قطع النظر عن ہذہ
مستقل

16

[illegible][illegible]

لا يستلزم هذا القول في الحقيقة والعكس لا يكون
استلزام هذا القول في الحقيقة والعكس لا يكون
الانقياض باطلا ولا بطلانه

الملازمة لقيضة محالته وينع الانعكاس قد حثيت به يجب ان يكون الشيء المذكور في الال كالمكس والحق
على نحو واحد جهة العموم بخصوص الشيء المذكور في الال خاص بالقيض لكس على هذا قولنا كلما لم يكن
ذلك الشيء من الاشياء ثابتا كان كذا ثابتا وان صدق بلا شبهة لا يخفى انه لو وجد الال على وجه العموم لم اصا
صحي كما لا يخفى تعرض لهم عليه جو الال منها انهم مقتضاتة الى العكس في سلمة نتج مقتضى
انكس ما بانا نقول كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشيء ثابتا كان كذا
ثابتا نتج كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان كذا ثابتا هت غير عليه ان بعض ممنوعة لان بعض
اتقادير عدم كذا ولو سلمنا انهم كسبر في من بعض القواعد غير شيء من الاشياء وعلى هذا التقدير لا يلزم ثبوت
المعنى لثبوت كلام على سلمة الحال فلا يجيب ان يقول انما تصدى بن تحييج اخرج بخلاف ذلك لانهم
الثاني ان عند كذا هو كذا تحقق ان خاص سلمة تحقق اعم فكلما كان ذلك الشيء ثابتا كان شيء ما
ثابتا ولا بد في عكس النقيض من اعتبار الحكم بوجه ههنا عام وانتفاء العالم عما هو بانتفاء جميع احوال
فبالضرورة يكون الحكم عايم الى القضية اصاله لعكس على ما قد المنع يرجع اما الى منع ما يقع عليه
الحكموه يعني منع صدق المطلق بتعيين صدق المقيار والى منع كذب المقياس كذا بطلان
وذلك كما ترى ولعلنا نعلم ان خصوصية المصدق معتبرة في مفهوم الصادق ولو كان كذلك
لم يكن تقيض الاعم والخاص كسبر لزم انعكاس الكلمة كلفته في المستوي الى غير ذلك من
المفاسد وما اورده عليه بان انتفاء العام جائز ان يكون بانتفاء بعض الخاص
وفيما نحن فيه كذلك ليس شئ لان المعتبر في المحمول هو المفهوم مع قطع النظر عن
خصوصية من انحصار صيات وهو ههنا عام وانتفاء العام من حيث العموم انما
ليكون بانتفاء جميع انحصار صيات قابل الثالث منها انه لا حاجة الى اخذ تعاليم شئ
وتقيضه بل يكفي اطلاعهما والعموم مستفاد من السور فانه من البين ان من

[illegible]

هو الاتصال بين النسبتين لان قولنا لو لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد قائما
ليس متبنا قضا ولا مناف لقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابا لم يكن زيد قائما
لان المناقاة بين التالين لا يوجب المناقاة بين الحكيم الشرطيين الذين
تاليهما تانك المتناقيان فلا حلف في ان كلا التالين المتناقيين لازمان كذا
المقدم في نفس الامر واما اخلف ان الحكم الشرطي بجماعه نقيضه وفيما نحن فيه
ليس كذلك لان نقيض الاتصال رفعه عن قولنا ليس بقية لو لم يكن شيء من
الاشياء ثابا كان زيد قائما وانه ليس بجامع له بل بجماعه اتصال آخر كما
عرفت وتخصه انه لو كان الحكم في التالي كما قيل يلزم اجتماع القضييتين المطبقين
الوقتيتين المتناقيتين في نفس الامر وهذا باطل لان الضرورة حاكمة بامتناعه
بخلاف الحكيم الشرطيين الذين تاليهما متناقيان لان اجتماعهما في نفس الامر
لا يوجب اجتماع المتناقيين لعدم تنافيهما كما لا يخفى وهذا غاية في التوضيح
واحد ان يقول انا نلزم بان هذين الحكيمين المحليين المقيدين ليسا متناقيين
لان تنافي لمطلقين لا يوجب تنافي لمقيدتين كما قال ان تنافي التالين لا يوجب
تنافي الحكيم الشرطيين الذين تاليهما متناقيان لكن الضرورة والقرينة النقادة
حكم بخلاف ذلك كما لا يخفى على المتامل الصادق ففكر فان قيل التناقض
غيره من الاحكام انا هو على تقدير وجود نفس الامر وانتفاء جميع الاشياء مستلزم
لانتفاء نفس الامر وعلى تقدير انتفاء نفس الامر فالتناقض ايضا منتفك فلا حلف
قلنا ان الاستلزام م م فان نفس الامر فوق العالم كما لا يخفى على ان ما قال
المص انا هو على طريقة الجدل فعلى تقدير انتفاء جميع الاشياء التزم المحقق انه

وجو التالين المتناقيين كما عرفت نقال بناء على ذلك لو كان الحكم في التالي
يلزم اجتماع المتناقيين ههنا فلا عتبة على المص على ان الملح لو فرض سوى
عدم شيء من الاشياء فلا يتوجه ما قيل اصله لا يخفى قابل ويمكن ان يجاب
بناء على التمهيد المذكور بانه لو كان الحكم في التالي يلزم انتفاء وتبنا القضييتين في
نفس الامر في الصورة المذكورة لان انتفاء القيد مستلزم لانتفاء المقيد وان
القيد منتفك فيلزم ارتفاع النقيضين ههنا بخلاف الحكم الشرطي بالاتصال بين
النسبتين لان مناط صدقته ليس على صدق المقدم
والتالي كما استعرف في الشرطيات ونحو
ما عرفت ويمكن ان يحسر ان القول بالاستلزام
انما يصح اذا كان الحكم في الشرطيات بين المقدم والتالي
فانه لو كان الحكم الشرطي في التالي لمقدم قيد له كان حكما حليا مقيدا لقيد وج يلزم
اجتماع النقيضين فان مرجحه قولنا زيد قائم وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء
وزيد ليس بقائم وذلك الوقت ومن المعلوم بالضرورة ان تحقق القضيته الكلية
انما هو بثبوت المحمول للموضوع فالتحقق عني تحقق القضيته انما هو في وقت
اتصاف الموضوع بوصف المحمول نعم صدقها دائم وصدق ما بين صدق القضيته
وتحققها فاذ قلت زيد قائم وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء وزيد ليس
بقائم ذلك الوقت فليس معناه الا ان قيام زيد وسلبه متحقق في الواقع
مقيدا ومقارنا لعدم ثبوت شيء من الاشياء وهذا هو من قبيل اجتماع
النقيضين انا يلزم هذا اذا كان الحكم في التالي واما اذا كان بين المقدم

انما هو الاتصال بين النسبتين لان قولنا لو لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد قائما
ليس متبنا قضا ولا مناف لقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابا لم يكن زيد قائما
لان المناقاة بين التالين لا يوجب المناقاة بين الحكيم الشرطيين الذين
تاليهما تانك المتناقيان فلا حلف في ان كلا التالين المتناقيين لازمان كذا
المقدم في نفس الامر واما اخلف ان الحكم الشرطي بجماعه نقيضه وفيما نحن فيه
ليس كذلك لان نقيض الاتصال رفعه عن قولنا ليس بقية لو لم يكن شيء من
الاشياء ثابا كان زيد قائما وانه ليس بجامع له بل بجماعه اتصال آخر كما
عرفت وتخصه انه لو كان الحكم في التالي كما قيل يلزم اجتماع القضييتين المطبقين
الوقتيتين المتناقيتين في نفس الامر وهذا باطل لان الضرورة حاكمة بامتناعه
بخلاف الحكيم الشرطيين الذين تاليهما متناقيان لان اجتماعهما في نفس الامر
لا يوجب اجتماع المتناقيين لعدم تنافيهما كما لا يخفى وهذا غاية في التوضيح
واحد ان يقول انا نلزم بان هذين الحكيمين المحليين المقيدين ليسا متناقيين
لان تنافي لمطلقين لا يوجب تنافي لمقيدتين كما قال ان تنافي التالين لا يوجب
تنافي الحكيم الشرطيين الذين تاليهما متناقيان لكن الضرورة والقرينة النقادة
حكم بخلاف ذلك كما لا يخفى على المتامل الصادق ففكر فان قيل التناقض
غيره من الاحكام انا هو على تقدير وجود نفس الامر وانتفاء جميع الاشياء مستلزم
لانتفاء نفس الامر وعلى تقدير انتفاء نفس الامر فالتناقض ايضا منتفك فلا حلف
قلنا ان الاستلزام م م فان نفس الامر فوق العالم كما لا يخفى على ان ما قال
المص انا هو على طريقة الجدل فعلى تقدير انتفاء جميع الاشياء التزم المحقق انه

بل سلبية كما في سالبية الموضوع يحل المعارضة والنقض فتحرها ان الحكم في
 المحصورة ليس على نفس حقيقة لانه لو كان الحكم على نفس حقيقة كما قالوا لكان الایجاب
 يقضي وجود حقيقة حقيقة ولكن الایجاب لا يقضي وجودها كذا فتبين ان الحكم ليس
 على نفس حقيقة ما الصغرى فلان المثبت المحكوم عليه حقيقة ثبوت شئ فرع ثبوت
 المثبت له واما الكبرى فلان حقيقة قد يكون عدمية بل سلبية وفي هذه الصورة
 الایجاب متحقق مع عدم الموضوع فلا يقضي الوجود وتحريره لنقض ان الحكم لو كان
 على نفس الحقيقة لكانت حقيقة موجودة في جميع الاحكام لاقتضاء الایجاب وجودها
 لما مرخ خلف ذلك الحكم في القضية المعدلة الموضوع والسالبة الموضوع فاحتق
 ان الافراد والكانت معلومة بالوجه لكنها اى الافراد محكوم عليها حقيقة يعنى
 ان معلومية الافراد باى وجه كان يصح ان يكون محكوما عليها حقيقة الاترى
 الى الوضع العام والموضوع له انخاص كاسماء الاشارة فان المعلوم بالوجه هو
 الموضوع له حقيقة هذا ما نريد وتقرية لكون الافراد محكوما عليها يعنى كما ان العلم بالوجه
 يكفى ان يكون شئ موضوعا له حقيقة كذلك كفى ان يكون الافراد محكوما عليها
 حقيقة وهذا القدر كاف في التأييد وجواب ان مفاد الایجاب مطلقا سواء
 كان محصليا او عدوليا او سلبيا هو الثبوت مطلقا اى سواء كان ذاتيا
 او عرضيا سواء كان انضماميا او انتزاعيا او كذلك كل حكم ثابت للافراد
 ثابت للطبيعة فى الجملة سواء كان بالذات او بالعرض امانه اى الحكم لما فاذا
 وبالذات للطبيعة واللفظ مفهوم زائد على الحقيقة الایجابية وحاصله على طبق
 ما قال فى الحاشية ان المثبت له هو المحكوم عليه ثم فان المثبت له شئ ثبت له

المحمول في الواقع بلا اعتبار معتبر وبلا ملاحظة العقل بمعنى انه لا يتوقف على
 العلم بل يكفي وجوده في الواقع والمحكوم عليه شئ اعتبره العقل عند الحكم بمعنى ان
 العقل يحكم عليه باعتبار حصوله في العقل فمن الضروري وجوده ثبت حقيقة
 لا وجود المحكوم عليه حقيقة فيكون المحكوم عليه وجود بالعرض وهو متحقق في ضمن الافراد
 والمعروضات واما ان الوجود لما ذ اوله بالذات الطبيعية او للفرد مفهوم من
 على حقيقة الثبوت ولا يخفى عليك انه يلزم من هذا ان يكون النزاع بين الفيلسوفين
 لفظيا كما يظهر من التامل الصادق مع ان العبارة لا تعني ذلك المعنى كما
 لا يخفى بل تعني غير ذلك فتأمل الا ان يقال انه اذا ثبت اوله ان الطبيعة هي
 المحكوم عليه حقيقة ومن ههنا يظهر انها مثبت لها في الجملة فكيف يحكم بالاستحاد
 بينهما فما هو يفيد يظهره بناء على مقدمة مطوية فتأمل اجل قوله فتأمل
 اشارة الى ذلك فيمكن ان يجاب بان اتحاد المثبت له والمحكوم عليه مسلم
 لكن لانهم ان الايجاب يقتضي الوجود حقيقة والقدر الضروري ان الايجاب
 لا يحصل بدون الوجود سواء كان بالذات او بالعرض وفيما نحن فيه ان الطبيعة
 موجودة بالعرض لاتحادها مع الافراد وبهذا القدر يكفي للثبوت وهذا يستتبط
 من ظاهر عبارة المص لا ما قال في احاشيته وانت تعلم ان الضرورة حاكمة بان
 المثبت له يجب ان يكون موجودا بالذات لسد يلزم ازديته نصفه على الموصوف
 فتأمل ويمكن ان يجاب ايضا بما يقرب منه بانه ان اريد بالعدمية ان العلم
 معتبر في المفهوم فسلم لكنه لا يضر لان العدمي بهذا المعنى لا ينافي ان يكون موجودا
 بجواز ان يكون مافي مفهومه عدم موجود بوجوده افراده وان اريد انه معد ولم ي

ليس بعض من الانسان كما لو وقع ككرة في سياق النفي بخلاف بعض ليس قد
 يذكر لا يجاب العروى فيما يتقدم الربط على حرف النفي وليس ليس بعض مثله تقدم
 حروف اسلب قطعاً فيصير سالباً قطعاً وفي كل لغة تتوهم فيها لاختلاف اللغات بمصره
 هذه بمصره عبر اسم الفاعل باسم المصدر مما بلغته وفيها تحقيق لمجسورات الاربع
 التي يتوقف عليها الجته قد جرت عادتهم العاده لفعل الدائم والاكثر في مقابلها
 النادر بانهم المنطقيين يعبرون عن الموضوع بـ عن الموضوع المحمول بسبب ما يقع
 موضوعا في القضايا الموجبة الكلية وعما يقع محمولا فيها لعن مفهوم الموضوع والمحمول
 والاشهر التلفظ بها اي نجوب اسما مركبا كالقطعات القرآنية مثل الم والمر و
 غير ذلك هذا وعلى الفاضل اللاهوري حيث قال علم انه قد شتم التلفظ بسيطا
 كما يقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسميها اني كل
 جيم بار فلو تلفظ بايمن ثلاثين يشار كما سائر الاسماء الثلاثية ولانه اذا تلفظ باسمىها
 يفهمهما محرران الخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان يفهم منه مدلول طرفيه
 فلا يكون لتعبير الاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بسيطين فانه لا
 معنى لما اصلا يعلم انه تعبير عن الموضوع والمحمل فما قيل انه خطأ فخطأ واجب انه
 استدلال على ان الحق ان تلفظ بكناكل جيم بار بانه لا هم بحروف الهجا وبسيطان
 حروف الهجا وكونهما من قبيل الحروف لاحاجته في التلفظ الى التوسل بالاسماء
 كما في قولنا زيد ثلاثي انتهى كلامه والنظم ما قال ذلك الفاضل لان القياس على
 المقطعات القرآنية لا يجدي نفعا لان اطلاقهم في التعبير لغرض من المعاد وهو
 التعميم عدم توهم الاختصاص بفرد دون فرد والاختصار لاتمم وذلك في السيطر

[illegible]

الوجود كما في القضايا الهندسية ولا العنوان ملحقا اليه على ان يكون شيئا حيث
وجوده بل باعتبار ان ذات الموضوع موصوف بال عنوان في الفرض الذهني
على معنى ان العقل يعتبر تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا
العقل يعتبر الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بعنوانه بالفعل باعتبار وجود الموضوع
بفعل فلا يدخل في كل اسود كذا الروي ويدخل بحسب الموجود وغير الموجود
بحكم ومن قال بدخولها اي بدخول الذات الخالية عن السواد وانما في كل
اسود على رايه اي على راي الشيخ يعني ما قال شارح المطالع من ان الفارابي
اقتصر على هذا الامكان حيث وجدته الشيخ مخالفا للعرف زاد قيد لفعل فعل الوجود
في الاعيان بل ما يعبر الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن
العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل
اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان
يكون اسودا اذا فرضه العقل اسود بالفعل وما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف
على هذا الفرض انتهى فقد غلط ذلك القائل فيه من قلة تدبره في بعض عباراته
عبارات الشيخ يعني بانقله من الشفاء وهو هذا الفعل ليس فعل الوجود في
الاعيان فربما لم يكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو
معقول بالفعل موصوف بصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا
سواء وجد او لم يوجد انتهى نعم الذوات المحدودة التي هي اسود بالفعل بعد الوجود
داخله في اي في كل اسود وقع لما يترى من انه اذا لم يكن الذات الخالية
عن السواد داخله فيه فكيف يكون تلك الذوات داخله فيه لكونها معدومة

الوجود كذا في القضايا الهندسية ولا العنوان ملحقا اليه على ان يكون شيئا حيث وجوده بل باعتبار ان ذات الموضوع موصوف بال عنوان في الفرض الذهني على معنى ان العقل يعتبر تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا العقل يعتبر الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بعنوانه بالفعل باعتبار وجود الموضوع بفعل فلا يدخل في كل اسود كذا الروي ويدخل بحسب الموجود وغير الموجود بحكم ومن قال بدخولها اي بدخول الذات الخالية عن السواد وانما في كل اسود على رايه اي على راي الشيخ يعني ما قال شارح المطالع من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان حيث وجدته الشيخ مخالفا للعرف زاد قيد لفعل فعل الوجود في الاعيان بل ما يعبر الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان يكون اسودا اذا فرضه العقل اسود بالفعل وما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف على هذا الفرض انتهى فقد غلط ذلك القائل فيه من قلة تدبره في بعض عباراته عبارات الشيخ يعني بانقله من الشفاء وهو هذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فربما لم يكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد انتهى نعم الذوات المحدودة التي هي اسود بالفعل بعد الوجود داخله في اي في كل اسود وقع لما يترى من انه اذا لم يكن الذات الخالية عن السواد داخله فيه فكيف يكون تلك الذوات داخله فيه لكونها معدومة

الوجود كذا في القضايا الهندسية ولا العنوان ملحقا اليه على ان يكون شيئا حيث وجوده بل باعتبار ان ذات الموضوع موصوف بال عنوان في الفرض الذهني على معنى ان العقل يعتبر تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا العقل يعتبر الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بعنوانه بالفعل باعتبار وجود الموضوع بفعل فلا يدخل في كل اسود كذا الروي ويدخل بحسب الموجود وغير الموجود بحكم ومن قال بدخولها اي بدخول الذات الخالية عن السواد وانما في كل اسود على رايه اي على راي الشيخ يعني ما قال شارح المطالع من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان حيث وجدته الشيخ مخالفا للعرف زاد قيد لفعل فعل الوجود في الاعيان بل ما يعبر الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان يكون اسودا اذا فرضه العقل اسود بالفعل وما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف على هذا الفرض انتهى فقد غلط ذلك القائل فيه من قلة تدبره في بعض عباراته عبارات الشيخ يعني بانقله من الشفاء وهو هذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فربما لم يكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد انتهى نعم الذوات المحدودة التي هي اسود بالفعل بعد الوجود داخله في اي في كل اسود وقع لما يترى من انه اذا لم يكن الذات الخالية عن السواد داخله فيه فكيف يكون تلك الذوات داخله فيه لكونها معدومة

قابل فان قيل ان راي الشيخ ايضا مخالف للغة والعرف لانها لا يفهمان
في صدق العنوان ما قال الشيخ بل يفهمان بفعل بمعنى اسما حال قلنا نعم لكنهما
في العبارة ولحقهما ان راي الشيخ قريب من اللغة والعرف في ان قول كل
كذا لا يفهم منه البتة ان كل ما يصح ان يكون يعني بل قال الشيخ لا يدل على معنى
لا يابى عنه الطبع بخلاف ما قال الفارابي لان تفهيمه يدل ما يابى عنه الطبع
في الجملة لا داخل ما تبين عنوان الموضوع كما ان اللغة والعرف يفهم ما لا يابى
عنه الطبع وباجمالة ان ما يفهم اللغة لا يخرج من حقيقة والمجاز باعتبار العقل ما كان
وما يؤول اليه وراي الشيخ لا يخالف بل قريب منه او عينه بخلاف راي الفارابي
لانه يقول ويحكم بدخول ما هو حال عن العنوان وانما يفهم عن حقيقة والمجاز الذي
لا يابى عنه الطبع فصيحة مخالفا للعرف واللغة قد برزنا الثالث من المباحث في تحقيق
الحل التحليل اللغوي وهو الحكم بالثبوت وباتفاقه وحقيقة الاذعان والقبول والحل
لحقيقة المقابل له هو نفس الثبوت من حيث هو وبالطلاق على الثبوت وفي
الحل حقيقة المقابل لهذا المعنى اللغوي هو مصداقه الاصطلاحي والمتفانين
في نحو من العقل متعلق بالمختارين بحسب آخر من الوجود متعلق بالاتحاد وسواء
كان الوجود خارجا محققا كان او مقدرا كاتحاد الحيوان والناطق في الوجود
وكاتحاد جنس الشفاء وفصله فيه او ذهنيا كذلك كاتحاد وجود جنس العلم وفصله
كاتحاد شريك البارى والمتنوع في الوجود الذهني المقدر وسواء كان وجودا
بالذات كما في حل الحيوان على الانسان وحل الضاحك والكاتب عليه او
وجودا بالعرض كما في حل الضاحك على الكاتب وحل الاكاتب على الاعلى

الوجود كذا في القضايا الهندسية ولا العنوان ملحقا اليه على ان يكون شيئا حيث وجوده بل باعتبار ان ذات الموضوع موصوف بال عنوان في الفرض الذهني على معنى ان العقل يعتبر تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا العقل يعتبر الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بعنوانه بالفعل باعتبار وجود الموضوع بفعل فلا يدخل في كل اسود كذا الروي ويدخل بحسب الموجود وغير الموجود بحكم ومن قال بدخولها اي بدخول الذات الخالية عن السواد وانما في كل اسود على رايه اي على راي الشيخ يعني ما قال شارح المطالع من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان حيث وجدته الشيخ مخالفا للعرف زاد قيد لفعل فعل الوجود في الاعيان بل ما يعبر الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان يكون اسودا اذا فرضه العقل اسود بالفعل وما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف على هذا الفرض انتهى فقد غلط ذلك القائل فيه من قلة تدبره في بعض عباراته عبارات الشيخ يعني بانقله من الشفاء وهو هذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فربما لم يكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد انتهى نعم الذوات المحدودة التي هي اسود بالفعل بعد الوجود داخله في اي في كل اسود وقع لما يترى من انه اذا لم يكن الذات الخالية عن السواد داخله فيه فكيف يكون تلك الذوات داخله فيه لكونها معدومة

لا يمتنع ان يكون الشيء في مرتبة الوجود...
الفرعية باعتبار الفعلية كالاستلزام باعتبار الثبوت فالوجود
من حيث انه صفة بعد الامر الموجود فان مرتبة العارض اي عارض كان بعد
مرتبة المعروض وان كان بعدية لا بالزمان بل بالذات فتدبر انتهى وليس اد
ان الفرعية المشهورة اذا لم تصح لانتفاء صفة الوجود وغيره فعديل الى هذه الفرعية
لان مناط الفرعية المشهورة على ان البديهة حاكمة بان الثبوت بمرئ ثبوت
المثبت له غير معقول ولا يمتنع هذا ما عدل اليه مع انه لا يتكرونة الضمير المراد
ان تلك الفرعية لا تصح وانما يصح القول بالاستلزام والفرعية باعتبار تقرير
المثبت له بيان الواقع فلا تصاف المطلق يستلزم وجوده لمثبت له والمثبت
ولا يتوقف عليه مطلقا سواء كان الوجود خارجيا او ذهنيا والاتصاف اتحاد
الانضمامي يستلزم وجوده لمثبت له على سبيل التوقف في ذلك الطرف ولا يستلزم
وجود المثبت على سبيل التوقف فيه والاتصاف الانتراعي الخارجى يستلزم
وجود المثبت له في طرف الاتصاف لا على سبيل التوقف وكذا حال الاتصاف
الذهنى الانضمامي والانتراعي واما اذا كان مراد القائلين بالفرعية فرعوية ثبوت
شيء يحصل في الوجود لا مطلق الشيء نصا صحيحا لكنه تخصيص بالجملة ان الفعلية
ان اراد به الوجود والثبوت فالقول ما قال الجمهور فالمقرعين المقروان اراد
التقرير عن مرتبة المية التي هي فوق مرتبة الوجود فلا يمتنع لما يمتنع عليه القوم كلامهم
من ان الثبوت بدون ثبوت المثبت له غير معقول فلا يخلص الا بما اختار المحقق
الدواني فالقول بالفعلية حشوز اند الا ان يقرب المراد بالنظر الى الثبوت استلزام
والفرعية باعتبار الفعلية بيان الواقع فانه لا يمتنع الثبوت كما لا يخفى فان كان

الفرعية فانما هي باعتبار التقرير وليس هذا من سطح النظر وانما المصحح هو الاستلزام
فمنه اي من ثبوت شيء بشي ما ثبت لامر ذهني محقق اي ثابت بلا فرض فرض
وهي الذهنية المحققة او لامر ذهني مقدر اي ثبوت المحمول للموضوع المقدر
في الذهن وهي اي القضية الحقيقية الذهنية كقولنا شريك البارى متنع او
ما ثبت لامر خارجي محقق اي موجود في الخارج وهي اي القضية الخارجية المحققة
او لامر مقدر في الخارج وهي اي القضية الحقيقية الخارجية وما ثبت لامر
مطلقا سواء كان في الذهن محققا او مقدر او في الخارج كك وهي الحقيقية
على الاطلاق كلقضاي المستعملة الحقيقية في المسائل الهندسية والحسابية
مثل قولنا كل كرة كذا وكل مثلث كذا وهذا يشمل الافراد المنفعة ايضا ككرة اتي
يفرض عظم من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرض ضلعه عظم من قطر الفلك
الاعظم واعلم انه قد اضطرب الاقوال في الحقيقة فقد فسر بالمتأخرين بالحكم على
الافراد الخارجية سواء كانت محققة او مقدره قد دخل فيها الافراد التي ليست
بموجودة في الخارج باعتبار الوجود والتقديرى كقولنا العقلاء طائر فان معناه
عندهم انه كلما لودج في الخارج كان عقلا فهو بحيث لو وجد كان طائرا واعتبر
بانه لا يشمل الافراد التي يحكم عليها مع قطع النظر عن الوجود والخارجي محققا كان او
مقدرا كقولنا كل كرة كذا وكل مثلث كذا فان هذه القضايا غير مأخوذة بالوجود
الخارجي ولا خاضرة في كون تلك القضايا مستعملة في الهندسة والحساب حكم
لا يختص لفرد دون فرد بل على الافراد مطلقا كما لا يخفى على من يرجع الى تلك
العلوم واليقرير عليه ان لم يقيد الافراد بالامكان يلزم ان لا يصدق الجموية

الفرعية باعتبار الفعلية كالاستلزام باعتبار الثبوت فالوجود
من حيث انه صفة بعد الامر الموجود فان مرتبة العارض اي عارض كان بعد
مرتبة المعروض وان كان بعدية لا بالزمان بل بالذات فتدبر انتهى وليس اد
ان الفرعية المشهورة اذا لم تصح لانتفاء صفة الوجود وغيره فعديل الى هذه الفرعية
لان مناط الفرعية المشهورة على ان البديهة حاكمة بان الثبوت بمرئ ثبوت
المثبت له غير معقول ولا يمتنع هذا ما عدل اليه مع انه لا يتكرونة الضمير المراد
ان تلك الفرعية لا تصح وانما يصح القول بالاستلزام والفرعية باعتبار تقرير
المثبت له بيان الواقع فلا تصاف المطلق يستلزم وجوده لمثبت له والمثبت
ولا يتوقف عليه مطلقا سواء كان الوجود خارجيا او ذهنيا والاتصاف اتحاد
الانضمامي يستلزم وجوده لمثبت له على سبيل التوقف في ذلك الطرف ولا يستلزم
وجود المثبت على سبيل التوقف فيه والاتصاف الانتراعي الخارجى يستلزم
وجود المثبت له في طرف الاتصاف لا على سبيل التوقف وكذا حال الاتصاف
الذهنى الانضمامي والانتراعي واما اذا كان مراد القائلين بالفرعية فرعوية ثبوت
شيء يحصل في الوجود لا مطلق الشيء نصا صحيحا لكنه تخصيص بالجملة ان الفعلية
ان اراد به الوجود والثبوت فالقول ما قال الجمهور فالمقرعين المقروان اراد
التقرير عن مرتبة المية التي هي فوق مرتبة الوجود فلا يمتنع لما يمتنع عليه القوم كلامهم
من ان الثبوت بدون ثبوت المثبت له غير معقول فلا يخلص الا بما اختار المحقق
الدواني فالقول بالفعلية حشوز اند الا ان يقرب المراد بالنظر الى الثبوت استلزام
والفرعية باعتبار الفعلية بيان الواقع فانه لا يمتنع الثبوت كما لا يخفى فان كان

ومن هنا يسمى من ان المحال من حيث هو محال ليس له صورة في العقل مستبين
 بل موجود في الذهن حقيقة موجود في نفس الامر لان وجود الممكن في الذهن من
 افراد نفس الامر لانه موصوف بالامر كان في نفس الامر فله وجود كذا فانه يقع
 ان الموجود في الذهن اعم من وجوده في نفس الامر لان الكذا اذ ب مثلاً
 زوجية الثلثة انما تحصل بمحض الاختراع والتعل لم يكن موجوداً في حد ذاتها اي
 مع قطع النظر عن ذلك الاختراع والتعل والوجود والنفس الامر انما يكون للاختراع
 وتعل بخلات اصوله فان منشأ اختراعها موجود مع قطع النظر عن الاختراع
 وتعل وذلك لان الوجود بالاختراع والتعل يعني الوجود الفرضي ليس في الذهن
 ضرورة ان وجود زوجية الثلثة مثلاً باعتبار قيام الزوجية في الثلثة محال والحج
 من حيث انشأ ليس له صورة في العقل بل هو وجود فرضي خارج عن الذهن و
 الخارج وانما هو موجب في الذهن باعتبار قيام كل واحد منها على الاخر وفي الذهن
 ولو كان الوجود في الذهن باعتبار ذلك اعني الاتصاف
 الانضمامي مثلاً يلزم ان لا يكون احدهم القضايا كذا وبهت فاعلم اذا كان
 كذلك فلا يحكم عليه اي على المحل ايجاباً بالامتناع بان يقع شريك الباري متمنع او
 سلباً بالوجود بان يقع المحمول مطلقاً ليس بوجود ضرورة ان ليس بوجود اصلاً
 يتمنع عليه حكماً مطلقاً فانه لا بد من الوجود عند الحكم الاعلى امر على اذا كان من الممكن
 تصوره اي تصور ذلك الامر الكلي وكل محكوم عليه بالتحقيق هي اي المحكوم عليه و
 الدائيت باعتبار الحجر الطبيعية المتصورة وكل متصور ثابت فلا يصح عليه اي على
 ذلك المتصور ان ثابت الحكم من حيث هو بالاتصاف وما يحدو حذوه اي ما يقوم مقام

الامتناع مثل المجهول المطلق والمعلوم المطلق ونحوه لان ذلك الامتناع متنا
لما هو ثابت فكيف غيب ما هو مناف له نعم اذا لو خط با اعتبار جميع موارد تحققه
تحقق ذلك الامر الكلي او بعضها اى بعض موارد تحققه يصح الحكم عليه اى على ذلك
الامر الكلي باعتبار الموارد بالامتناع وما يتحد وحده فالامتناع ونحوه في الطبيعة ولو
الحكم صادق باتتقار الموارد ووح اى حين اذا كان الحكم على الطبيعة عمت بار
الموارد ولا اشكال بالقضايا التي محمولات اى محمولات تلك القضايا منافية
للوجود اى وجود الموضوع نحو شريك البارى متنع واجتماع التقيين محال
والمجهول المطلق يتنع عليه الحكم المعلوم المطلق يقابل الوجود المطلق تفصيل
المقام ان هنا شك مشهور بان من تلك القضايا التي يتحقق حكمه عدم الموضوع
لما يلزم اجتماع المتنافيين كقولنا شريك البارى متنع ونحوه ومسئلة الثبوت
يقضه الوجود مطلقا بينهما مانع وانكار احد هما خلاف البديهة بل يتدل
بتلك القضايا على خلاف تلك المسئلة فاجاب المص على راسى المتقدمين وبعبارة
فتماره بما تحريمه ان المحكوم عليه في هذه القضايا ليس الامر كلى بل تصور لان
الحكم ليس له صورة ولا بد في الحكم من تصور المحكوم عليه لا امتناع الحكم على المجهول المطلق
وذلك الامر الكلى لا يحكم عليه من حيث انه متصور اى ثابت بالامتناع ونحوه
لان مناف للثبوت وما هو مناف له لا يحكم به عليه بذلك الاعتبار بل انما يحكم عليه
به باعتبار انطباقه على الافراد فى النحاط بمعنى ان الامر الكلى الثابت يحكم عليه
باتتباع الافراد وانه صادق فلا خلف وتخصيص ان المحكوم عليه عند القدر
هو الطبيعة تلك الطبيعة ثابتة فى الذهن فالحكم فيها نحن فيه بالامتناع ونحوه

فلا خلاف في وجوب اعتبارها في حقيقة الذات لا في اعتبارها في صفاتها
فلا خلاف في وجوب اعتبارها في صفاتها لا في اعتبارها في حقيقة الذات
فلا خلاف في وجوب اعتبارها في حقيقة الذات لا في اعتبارها في صفاتها
فلا خلاف في وجوب اعتبارها في صفاتها لا في اعتبارها في حقيقة الذات

[illegible][illegible]

ایں طرحی اکون میں جس لامیہ کی کیفیت
ان العام دونوں کے وقت و غیرت کے احوال کا
مادہ عنہما الفرق بین الذین یؤمنون
فبما لایہ کیفیہ

في الصفقة في الاعيان اى في الخارج كالجسم والابيض او الاشك ان الموجد
 في الخارج كجسم الابيض ثم العقل او الاخطا وجد في الخارج جوهر قائما بذاته و
 بياضا نقا ليس بنها وحصل فيه النسبة القياسية وليس في الخارج الا الجسم الباري
 لكنها في الخارج على وجه يصح ككائية يكون متصفا بالبياض وان كان في الانقضاء
 الاثر اعمى الخارج هو الموصوف متحدا بحسب الاعيان اى بالنظر الى الاعيان
 بمعنى ان الموصوف في الخارج بحيث يصح انتزاع لصفة منه كالسار والفوقية
 او الاشك ان الوجود في الخارج هو السار والعقل متفرع منه الفوقية بالقياس الى
 امر اخر مبائن له فمصدق حل الفوقية هو السار والارض بناء على عدم تحقق الفوقية
 في الخارج بالذات فمضى الخارج انما هو متساو انتزاعه لا هو ولا يلزم وجود لصفة
 في الخارج بل هو موجود في الذهن كما عرفت فلا يستدعي وجود لصفة الا فيه
 قابل والرابعة من النكات ان المتأخرين اخترعوا قضية سموها سالبية المحمول
 لما يقتضى قواعدهم مثل ان يقتضي المتساويين متساويان في الصدق وانعكاس
 الموجبة الكلية كنفستها في عكس النقيض على ندرج القدماء وكما في المفهومات الشاملة
 مثل الشيء ولكن العام فمضى الاحكام في التسبب ليس فرقها بينها وبين السالبة
 بان في السالبة يتصور الطرفان الموضوع والمحمول ويجعل بالسلب اى سبب المحمول
 عن الموضوع فيكون معنى السالبة ج نيت ب وبان في سالبية المحمول يرجع و
 يجعل ذلك السلب على الموضوع فيكون معناه ج نيت ب است فحصل الفرق
 ان النسبة السالبة الخارجية للنسبة الداخلية كما هو مبين في الجدول التالي تلك النسبة دخلت في
 جانب السالبة المحمول فكان لها من اذن مقدارها الفرق بين النسبة السالبة والنسبة الداخلية

هي الرابطة بل السالبة وقد رقت وفي السالبة المحمول النسبة السلبية او النسبة
 الايجابية مع معنى لنفي ادخلت في جانب المحمول وحكموا بان صدق الايجابيات
 اى في السالبة المحمول لا يستدعي ذلك الصدق الوجود اى وجود الموضوع
 كالسلب في جميع القضايا لا يستدعيه ويثبت ذلك ومساواتها للسالبة بانه اذا صدق
 سلب ب عن ج فيصدق على ج انه متفق عنه وبالا صدق نقيضه معنى
 ليس بمتفق فلا يصدق السالبة بهت ان صدق ان ج متفق عنه ب صدق
 سلب ب عنه لا محالة وفيه نظر اذ من قال ان صدق الايجاب يستدعي الوجود
 يقول ج انه لو كان معناه لم يصدق الموجبات كلها فيصدق نقيضها بالضرورة
 وعدم صدق السالبة مم فان صدقها لا يستدعي الوجود بخلاف الموجبة فعدم
 صدق الاخص معنى ثبت الاتفا بصدق نقيضه لا يوجبهم بصدق الاعم معنى
 السلب بل صدق السلب في السالبة المحمول يستدعي اى وجود الموضوع
 كالايجاب في جميع القضايا ولا يخفى عليك ان مبناه اعلى ان سلب السلب
 الوجود واستلزم له على اختلاف القولين واما على انه يلزم اجتماع النقيضين لو لم
 يستدعيه كل ذلك لا يخلو عن بل لان بعينه يكذب الضرورة والاستلزام
 لا يساعده ما هو لتحقيق عند المص من ان السلب لا يضاف الى سلب سيجي
 بياننا واستدلال السلب في تلك القضية وجود الموضوع تحزرا عن اجتماع النقيضين
 انما هو بخصوصية المواد لا باعتبار ذاته فما وجه تخصيص في ذلك السلب بل
 السلب المطا ايضا يستدعيه باعتبار ذلك في بعض المواد مع ان السلب في السالبة
 المحمول يضاف الى الثبوت لا لان يقع ان الموجبة السالبة المحمول في قوة سالبة

الانسان موجودا في القوة الموجبة فيستدعي الوجود كما يستدعي تلك الموجبة فلا استحالة
قابل وقريب كحكمة بان الربط الايجاب مطلقا سواء كان المحمول وجوديا
وعدميا يقضي الوجود لان الثبوت مطلقا لا يشترط لتقبل منه الامر السلبى بالضرورة
ومن ثم اسمى لاجل اقتضار الايجاب مطلقا وجود الموضوع قيل قائله المحقق
الدواني انها اى تلك القضية الموجبة السالبة المحمول قضية ذهنية لان انقضاء
الموضوع لسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقضي الوجود في الذهن لاني الخارج
والمراد من الذهن نفس الامر للمايرد انها تقضي الوجود والذهني والسالبة لا تقضي
الوجود لا ذهني ولا خارجا فصارت اعم من تلك الموجبة وذلك لان جميع المقولات
القضية موجودة في نفس الامر وانما مفهوم الايجاب عليه حكم ايجابي صادق قبله
انه مغاير للحجج اعادة ذلك يدل على وجوده في نفس الامر تحقيقا كاشي ولكن
العام والانسان والحيوان ومثل ذلك او تقديره كاشي والامر ممكن العام
بينهما اى بين القضية الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة تلازم بحسب الصواب فلو
صادقت السالبة تصد الموجبة المحمول وبالعكس بالبيان الذي مر انفا وتوضيح
ان القضية المنعقدة عند المتأخرين تقضي وجود الموضوع ضرورة ان الايجاب
مطلقا يقضي الوجود ويقتضيه حكم ذهني مساواة بحسب الواقع بناء على ان
الموجود الذي يقضي الايجاب هو الموجود في نفس الامر جميع المقولات موجودة
في نفس الامر لما عرفت آنفا ويراد من الوجود وجود العنوان دون المفعول
اعني الافراد ومن لم يبين ان كل مفهوم يصدر عليه الحكم بمفهوم آخر من المقولات
مثل انه مغاير لما عده ومعلوم للواجب تعالى وغير ذلك وموضوع القضية له قوت

الانسان موجودا في القوة الموجبة فيستدعي الوجود كما يستدعي تلك الموجبة فلا استحالة
قابل وقريب كحكمة بان الربط الايجاب مطلقا سواء كان المحمول وجوديا
وعدميا يقضي الوجود لان الثبوت مطلقا لا يشترط لتقبل منه الامر السلبى بالضرورة
ومن ثم اسمى لاجل اقتضار الايجاب مطلقا وجود الموضوع قيل قائله المحقق
الدواني انها اى تلك القضية الموجبة السالبة المحمول قضية ذهنية لان انقضاء
الموضوع لسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقضي الوجود في الذهن لاني الخارج
والمراد من الذهن نفس الامر للمايرد انها تقضي الوجود والذهني والسالبة لا تقضي
الوجود لا ذهني ولا خارجا فصارت اعم من تلك الموجبة وذلك لان جميع المقولات
القضية موجودة في نفس الامر وانما مفهوم الايجاب عليه حكم ايجابي صادق قبله
انه مغاير للحجج اعادة ذلك يدل على وجوده في نفس الامر تحقيقا كاشي ولكن
العام والانسان والحيوان ومثل ذلك او تقديره كاشي والامر ممكن العام
بينهما اى بين القضية الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة تلازم بحسب الصواب فلو
صادقت السالبة تصد الموجبة المحمول وبالعكس بالبيان الذي مر انفا وتوضيح
ان القضية المنعقدة عند المتأخرين تقضي وجود الموضوع ضرورة ان الايجاب
مطلقا يقضي الوجود ويقتضيه حكم ذهني مساواة بحسب الواقع بناء على ان
الموجود الذي يقضي الايجاب هو الموجود في نفس الامر جميع المقولات موجودة
في نفس الامر لما عرفت آنفا ويراد من الوجود وجود العنوان دون المفعول
اعني الافراد ومن لم يبين ان كل مفهوم يصدر عليه الحكم بمفهوم آخر من المقولات
مثل انه مغاير لما عده ومعلوم للواجب تعالى وغير ذلك وموضوع القضية له قوت

بالحاجة ان يكون موجودا في نفس الامر فان قيل ان الوجود وجودا في القوة الموجبة
فهو مسلم لكن لا يكفي في صدق الحكم الايجابي وجود العنوان وان ازيد وجود
الافراد فهو محتمل والمراد ايضا من الوجود اعم من الوجود الحقيقي والتقديرى للمايرد
انقضاء بقولنا كل الاشياء لا يمكن لعدم صدق كل واحد منها على شيء بحسب نفس الامر
فلا وجود لموضوع هذه القضية فيه اصلا فلا يصدق باعتبار وجود الموضوع بمقتضى
من قواعدهم تكون فيقضي المتساويين متساويين والعكاس الموجبة الكلية
كنفسها في عكس النقص كما هو راسي القدر لان تلك القضية لا يصدق حقيقة بغير
الوجود والتقديرى عن كل ما لو وجد وكان لاشياء فهو بحيث لو وجد كان لا يمكن
وبه المساواة لا ياتي في اقتضار الموجبة للوجود وعدم اقتضار السالبة لان ما
يلزم من الاقتضار وعدمه انه لو لم يكن لتلك الموضوعات وجود اصلا
صادقت السالبة على هذا الفرض دون الموجبة ولا يقدح ذلك في المساواة لولا
بينها وفيه نظر لانه ان اراد مساواة تلك القضية المنعقدة انما هي خاصة للسالبة بمقتضى
اعني الخارجية الخارجية او الحقيقية الحقيقية او غير ذلك فطلانه ظاهرة السالبة
الخارجية المركبة من المعلوم الخارجي ومن المحمول صادقة ولا يصدق منها حقيقة
اصلا استدعاء الوجود وليس الوجود وان اراد ان المطلقة مساوية للسالبة
المطلقة اى هذه القضية سواء كانت طبيعية او حقيقية او ذهنية او خارجية مساوية
للسالبة المطلقة مع عدم اعتبار الاتحاد في النوعية فلا يخفى ما فيه فان الحكم في
هذه القضايا انما ثبت العنوان الماخوذ على سبيل السرمان او الافراد وكلاهما طائل
والا كانت موجودة ههنا وان لم يكن موجودة فلا اقتضار في الايجاب لوجود

الانسان موجودا في القوة الموجبة فيستدعي الوجود كما يستدعي تلك الموجبة فلا استحالة
قابل وقريب كحكمة بان الربط الايجاب مطلقا سواء كان المحمول وجوديا
وعدميا يقضي الوجود لان الثبوت مطلقا لا يشترط لتقبل منه الامر السلبى بالضرورة
ومن ثم اسمى لاجل اقتضار الايجاب مطلقا وجود الموضوع قيل قائله المحقق
الدواني انها اى تلك القضية الموجبة السالبة المحمول قضية ذهنية لان انقضاء
الموضوع لسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقضي الوجود في الذهن لاني الخارج
والمراد من الذهن نفس الامر للمايرد انها تقضي الوجود والذهني والسالبة لا تقضي
الوجود لا ذهني ولا خارجا فصارت اعم من تلك الموجبة وذلك لان جميع المقولات
القضية موجودة في نفس الامر وانما مفهوم الايجاب عليه حكم ايجابي صادق قبله
انه مغاير للحجج اعادة ذلك يدل على وجوده في نفس الامر تحقيقا كاشي ولكن
العام والانسان والحيوان ومثل ذلك او تقديره كاشي والامر ممكن العام
بينهما اى بين القضية الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة تلازم بحسب الصواب فلو
صادقت السالبة تصد الموجبة المحمول وبالعكس بالبيان الذي مر انفا وتوضيح
ان القضية المنعقدة عند المتأخرين تقضي وجود الموضوع ضرورة ان الايجاب
مطلقا يقضي الوجود ويقتضيه حكم ذهني مساواة بحسب الواقع بناء على ان
الموجود الذي يقضي الايجاب هو الموجود في نفس الامر جميع المقولات موجودة
في نفس الامر لما عرفت آنفا ويراد من الوجود وجود العنوان دون المفعول
اعني الافراد ومن لم يبين ان كل مفهوم يصدر عليه الحكم بمفهوم آخر من المقولات
مثل انه مغاير لما عده ومعلوم للواجب تعالى وغير ذلك وموضوع القضية له قوت

الانسان موجودا في القوة الموجبة فيستدعي الوجود كما يستدعي تلك الموجبة فلا استحالة
قابل وقريب كحكمة بان الربط الايجاب مطلقا سواء كان المحمول وجوديا
وعدميا يقضي الوجود لان الثبوت مطلقا لا يشترط لتقبل منه الامر السلبى بالضرورة
ومن ثم اسمى لاجل اقتضار الايجاب مطلقا وجود الموضوع قيل قائله المحقق
الدواني انها اى تلك القضية الموجبة السالبة المحمول قضية ذهنية لان انقضاء
الموضوع لسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقضي الوجود في الذهن لاني الخارج
والمراد من الذهن نفس الامر للمايرد انها تقضي الوجود والذهني والسالبة لا تقضي
الوجود لا ذهني ولا خارجا فصارت اعم من تلك الموجبة وذلك لان جميع المقولات
القضية موجودة في نفس الامر وانما مفهوم الايجاب عليه حكم ايجابي صادق قبله
انه مغاير للحجج اعادة ذلك يدل على وجوده في نفس الامر تحقيقا كاشي ولكن
العام والانسان والحيوان ومثل ذلك او تقديره كاشي والامر ممكن العام
بينهما اى بين القضية الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة تلازم بحسب الصواب فلو
صادقت السالبة تصد الموجبة المحمول وبالعكس بالبيان الذي مر انفا وتوضيح
ان القضية المنعقدة عند المتأخرين تقضي وجود الموضوع ضرورة ان الايجاب
مطلقا يقضي الوجود ويقتضيه حكم ذهني مساواة بحسب الواقع بناء على ان
الموجود الذي يقضي الايجاب هو الموجود في نفس الامر جميع المقولات موجودة
في نفس الامر لما عرفت آنفا ويراد من الوجود وجود العنوان دون المفعول
اعني الافراد ومن لم يبين ان كل مفهوم يصدر عليه الحكم بمفهوم آخر من المقولات
مثل انه مغاير لما عده ومعلوم للواجب تعالى وغير ذلك وموضوع القضية له قوت

الموضوع ولا يثبت اليه الطبيعية لتناهي المحمول لوجود الموضوع من الاحكام يختص
بالافراد دون الطبيعية وما نحن فيه يجوز ان يكون من قبيل الاول دون الثاني
والقول باختيار الشق الاول ان القضية المتممة المركبة من سلب المحمول موضوع
السالبة مع اتحاد حكمها وهو الحكم على الافراد والطبيعة المنطبقة على الافراد والطبيعة
على كون السالبة الطبيعية مساوية للسالبة فان موضوعها ان كان موجودا فقط
والا فيصدق حقيقة المعنى الذي مر صريح لكنه قول بعدم اقتضا الموجهية الوجود
وح لا دخل لوجود جميع المفردات في نفس الامر وبالحكمة ان كلام المحقق على كلامين
لا يخلو عن فساد كما عرفت فية فالحكم لا يتخصيص ولعل قوله فيه ما فيه اشارة الى
ذلك فاما في وجهها بحث لان المحمول في القضية الموجهية السالبة المحمول ان خذ
الموضوع والمحمول في النسبة السلبية فلا يحل على موضوعها ضرورة وان اخذ المحمول
مع النسبة السلبية فقط فلا يحل ايضا ضرورة ان المعنى النسبي للرابطة غير متقبل فلا يصلح
ان يحل هذه القضية غير معقولة صلا قائل واذا حققت الاسباب الكلي قس
عليه اى على الاسباب الكلي سائر لمصورات من الاربع فان الحكم في الموجهية
المجزئية على البعض الذي يعتبر في الموجهية الكلية فاشترط المعقولة في الموجهية
الكلية معتبرة منها وفي المجزئية السالبة والكلية والمجزئية يحكم فيها بالنسبة
كلها او جزيا وقد فرغ من تحقيق لمصورات فشرع في تقييد القضية باعتبار العدل
وتحصيله قال ثم قد يجعل حروف السلب جز من طرف القضية الملقوفة ليعني الموضوع
والمحمول فسميت تلك القضية معدولة تسمية اكل باسم الجز واحد وحروف السلب
عن معناه الاصلى وهو سلب النسبة وهي معدولة الموضوع ان كان حرف السلب

من الموضوع فقط نحو لاجى جاد او معدولة المحمول نحو العرض لاجهر ان كان
حرف السلب جز منه او معدولة الطرفين ان كان حرف السلب جز من
الموضوع والمحمول نحو لازيد لاجى والا لاجى وان لم يكن حرف السلب جز من طرف
محصلة التحصيل سواء كان المحمول وجوديا نحو زيد بصيرا وعدميا نحو زيد اعمى و
سواء كانت موجهية او سالبة فان قلت زيد اعمى معدولة مع ان حرف السلب
ليس بجز من طرفها فاجاب المصنف بقوله زيد اعمى معدولة معقولة ومحصلة
ملفوظة بمعنى امر من التقييد للقضية الملقوفة اليها وزيد اعمى
قسم القضية المعقولة فتقسمها بان يقيم اما ان يكون معنى السلب جز من
من طرفها او لا فخر وجهها عن تقييد الملقوفة لا تفكر كونها معدولة باعتبار المعقولة لا فخر
الى ما ويل العبارة بمعنى السلب وقد تحققت اسم الموجهية بالحصلة اى قد يطلق
على الموجهية والسالبة وقد تحققت بالموجهية بالتحصيل اطرافها ونحو اسم السالبة
بالبيضة لعدم جزئية حروف السلب عن طرف منها او لا فكلية طرف السالبة
اجزا من طرف المعدولة تقعا عن البيضة بمعنى كل جز ولو لم يحصل منها رتبة
قضايا موجهية محصاة وسالبة محصاة وموجهية معدولة وسالبة معدولة و فرق
كل واحد منها من الاخر الا الموجهية معدولة وسالبة محصاة لان حروف السلب فيها
واحد قصدي المص بالفرق بينها لفظا ومعنى فاقى او لا بالفرق المعنى فقال
اى اى السالبة البسيطة اعم من الموجهية المعدولة المحمول لان السالبة تصدق
بعدم الموضوع ايضا بخلاف الموجهية حيث يستدعى وجود الموضوع فيصدق
شريك البارى ليس بموجود ولا يصدق شريك البارى للموجود لان الاسباب

ان كان حرف السلب جز من الموضوع والمحمول نحو لازيد لاجى والا لاجى وان لم يكن حرف السلب جز من طرف
محصلة التحصيل سواء كان المحمول وجوديا نحو زيد بصيرا وعدميا نحو زيد اعمى و
سواء كانت موجهية او سالبة فان قلت زيد اعمى معدولة مع ان حرف السلب
ليس بجز من طرفها فاجاب المصنف بقوله زيد اعمى معدولة معقولة ومحصلة
ملفوظة بمعنى امر من التقييد للقضية الملقوفة اليها وزيد اعمى
قسم القضية المعقولة فتقسمها بان يقيم اما ان يكون معنى السلب جز من
من طرفها او لا فخر وجهها عن تقييد الملقوفة لا تفكر كونها معدولة باعتبار المعقولة لا فخر
الى ما ويل العبارة بمعنى السلب وقد تحققت اسم الموجهية بالحصلة اى قد يطلق
على الموجهية والسالبة وقد تحققت بالموجهية بالتحصيل اطرافها ونحو اسم السالبة
بالبيضة لعدم جزئية حروف السلب عن طرف منها او لا فكلية طرف السالبة
اجزا من طرف المعدولة تقعا عن البيضة بمعنى كل جز ولو لم يحصل منها رتبة
قضايا موجهية محصاة وسالبة محصاة وموجهية معدولة وسالبة معدولة و فرق
كل واحد منها من الاخر الا الموجهية معدولة وسالبة محصاة لان حروف السلب فيها
واحد قصدي المص بالفرق بينها لفظا ومعنى فاقى او لا بالفرق المعنى فقال
اى اى السالبة البسيطة اعم من الموجهية المعدولة المحمول لان السالبة تصدق
بعدم الموضوع ايضا بخلاف الموجهية حيث يستدعى وجود الموضوع فيصدق
شريك البارى ليس بموجود ولا يصدق شريك البارى للموجود لان الاسباب

كل انسان حيوان بالضرورة لمطابقته لما في نفس الامر والا اى وان لم يكن
ابجته المادة لذت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لعدم مطابقتها
لما في نفس الامر والتحقيق ان المواد كحكيمة وهي الوجوب والامكان والاشياء
هي الحجات المنطقية في القضايا التي محمولاتها وجود شيء في نفسه ضرورة ان
تتحقق تلك المواد الثلث فيما كان المحمول الوجود والعدم وكونها رابعة بوضعين
ليس والا على اختلاف الاصطلاحين اصطلاح المتكلمين ومصطلح المنطقيين
يلزم استعمال تلك الالفاظ الثلث في اطلاق واحد في حينين وهذا كما ترى
وقيل القائل صاحب المواقف انها اى المواد كحكيمة غير اى غير الحجات
المنطقية والا اى وان لم يكن غير اى كانت لوازم للمهمات مثلا زوجية الاربعة
واجبة لذواتها تحريره ان الوجوب مثلا عند المتكلمين هو وجوب الوجود في
نفسه فيكون مغاير لما اخذ في المنطق الا كانت لوازم للمهمات واجبة الوجود و
ليس لك فاذا قلنا مثلا الزوجية واجبة للاربعة فلا نفى به الا ان ثبوت
الزوجية للاربعة واجب ولا ان الزوجية واجبة الوجود في نفسه والاك كانت
واجبة في نفسها وليس لك والجواب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب
الثبوت لغيره والاول محذور غير لازم والثاني لازم غير محذور حاصله انه ان اراد
وجوب الوجود في نفسه لوازم للمهمات وجبة في نفسها فاللزامة ممنوعة وان اراد وجوب الثبوت
غيره اى ان لوازم للمهمات مثلا زوجية الاربعة واجبة لثبوت للمهمات اى الزوجية وجبة لثبوت
للاربعة فظلال ان ثم قل الزوجية واجبة لثبوت للاربعة وانما الملح ان يكون الزوجية
واجبة الوجود في نفسها وهذا انما يتوجه على ظاهر كلام صاحب المواقف ولا يتوجه

على ما بيناه وحررناه ونعجب من المص ان اعتمد على هذا الجواب ولم يتنبه على سخا
مع انه ما ههنا العلم بل هو جامع العلوم فقلنا قد انظر الى المبحث عنها في
المنطق هو الوجوب والامكان والامتناع بالمعنى المصدرية الانتزاعية وفي
فن كحكيمة هو الوجوب والامكان والامتناع بمعنى مصداق كحل وهذا اى حكيمة
القضية في الثلثة المذكورة على راي القدماء واما على راي المحققين فاللغة عبارة
عن كل كيفية كانت للنسبة سواء كانت ايجابية وسلبية ولما راي المتأخرون
ان النسبة السلبية اليمتلكية بهذه الكيفيات بل لغيرها ايضا فعمدوا الى اصطلاح
ليشمل جميع المواد فطلقوا المادة على كل كيفية كالعدم والتوقيت الى غير
ذلك كالاطلاق العام والامكان العام ونحو ذلك ومن ثم اى لاجل كون
المادة عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة كانت الموجبات غير متناهية لان
الكيفية للنسبة الايجابية على هذا لا تعد ولا تحصى فخلص المذهبين ان القدماء اوجوا
على ان المادة اى الكيفية للنسبة الايجابية التي هي الوجوب والامكان والامتناع كحكيمة
هي الدال على ما اعتبره كحكيمة للنسبة الايجابية منها سواء كانت عين المادة
او عام او خاص او مباحثا فعلى هذا قد يخالف ابجته المادة في القضية الصادقة
ايضا اذا كانت كحكيمة من المادة ولا يكون عناصلا ولما خرون اصطلاحا على ان المادة هي كيفية النسبة
ايجابية كانت او سلبية وابجته هي الدال على الكيفية لنفس الامر فانما يخالف ابجته في القضية
الكاذبة كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لان المادة هي الكيفية لنفس الامر وكل جهة تتحقق في
نفس الامر فلا يخالف المادة الا الكاذبة لاسقاطا لعدم تحقق في نفس الامر في اى الموجبة ان حكم
حكم فيها اى في الموجبة باسحالة فقط كالنسبة ايجابية كانت او سلبية مطلقا اى سواء كان

الانسان حيوان بالضرورة لمطابقته لما في نفس الامر والا اى وان لم يكن
ابجته المادة لذت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لعدم مطابقتها
لما في نفس الامر والتحقيق ان المواد كحكيمة وهي الوجوب والامكان والاشياء
هي الحجات المنطقية في القضايا التي محمولاتها وجود شيء في نفسه ضرورة ان
تتحقق تلك المواد الثلث فيما كان المحمول الوجود والعدم وكونها رابعة بوضعين
ليس والا على اختلاف الاصطلاحين اصطلاح المتكلمين ومصطلح المنطقيين
يلزم استعمال تلك الالفاظ الثلث في اطلاق واحد في حينين وهذا كما ترى
وقيل القائل صاحب المواقف انها اى المواد كحكيمة غير اى غير الحجات
المنطقية والا اى وان لم يكن غير اى كانت لوازم للمهمات مثلا زوجية الاربعة
واجبة لذواتها تحريره ان الوجوب مثلا عند المتكلمين هو وجوب الوجود في
نفسه فيكون مغاير لما اخذ في المنطق الا كانت لوازم للمهمات واجبة الوجود و
ليس لك فاذا قلنا مثلا الزوجية واجبة للاربعة فلا نفى به الا ان ثبوت
الزوجية للاربعة واجب ولا ان الزوجية واجبة الوجود في نفسه والاك كانت
واجبة في نفسها وليس لك والجواب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب
الثبوت لغيره والاول محذور غير لازم والثاني لازم غير محذور حاصله انه ان اراد
وجوب الوجود في نفسه لوازم للمهمات وجبة في نفسها فاللزامة ممنوعة وان اراد وجوب الثبوت
غيره اى ان لوازم للمهمات مثلا زوجية الاربعة واجبة لثبوت للمهمات اى الزوجية وجبة لثبوت
للاربعة فظلال ان ثم قل الزوجية واجبة لثبوت للاربعة وانما الملح ان يكون الزوجية
واجبة الوجود في نفسها وهذا انما يتوجه على ظاهر كلام صاحب المواقف ولا يتوجه

انما شية عن ذات الموضوع او عن منفصل فضرورة لاشتمالها على الضرورة
لعدم تقييد ما بوصف او وقت او غير ذلك وقيل لانصراف الضرورة عند
الاطلاق اليه فاذا قيل الضرورة ينصرف اليها واذا قيل بالضرورة كذا ينصرف
اليها لقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الانسان بحج بالضرورة و
قد يطلق الضرورة على ما حكم فيها باستحالة النسبة اذ لا وابد اكما في قول الله تعالى
بالضرورة والازل دوام الوجود في الماضي والا بدوام الوجود في المستقبل يخص
بهم الضرورة الازلية والاول بهم الضرورة الذاتية او مادام الوصف الغواني
اي ان حكم فيها باستحالة النسبة مادام الوصف مشروطة لاشتمالها على الضرورة
بالوصف عامة لكونها اهم من المشروطة الخاصة او في وقت معين امي وان
حكم باستحالة النسبة في وقت معين فوقتية مطلقة لتعقيد الضرورة بالوقت المعين
وعدم تقييد ما بالادوام والاضرورة كقولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت
حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شئ من القمر منخسف وقت التزج او غير
اي ان حكم باستحالة النسبة في وقت غير معين منتشرة لعدم التعيين مطلقة لعدم
التقييد كما مر كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقت ما ولا شئ من الانسان
بالضرورة وقت ما او لعدم انعكاسها مطلقا اي ان حكم فيها بعدم انعكاس النسبة
مطلقا فاذ كانت مطلقة لاشتمالها على الدوام ولعدم تقييد ما بوصف كقولنا كل فلان
متحرك بالدوام ولا شئ من الفلك يتحرك بالدوام وكما علمت الضرورة الازلية
فكذا تعلم الدوام الازلي ايضا وهو دوام النسبة اذ لا وابد او مادام الوصف كمي ان
حكم فيها بعدم انعكاس النسبة مادام الوصف فعرية عامة اما العرفية فلان العرف

العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب وهي التي يكون بين وصفى الموضوع والمحل
 تناف كما في قولنا لا شيء من القائم بقاعدة وآيق لا اختصاص له بالسلب بل كذا
 الايجاب ايضا كذا به قولنا كل نائم مستيقظ فانه يفهم فيه الاطلاق العام واما
 العامة لكونها اعم من المعرفية الخاصة او بفعليتها اى وان حكم فيها بفعلية
 النسبة مقابل القوة سواء كانت في احد الازمنة الثلاثة كما في احوال جسمانيات
 او متعالية كما في احوال المجردات مطلقة لانه هذا المعنى قبا در عند اطلاقها مجردة
 عن الجهات وقيل لاحتمالها على الاطلاق العام عامة لكونها اعم من الوجودين
 ومن البساط لا يربع او لعدم احتمالاتها اى وان حكم فيها بعدم استحالة
 النسبة فممكنة عامة لاحتمالها على الامكان ولكونها اعم من الممكنة الخاصة
 او لعدم احتمالات الطرفين الوجود والعدم فممكنة خاصة اما الممكنة فلما واما الخاصة
 فلكونها مستعملة عند الخاصة من الحكماء وهي مركبة من المكنتين العامين
 موجبة والاخرى سالبة ولا فرق بين الايجاب والسلب فيها اى في الممكنة
 الخاصة الا في اللفظ واما بحسب المعنى فلا فرق فانها عبارة عن سلب الضرورة
 عن الطرفين وان فرق بالصرح لفهمى اى في الموجبة الايجاب صريح والسلب
 ضمنى والسالبة بالعكس فانها هو باعتبار اللفظ كما لا يخفى فاقبل وقد اعتبر
 العامين اى المشروطة العامة والعرفية العامة والوثنيين المطلقتين اى
 الوثنية المطلقة والمنشئة المطلقة لعنى قد اعتبر تقييد هذه البساط الاربع
 التي لا يقضى ان لا يعتبر بطريق التقييد بالادوام الذاتي فلا ياتي في كون الخبز
 الاول من الخاصة مثلا عامة لان البسيطة لا يقضى ان يعتبر في مفهومها عدم

التي هي قيد اللادوام الذاتي فلا حاجة الى ان يقر اطلاق العامة مثلا على ما هو جزئيا للخاصة بطريق المجاز باعتبار ما كان او ما يكون وانما عقبه المشروطة الخاصة مقيدة بقيد اللادوام الذاتي لانه المعقب في مفهومها اصطلاحا واما تعييده بالادوام الوصفي واللاضرورة الوصفية فغير صحيح لما قلنا ان الضرورة الوصفية المعقب في المشروطة العامة واما تعييده بالقيود والقيود الخمسة كالادوام الازلي واللاضرورة الازلية او الذاتية او غيرها وان كان صحيحا فلم يعقب فيها اصطلاحا وكذا المعقب في العرفية الخاصة تعييده بالادوام الذاتي ودون الوصفي المعقب في عامتها اصطلاحا واما تعييده بالقيود اخرى فان صح اعتبارها كاللاضرورة الوصفية او الذاتية او الازلية او اللادوام الازلي فهي غير معتبرة اصطلاحا وكذا الحال في سائر المركبات بالقياس الى القيود المعبرة فيها فبعضها صحيح معتبر وهو الذي في تعريفاتها وبعضها غير صحيح وبعضها صحيح غير معتبر فاعلم فيسمى المشروطة الخاصة والعرفية النحوية والوقعية المنتشرة هذا نشر على ترتيب الالف امي المشروطة العامة لمفية بالادوام الذاتي يسمى مشروطة خاصة لقولنا كل كاتب متحرك الاصابع لضرورة مادام كاتب لا دائما ولا شئ من الكتاب يسكن الاصابع مادام كاتب لا دائما والعرفية العامة المقيدة بذلك القيد تسمى عرفية خاصة كما في المثال المذكور والوقعية المطلقة المقيدة بذلك القيد تسمى وقعية لقولنا كل قمر منخسف لضرورة وقت يحلولة لا دائما ولا شئ من القمر منخسف وقت التزجج لا دائما والوقعية المنتشرة المقيدة بذلك القيد تسمى منتشرة كما في المثال المذكور وتعني المطلقة

العامة بالضرورة او الادوام الذاتيين فليسى الوجودية بالضرورة والوجود
الادائمة اى المطلقة العامة المقيدة بالضرورة الذاتية ليسى وجودية كقولنا
كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ولا شئ من الانسان يضاحك لا
بالضرورة والمطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتى ليسى وجودية لادائمة كما
فى المثال المذكور وهى اى الوجودية الادائمة المطلقة الاسكندرية لان الاسكندرية
الافردوسى ففهم الادوام منها تحكمة خبر مبتدأ مؤخر وعبر بالمصدر مبالغة فيها
اى فى اكتملة مباحث اى تفهيمات الاول اشتهر تعريف الضرورية المطلقة بانها
التي اى قضية يحكم فيها اى فى تلك القضية بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه
اى سلب المحمول عنه اى عن الموضوع اودام ذات الموضوع موجودة فيه بنسبة
على ان المتعبر فيها بالضرورة الذاتية لا الازلية وفيه اى فى هذا التعريف
شك من وجهين الاول انه اذا كان المحمول هو الموجود لزم عدم منافاة ضرورة
الامكان الخاص حاصله ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة
صادقة بالضرورة وتعريف الضرورية يتصادق عليه لان المحمول الموجود ضرورة
لزيد اودام موجودا فيلزم عدم منافاتهما وهى اجيب بالفرق بين الضرورية
فى زمان الوجود وبينها اى بين الضرورية بشرط اى بشرط الوجود وحاصله
ان الضرورية فى زمان الوجود متعارضة للضرورة بشرط الوجود ونحن نريد الال
لا الثانى فلا يصدق تعريفا على هذا التقدير لان الوجود فيما نحن فيه ليس ضرورة
فى زمانه بل انما هو ضرورة بشرط كما لا يخفى فلا يلزم عدم المناقاة فان قيل ان
الامكان مناف للضرورة فاذا صدقت الضرورية بشرط الوجود لم يصدق الامكان

العامة باللاضروية او الادوام الذاتية فيسمى الوجودية باللاضروية والوجود
 الادائمة اي المطلقة العامة المقيدة باللاضروية الذاتية يسمى وجودية كقولنا
 كل انسان ضاحك بالفعل لا باللاضروية ولا شئ من الانسان بضاحك لا
 باللاضروية والمطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتي يسمى وجودية لادائمة كما
 في المثال المذكور وهي اي الوجودية الادائمة المطلقة الاسكندرية لان الاسكندر
 الاخر وسي فهم الادوام منها محتملة خبر مبتدأ محذوف وعبر بالمصدر مبالغة فيها
 اي في اكتملة مباحث اي تفهيمات الاول أشهر تعريف الضرورية المطلقة بانها
 التي اي قضيتها يحكم فيها اي في تلك القضية بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
 اي سلب المحمول عنه اي عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة فيه تنبيه
 على ان المتعبر فيها بالضرورة الذاتية لا بالزلية وفيه اي في هذا التعريف
 شك من وجهين الاول انه اذا كان المحمول هو الموجود ولزم عدم منافاة اضرة
 الامكان الخاص حاصله ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضيتها ممكنة
 صادقة بالضرورة وتعريف الضرورية يتصادق عليه لان المحمول الموجود ضروري
 لزيد مادام موجودا فيلزم عدم منافاتهما وهما جيب بالفرق بين الضرورة
 في زمان الوجود وبينها اي بين الضرورة بشرط اي بشرط الوجود وحاصله
 ان الضرورة في زمان الوجود منافاة للضرورة بشرط الوجود ونحن نريد الال
 لا الثاني فلا يصدق تعريفها على هذا التقدير لان الوجود فيما نحن فيه ليس بضروري
 في زمانه بل انما هو ضروري بشرط كما لا يخفى فلا يلزم عدم المنافاة فان قيل ان
 الامكان مناف للضرورة فاذا صدقت الضرورة بشرط الوجود ولم يصدق الامكان

فيما نحن فيه يلزم عدم المناقاة فلا تخلص عن تخلف بالارادة عنها الضرورة في
زمان الوجود قلنا ان الامكان منات لما هو سلبه لا مطلق الضرورة فالضرورة
في زمانه منات لها سلبها والضرورة بشرطه منات لها سلبها فلا تخلف واوردنا
يلزم حصرها اي حصر الضرورة الذاتية في الضرورة الازلية التي يحكم فيها الضرورة
النسبة اذ لا وابد فلا يكون الضرورية المطلقة اعم من الضرورية الازلية لانها لا
الان في الموضوع الواجب او المتع لانه ما لم يوجد لم يجب له شيء في وقت وجوده
حاصله ان الضرورية المطلقة لهذا التفسير يستلزم ان لا يوجد الا في الازلية ولا
يكون اعم منها لان الثبوت في جميع اوقات الذات يستلزم وجود الذات في
جميع اوقات الثبوت لان وجود الملزوم يلزم وجود لازم فان لم يكن الذات
موجودة في جميع اوقات وجودها لم يكن الثبوت ضروريا فان افتقار اللازم
ملزوم افتقار الملزوم ولا حدان يمنع ان الثبوت دائما يستلزم وجوده مثبت له
وانما فانه يجوز ان يكون للثبوت له وجود وقت الثبوت الدائم سواء كان موجودا
وامسا اولاً ولو نقص ثبوت الذاتيات فانه اي ثبوت الذاتيات ضروري للذات
وانما لا بشرط الوجود والا اي وان كان ثبوت الذاتيات بشرط الوجود وكانت
حيوانية الانسان مجعولة حاصلة ان دليل المورد منقوض بثبوت الذاتيات للذات
فانه ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود وكقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
فانه يصير متوقفا على شرط وانه باطل لانه من قبيل المجعولة فانه يصير متوقفا على
الغير في الثبوت وان سلم الشرطية كما اخاره المحقق الدواني يلزم الدور والتسلسل
فيما نحن فيه عني فيما كان المحمول الموجود وقفه الوجود على ما يتاخر عنه في

كان المحمول الوجود وتقدم الوجود على ما يتاخر عنه فيما كان المحمول ما يتقدم على الوجود فح لا حد
ان يشك على الضرورية لا على خصوص التعريف فان ثبوت المحمول للموضوع الضرورية لا على الامكان
يكون في زمان وجوده للموضوع او بشرطه فان كان لا مل لم يزم حصرها في الازلية لان الشيء ما لم
يجب لم يجب شيء في وقت وجوده وان كان الثاني يلزم الدور والتسلسل وتقدم الوجود
على ما يتاخر عنه فيما كان المحمول الموجود او ما يتقدم عليه فلا تخلص الا بتفصيل
على تقدير صحة كلام المورد قائل واجب بان زيد موجود قضية ذهنية خارجة
عن الخارجية والتحقيقية ونحن انما قصدنا لفظها ما وبانه صادق بالامكان
الحكمي وهو سلب الضرورية الذاتية لان الوجوب والامكان المبحوث عنها في الحكم
الوجوب لذاته والامكان المقابل له لا الوجوب الشامل للوجوب لذاته والغير
وهذا لا ينافي الضرورة الذاتية المطلقة وهو الوجوب الشامل للذاتي والغير فتر
موجود يصدق بالامكان الحكمي والضرورة المنطقية لا بالامكان المقابل للضرورة
المنطقية وهو سلب مطلق الوجوب لكونه واجبا بالغير بدفع بان الضرورة حاكمة
بان الاحكام ليست مخصوصة بما بعد الذمنية بل جارية فيها ايضا بان يصدق
عليه الوجود بالامكان انما هو منطقي اذ ليس الوجود ضروري للثبوت او
لزيم مع انه يصدق عليه انه ضروري للثبوت له ما دام موجودا وفيه نظر بان
شكلا كيفية للنسبة عند التطبيقين فكيف يصدق على الموضوع والمحمول بالامكان
او غيره ولو سلم فصدق بالامكان انما هو منطقي ثم فان الشيء ج ما وجبا و
تمنع ولو اريد ان الامكان انما هو منطقي هو لعينه الامكان الحكمي ولا يخفى في
صدقه فالمنافاة هم فاجيب بالفرق حق لا غبار فيه لكن يلزم على التطبيقين

ان يكون له وجود في زمانه منات لها سلبها والضرورة بشرطه منات لها سلبها فلا تخلف واوردنا
يلزم حصرها اي حصر الضرورة الذاتية في الضرورة الازلية التي يحكم فيها الضرورة
النسبة اذ لا وابد فلا يكون الضرورية المطلقة اعم من الضرورية الازلية لانها لا
الان في الموضوع الواجب او المتع لانه ما لم يوجد لم يجب له شيء في وقت وجوده
حاصله ان الضرورية المطلقة لهذا التفسير يستلزم ان لا يوجد الا في الازلية ولا
يكون اعم منها لان الثبوت في جميع اوقات الذات يستلزم وجود الذات في
جميع اوقات الثبوت لان وجود الملزوم يلزم وجود لازم فان لم يكن الذات
موجودة في جميع اوقات وجودها لم يكن الثبوت ضروريا فان افتقار اللازم
ملزوم افتقار الملزوم ولا حدان يمنع ان الثبوت دائما يستلزم وجوده مثبت له
وانما فانه يجوز ان يكون للثبوت له وجود وقت الثبوت الدائم سواء كان موجودا
وامسا اولاً ولو نقص ثبوت الذاتيات فانه اي ثبوت الذاتيات ضروري للذات
وانما لا بشرط الوجود والا اي وان كان ثبوت الذاتيات بشرط الوجود وكانت
حيوانية الانسان مجعولة حاصلة ان دليل المورد منقوض بثبوت الذاتيات للذات
فانه ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود وكقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
فانه يصير متوقفا على شرط وانه باطل لانه من قبيل المجعولة فانه يصير متوقفا على
الغير في الثبوت وان سلم الشرطية كما اخاره المحقق الدواني يلزم الدور والتسلسل
فيما نحن فيه عني فيما كان المحمول الموجود وقفه الوجود على ما يتاخر عنه في

الممكنة الخاصة قائل بابل صادق حتى يظهر الحق الحقيقي الثاني من وجهي
الشك السلب مادام الوجود لا يصدق بدونه اى بدون الوجود فلا يكون
السالبة الضرورية اعم من الموجبة المعدولة فان السلب مقيد بمادام ذات
الموضوع موجودة فلا يصدق بدون وجود الموضوع مع انهم قالوا بان السالبة
البسيطة اعم من الموجبة المعدولة فان قيل ان الاعمية مخصوصة بما اذا لم تنفع
مانع عن ان يصدق السلب بعدم الموضوع فاجاب المص بقوله ويلزم ح ان
لا يصدق قولنا لاشئ من العقار بانسان بالضرورة مع ان نقيضة قولنا لبعض
العقار انسان بالامكان العام كاذب قطعاً وحاصله ان السالبة الضرورية
لو كان احكم فيها مقيداً بمادام ذات الموضوع موجودة يلزم ان يستدعي صدقه
وجود الموضوع ضرورة ان ضرورة السلب في جميع اوقات وجود الموضوع تتحقق
بدون وجود الموضوع مع انهم صرحوا بعدم استدعاء السالبة وجود الموضوع كيف
ولو كان مستدعياً لوجوده لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لكذا بهما عند
عدم الموضوع اجيب بان مادام طرف للثبوت الذي يتضمنه السلب اى ثبوت
المحمول للموضوع في جميع اوقات وجوده يكون مسلوماً بالضرورة وح اى اذا
كان مادام طرف للثبوت يجوز ان يكون صدقاً اى صدق السالبة بانقضاء
الموضوع نحو لاشئ من العقار بانسان بالضرورة وان يكون بانتفاء المحمول
واما في جميع الاوقات اى اوقات وجود الذات نحو لاشئ من الانسان فمجرد
اى بعضها اى بعض اوقات وجود الذات نحو لاشئ من القمر ينقض بالضرورة
فان الاشخاص ضروري له في وقت احواله الذي هو بعض اوقات الذات

[illegible]

عامة الوجود ولا يكون مخصوصا وفيه نظرا انه لا يلزم من ان يكون الطرف
قيما للثبوت لا للسلب ان يكون السالبة الضرورية خص من السالبة الازلية
لان الضرورة في السالبة قيد للسلب لا للايجاب وانما يلزم اذا كان مفهوم السالبة
سلب ضرورة الايجاب وحل يصير ممكنة للضرورة ولا يلزم من الاعتبار في السالبة
سلب الثبوت الذي في جميع اوقات وجود الموضوع اعتبار سلب ضرورة الثبوت
سواء كان لا يكون اعتبار السلب للضرورة مع ذلك الاعتبار فان قيل ان السالبة
الازلية لا يصدق في المثال المذكور مع صدق السالبة الضرورية فان سلب
الانحشاف ليس اذ لا ضرورة صدق كل قمر منخسف بالامكان الازلي وفيه
المطلوب قلنا ان السالبة الازلية صادقة في ضرورة صدق ان الثبوت الا
للقمر في جميع اوقات وجوده مسلوب بالضرورة بمعنى ان سلب لك الثبوت
ضروري اذ لا ابد الا مطلق السلب لو كان مراده ما يتوجب عليه كلام المصنف
مخلص له الا بانكار ما قالوا بان المساواة انما هي على تقدير كون الطرف قيد
السلب اما اذا كان قيد الثبوت فلا وهذا غاية ما في التوجيه بعد لا يخلو عن حجة
قائل وما قيل ان الضرورية المطلقة والازلية متساوية وان بحسب التحقق والاعية
باعتبار المفهوم فان استلزام الازلية المطلقة طواما بالعكس فلان ثبوت الذات في
اذا لا ابد لان الانواع قديمة لا يوجد زمان من الازمان الا ان يوجد فرد منها
وان امكن بحسب الذات فيكون سالبها اليك كما هي بينهما مساواة بحسب التحقق
والعموم بحسب المفهوم لكنه يكون على عكس العنصرين منوع لان ما سوى المجردات حاش
ولو سلم قدم نوع ما فلا ينعى المساواة لان في الانواع اسما ذرية يوجد الضرورية المطلقة

والازلية وفيه المطلوب ان سلم قدم الانواع فلا تخم المساواة فان لا فرد
حاشي يوجب الضرورية المطلقة الازلية فتدبر وبالحكمة يلزم مفاسد غير
عديدة لا يخفى على المتدرب منها انه يلزم كذب لعكس مع صدق الاصل
فان قولنا لا شيء من القمر منخسف بالضرورة صادق ولا يصدق لا شيء
من المنخسف بقمر بالضرورة فان كل منخسف قمر بالامكان بمعنى ان جابته
المخافت ليس بضروري ولا يصدق لا شيء من لا المنخسف ليس بقمر
بالضرورة لصدق بعض لا المنخسف ليس بقمر بالامكان ومنها كذب
نتيجة الشكل الاول المركب من الصغرى الموجبة والكبرى السالبة
التي ليس المحمول فيها ضروريا مع صدق الطرفين ووجود شرائط
الاتساج فانه يصدق كل كاتب انسان بالضرورة ولا شيء من الانسان
بكاتب بالضرورة ولا يصدق لا شيء من الكاتب بكاتب بالضرورة
لان ثبوت الكتابة للكاتب ضروري ومنها ما يظهر بالتأمل الصادق
في المختلطات وغاية ما يجاب به عن الشك الثاني ان الوجود في السالبة
الضرورية اعم من المحقق والمقدر بخلاف الموجبة الضرورية اذ لا بد فيها من
الوجود المحقق فقط وليصير السالبة اعم من الموجبة المحدولة ويصدق
لا شيء من العنقار بانسان بالضرورة باعتبار الوجود المقدر ويمكن ان
يحل على ما قيل من ان المراد باوقات الوجود اوقات وجود الموضوع
الذي اعتبره الحكم عند الحكم فلما لا يستدعي نفس السلب عما اعتبر وجوده
تحقق ذلك الوجود وكذا لا يستدعي ضرورة السلب في اوقات الوجود

انما لا يلزم من ان يكون السالبة الضرورية خص من السالبة الازلية لان الضرورة في السالبة قيد للسلب لا للايجاب وانما يلزم اذا كان مفهوم السالبة سلب ضرورة الايجاب وحل يصير ممكنة للضرورة ولا يلزم من الاعتبار في السالبة سلب الثبوت الذي في جميع اوقات وجود الموضوع اعتبار سلب ضرورة الثبوت سواء كان لا يكون اعتبار السلب للضرورة مع ذلك الاعتبار فان قيل ان السالبة الازلية لا يصدق في المثال المذكور مع صدق السالبة الضرورية فان سلب الانحشاف ليس اذ لا ضرورة صدق كل قمر منخسف بالامكان الازلي وفيه المطلوب قلنا ان السالبة الازلية صادقة في ضرورة صدق ان الثبوت الا للقمر في جميع اوقات وجوده مسلوب بالضرورة بمعنى ان سلب لك الثبوت ضروري اذ لا ابد الا مطلق السلب لو كان مراده ما يتوجب عليه كلام المصنف مخلص له الا بانكار ما قالوا بان المساواة انما هي على تقدير كون الطرف قيد السلب اما اذا كان قيد الثبوت فلا وهذا غاية ما في التوجيه بعد لا يخلو عن حجة قائل وما قيل ان الضرورية المطلقة والازلية متساوية وان بحسب التحقق والاعية باعتبار المفهوم فان استلزام الازلية المطلقة طواما بالعكس فلان ثبوت الذات في اذا لا ابد لان الانواع قديمة لا يوجد زمان من الازمان الا ان يوجد فرد منها وان امكن بحسب الذات فيكون سالبها اليك كما هي بينهما مساواة بحسب التحقق والعموم بحسب المفهوم لكنه يكون على عكس العنصرين منوع لان ما سوى المجردات حاش ولو سلم قدم نوع ما فلا ينعى المساواة لان في الانواع اسما ذرية يوجد الضرورية المطلقة

[illegible][illegible][illegible][illegible]

سلب الضرورة ومن ثم هي من اجل كون الامكان ضعفت لمدايح قالوا
الوجوب الاقتناع دالة على وثاقه الربط والامكان على منعها اي ضعف
الربط فان قيل ان الاقتناع مشاجرة للقضية ومادتها كما مر ويدل هذا الغير عليه
في بصير قولنا زيد حجر بالاعتناع قضية مادتها وجهتها الاقتناع مع ان القضية
لا بد لها من الادعاء والامتناع لها ههنا كما لا يخفى قلنا حقيقة القضية هي الثبوت
مطلقا سواء كان مدعنا او لا فزيد حجر قضية تتعلق بها الكيفية التي هي الاقتناع
والالم يكن الاقتناع كيفية للنسبة وجهتها وما هي الالان بقا فمن خص القضية
بالادعاء فيقول ان تحقق الجهة والمواد غير مختص بالقضايا بل يوجد في غيرها
في بصير القول بعدم كون الممكنة قضية وعدم كون المطلقة العامة موجهة
حقا بلا شبهة لكن على قول من يقول بان الممكنة قضية اعترافه بان زيد حجر
ليس بقضية بعين في غاية البعد قائل وما اوجب بان الادعاء متعلق بالنسبة
المتكيفة بالاقتناع لا مصلح له فانه يرجع الى ان الادعاء متعلق بالاقتناع
فالقضية الكلية ان زيدا يتبع ان يكون حجرا فالاعتناع هو المحمول مع ان الكلام
في النسبة المتكيفة بالاقتناع اللهم الا ان يوجب بان القضية ما يمكن ان يتعلق
به الادعاء فزيد حجر قضية وان لم يكن مدعنا لكن يمكن ان يتعلق بها الادعاء
من حيث التكيف بالاقتناع ولعل هذا مراد القول تفكرا فالثبوت بطريق
بالامكان نحو وقسم من الثبوت مطلقا لان الثبوت المطلق اعم من ان
يكون بالفعل او بالاقتناع غاية الامر لمبتدا در عند الاطلاق هو الوقوع على
سج الفعلية التي هي ميساق الى الفرد الكامل وذلك التبادر لا يضر في

عموماً هي عموم الثبوت لان المتبادر لا يتألف من محال في الوجود وان المتبادر
عند الإطلاق هو الوجود الخارجي وهو مشترك بينه وبين الوجود الذهني واذا
كانت الممكنة موجبة فالمطلقة بطريق الاولى لان ما هو ليس بقضية اعني الممكنة
او اصارت موجبة فما هو قضية بالفعل باعتبار تحقق الحكم فيه اعني المطلقة لصير
موجبة البتة الاشتمالها على الحكم وامرر اذ عليه الخامس من المباحث الاول
اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفة الكيفية وموافقة
الكمية لما قيد بها وانما قال اشارة ولم يقل معناها لان المتبادر من المعنى عند
الإطلاق هو المدلول المطابق والاشارة برتبة عنه وانما المتبادر عنها بهما
هي الدلالة الغير الصريحة ودلالة اللا دوام واللاضرورة عليها انما هي لالة غير
صرحة اما اللا دوام فلان في و ام النسبة الايجابية او السلبية لكل فرد من ضوعها
يستلزم اطلاق النسبة السلبية الكمية او اطلاق النسبة الايجابية الكمية في
هي مطلقة عامة سالبة موافقة في الكمية لتلك النسبة مخالفة لها الايجاب السلب الثاني هي مطلقة
عامة موجبة كية موافقة لها الكمية مخالفة لها الايجاب السلب كذا الكلام في الجزئيتين اما
اللاضرورة فلان عدم ضرور النسبة الايجابية او السلبية لكل فرد من ضوعها يستلزم امكان
النسبة السلبية الكمية والايجابية الكمية الاول هي ممكنة عامة سالبة كية موافقة لها في الكمية
مخالفة لها في الايجاب السلب الثاني هي ممكنة عامة موجبة كية موافقة لتلك النسبة في الكمية
مخالفة لها في الايجاب والسلب كذا الكلام في الجزئيتين في ذلك ان سلب
ضرورة النسبة مخالفة ليس عين سلب الضرورة النسبة الموافقة كما لا يخفى قوله
مخالفة الكيفية حال من مطلقة عامة وممكنة عامة او صفة لها وقوله موافقة

[illegible]

الكمية معطوف عليه وقوله لما قيد بها متعلق بالمجا لفة والموافقة على سبيل
التنازع وصحير التثنية فيه عائد الى الادوام واللا ضرورة والكيفية عبارة
عن الايجاب السلب الكمية عن الكمية والكيفية والكيفية والاصالة على الاشارة
بقوله لانها اي الادوام واللا ضرورة يرعان للنسبة من غير تفاوت وتجاوز
عن رفع النسبة فقط يعني ان الادوام واللا ضرورة يرعان للنسبة التي
قيدت بها لا يرعان للنسبة الكمية لوجزئية فاما محفوظان بعينها فيهما اي في
الرفع والمرفوع فيصير المطلقة العامة والممكنة العامة موافقتين للنسبة التي
قيدت بهما في الكمية ومجا لفتين لما في الكيفية لانهما فانها يلاان على
النسبة الكذائية ليس في مفهومهما اي الادوام واللا ضرورة اعتبارا للنسبة
بل هو بالاتزام كما لا يخفى فلا يكون تلك القضايا يدلو عليها الصريحة واليد اشير
سابقا ويحتمل ان يكون دليلا للمجا لفة والموافقة وبما ان الادوام واللا ضرورة
لما كان للنسبة الكذائية من غير تفاوت بين الرفع والمرفوع في الكمية والكيفية
ولا شك انها يستلزم ان يكونا قضيتين فلا بد ان يكونا على تلك الصفة
واللازم ان تخلف فقوله يرعان للنسبة اشارة الى المجا لفة وقوله من غير تفاوت
اشارة الى الموافقة والاضراء دليل بقوله وموافقتي الكمية كما لا يخفى فتأمل
فالمرتب قضية متعددة لان العبرة في وحدتها اي وحده القضية تعدد
اي تعدد القضية بوحدة الحكم اي الموقوع واللا وقوع وتعدده اي تعدد الحكم وتعدده
اما باختلافه اي باختلاف الحكم كفاي ايجابا وسلبا او موضوعا او محملا لار
لما اي هذه القضية بالاستقلال انما هي مائة اخلو لا يجمع اي المركبة قضية

متعددة لانها تختلف حكمها وكل مختلف الحكم متعدد فالمرتب متعدد اما الكبرى
فظرواما الصغرى فلا نهما شتمل على مابه الاختلاف لانه اما الاختلاف بالكيف
او الموضوع والمحمول وفيما نحن فيه اختلاف بالكيف وكل شتمل عليه مختلف
بالحكم بالضرورة فالمرتب مختلف الحكم السادس من المباحث النسب لاربع
من التساوي والتباين والعموم والخصوص مطلقا ومن وجب في المفردات
بحسب الصدق على شئ وفي القضايا لا يتصور النسب بحسب الصدق على
شئ لانها اي القضية لا يحل على شئ وانما هي النسب فيها اي القضايا بحسب
صدقها اي صدق القضية في الواقع اي النسبة في القضايا بحسب
الصدق بمعنى التحقيق والوجود وهو يستعمل بمعنى ويتعدى به فيقر
صدق القضية في الواقع اي تحققت وجدت وفي المفردات
بحسب الصدق بمعنى يحل به يستعمل بعلة ويتعدى به فيقر الكتاب صادق
على الانسان اي محمول عليه اعلم ان اعتبار النسب في القضايا على اربعة
الحالات الاول بحسب المواد اي نسبة مواد الموجهات الى الموجهات والسوا
الى السوا الب الكمية الى الكمية والكيفية والكيفية فاذا قلنا ضرورة اخص من الكمية
فالمراد به ان كل ما صدقت الموجبة الكمية الضرورية مثلا صدقت الموجبة الكمية الله
بحسب تلك المادة كما فيقترق اسقف اخص من جبار بمعنى ان كل ما وجد اسقف
وجد جبار من غير عكس فالمراد ان كل ما صدقت هذه القضية في نفس الامر
صدق تلك لا صدق بعضها على بعض فح لا يتصور في القضايا بحسب الصدق
بمعنى يحل لا تتنازع صدق قضية على قضية الا ثلثي بحسب المقصودات فقط

الكمية معطوف عليه وقوله لما قيد بها متعلق بالمجا لفة والموافقة على سبيل
التنازع وصحير التثنية فيه عائد الى الادوام واللا ضرورة والكيفية عبارة
عن الايجاب السلب الكمية عن الكمية والكيفية والكيفية والاصالة على الاشارة
بقوله لانها اي الادوام واللا ضرورة يرعان للنسبة من غير تفاوت وتجاوز
عن رفع النسبة فقط يعني ان الادوام واللا ضرورة يرعان للنسبة التي
قيدت بها لا يرعان للنسبة الكمية لوجزئية فاما محفوظان بعينها فيهما اي في
الرفع والمرفوع فيصير المطلقة العامة والممكنة العامة موافقتين للنسبة التي
قيدت بهما في الكمية ومجا لفتين لما في الكيفية لانهما فانها يلاان على
النسبة الكذائية ليس في مفهومهما اي الادوام واللا ضرورة اعتبارا للنسبة
بل هو بالاتزام كما لا يخفى فلا يكون تلك القضايا يدلو عليها الصريحة واليد اشير
سابقا ويحتمل ان يكون دليلا للمجا لفة والموافقة وبما ان الادوام واللا ضرورة
لما كان للنسبة الكذائية من غير تفاوت بين الرفع والمرفوع في الكمية والكيفية
ولا شك انها يستلزم ان يكونا قضيتين فلا بد ان يكونا على تلك الصفة
واللازم ان تخلف فقوله يرعان للنسبة اشارة الى المجا لفة وقوله من غير تفاوت
اشارة الى الموافقة والاضراء دليل بقوله وموافقتي الكمية كما لا يخفى فتأمل
فالمرتب قضية متعددة لان العبرة في وحدتها اي وحده القضية تعدد
اي تعدد القضية بوحدة الحكم اي الموقوع واللا وقوع وتعدده اي تعدد الحكم وتعدده
اما باختلافه اي باختلاف الحكم كفاي ايجابا وسلبا او موضوعا او محملا لار
لما اي هذه القضية بالاستقلال انما هي مائة اخلو لا يجمع اي المركبة قضية

انما هي في قولنا كل كاتب تحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دأماً
 بدون صدقها واما مادة الاجتماع فقولنا كل منخسف مظلم وان شئت الاطلاع
 على النسب فارجع الى شرح المطالع وغيره فصل في اقسام الشريعة احكامها
 شرطية وهي قضية لا يحكم فيها بالثبوت والسلب ان حكم فيها امي في الشريعة
 ثبوت نسبة على تقدير اخرى لزوماً كقولنا ان كانت الشمس طلعت فالنهار
 موجود وافتقار لقولنا ان يزيدنا طقفاً كما زنا طق او اطلاقاً امي لم يعتبر
 شيء منها متصلة لزومياً وافتقاراً او مطلقة وان حكم فيها امي في الشريعة
 تنبأ في النسبتين صدقاً وكذباً كقولنا زيد امان ان يكون انساناً او فرساً او
 صدقاً فقط كقولنا هذا الشيء امان ان يكون انساناً او فرساً او كذباً فقط كقولنا هذا الشيء
 امان ان يكون انساناً او لا فرساً عداً وافتقاراً او اطلاقاً منفصلة حقيقة او لهية
 اجمع او اقلعة انخلو عنادية وافتقارية مطلقة التفصيل ان الشريعة على نحوين
 لانه ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة اخرى او السلب كالثبوت
 فمتصلة موجبة مثاله مامر او سالبه كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طلعت
 فالنهار موجود وان حكم فيها بالثبوت في بين النسبتين ولا التناهي بينهما منفصلة
 موجبة ومثاله مامر او سالبه كقولنا ليس البتة امان ان يكون هذا العدد زوجاً او
 منقماً بمساويين فالمتصلة على ثلثة اقسام لانه ان حكم فيها لزوماً امي بعلاقة
 وهي امر يقتضيه الاتصال بين النسبتين في نفس الامر كالعلة وهي لا يخلو انا
 ان يكون للمقدم علة مستلزمة للتالي او يكون للتالي علة له سواء كانت مستلزمة
 او لا كقولنا ان كان النهار موجوداً فالشمس طلعت او يكون له علة مستلزمة

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

كلها معتبرة في المتصلة وغير معتبرة في المفصلة وانما اعتبرت فيها النسبة
لا اثنى الباقية كحاصلها من العكس فان مفهوم مقدم المتصلة التي هي صدق
اللازم على تقدير صدق الملزوم بتغير في صورة العكس لان الملزوم من حيث
انه ملزوم محتمل ان لا يكون لازما حصل الفارقة في صورة العكس بخلاف المفصلة
التي هي الحكم بالتثاني لان مفهوم المقدم اعني المعادة بالفتح ومفهوم التالي
المعادة بالضم لا يميزان البعبع بالوصفين كون المقدم مقدورا كون التالي تابعا فلما فرق بينهما
بدون اعتبار هذين الوصفين بوجه آخران مفهوم المتصلة بتغير بالتقديم والتأخير
لان ثبوت نسبة على تقدير اخرى يعارض ثبوت نسبة اخرى على تقدير ثبوت النسبة
بخلاف المفصلة لان التثاني لا تغير بالتقديم والتأخير في ذاته وانما يتغير باعتبار الوصف
كما لا يخفى على المتأمل فكلما لم يشترطيات وقاعدت باس قدر جدها بسبب سطر في المطول
وقليل من ذلك ان المتصلة الملزومية الموجبة الكلية يستلزم منع الجمع
موجبة كلية بين الملزوم ونقيض اللازم ويستلزم منع الجمع موجبة كلية بين
نقيض الملزوم وبين اللازم وهذان الانفصالان جميعا كسان على الملزومية
الموجبة الكلية اي منع الجمع يستلزم المتصلة الملزومية الكلية التي مقدمها عين
اخر جرت في ذلك منع الجمع بين شيئين تاليفيا فنقيض الآخر منع اخلو يستلزم لمصلحة الموجبة
التي مقدمها نقيض اخلو منع شيئين تاليفيا عينا لآخر استلزام المتصلة الانفصالية
فلانه لو لم يكن بين عين الملزوم ونقيض اللازم منع الجمع بجاز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم فلا
يكون اللازم لازما هفت ولو لم يكن بين نقيض الملزوم وبين اللازم منع اخلو بجاز ثبوت
الملزوم بدون اللازم فيجوز ارتفاع الملزوم وعين اللازم فلا يكون اللازم لازما هفت واما

ان الانفصاليين يستلزمان المتصلة فلانه لو لم يكن عين كل احد منهما مستلزما
لنقيض الآخر بجاز ثبوت عين احد هما مع عين الآخر فلا يكون بينهما منع الجمع
ولو لم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر بجاز ثبوت احد هما مع نقيض
الآخر فلا يكون بينهما منع اخلو والمنفصلة الحقيقة يستلزم اربع متصلات
اشتان مقدم هما عين احد اخلو عين تاليفيا لنقيض الآخر واخران مقدم هما نقيض
احد اخلو عين تاليفيا عين الآخر اما الاول فلانه لو لم يكن ثبوت نقيض الآخر على
تقدير عين كل واحد منهما بجاز ثبوت عين الآخر مع احد هما فلا يكون بينهما انفصالية
حقيقة واما الثاني فلانه لو لم يكن ثبوت عين الآخر على تقدير عين نقيض كل واحد
منهما بجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد فلا يكون بينهما انفصالية
حقيقة مثلاً قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يستلزم قولنا كلما كان
زوجا لم يكن فردا وكلما كان فردا لم يكن زوجا وكلما لم يكن فردا كان زوجا
ومنع الجمع بين الشيئين يستلزم منع اخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز اخلو بين
النقيضين لجاز اجتماع النقيضين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذا منع اخلو بين
الشيئين يستلزم منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع
العينين فلا يكون بينهما منع اخلو مثلاً اذا صدق اما ان يكون اشمي فرسا
او حمرا ما نفى الجمع صدق اما ان يكون لا فرسا ولا حمرا ما نفى اخلو
وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى المطولات تتمتها فبها مباحث الاول
قد اشتهر بين القدماء ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علته الاخر
كلها معلولى علته واحدة كالتضاديين مثل الابوة والنبوة فانما معلولا

ان الانفصاليين يستلزمان المتصلة فلانه لو لم يكن عين كل احد منهما مستلزما
لنقيض الآخر بجاز ثبوت عين احد هما مع عين الآخر فلا يكون بينهما منع الجمع
ولو لم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر بجاز ثبوت احد هما مع نقيض
الآخر فلا يكون بينهما منع اخلو والمنفصلة الحقيقة يستلزم اربع متصلات
اشتان مقدم هما عين احد اخلو عين تاليفيا لنقيض الآخر واخران مقدم هما نقيض
احد اخلو عين تاليفيا عين الآخر اما الاول فلانه لو لم يكن ثبوت نقيض الآخر على
تقدير عين كل واحد منهما بجاز ثبوت عين الآخر مع احد هما فلا يكون بينهما انفصالية
حقيقة واما الثاني فلانه لو لم يكن ثبوت عين الآخر على تقدير عين نقيض كل واحد
منهما بجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد فلا يكون بينهما انفصالية
حقيقة مثلاً قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يستلزم قولنا كلما كان
زوجا لم يكن فردا وكلما كان فردا لم يكن زوجا وكلما لم يكن فردا كان زوجا
ومنع الجمع بين الشيئين يستلزم منع اخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز اخلو بين
النقيضين لجاز اجتماع النقيضين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذا منع اخلو بين
الشيئين يستلزم منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع
العينين فلا يكون بينهما منع اخلو مثلاً اذا صدق اما ان يكون اشمي فرسا
او حمرا ما نفى الجمع صدق اما ان يكون لا فرسا ولا حمرا ما نفى اخلو
وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى المطولات تتمتها فبها مباحث الاول
قد اشتهر بين القدماء ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علته الاخر
كلها معلولى علته واحدة كالتضاديين مثل الابوة والنبوة فانما معلولا

الصدق قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا لزومية ولم
يصدق اتفاقية لعدم صدق التالي واذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا
فقولنا ان الانسان ناطقا ناكرا ما هو لم يصدق لزومية واتفاقية و
اما اذا كان المقدم محالا والتالي صادقا في نفسه كقولنا ان كانت خمسة زوجا
فهو عدو فيصدق اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام
وليس بصادق في نفس الامر اصادق من جهة الالتزام فلان من يرى ان
الخمس زوج يلزمه ان يقول انه عدو واما ان ليس بحق في نفس الامر فلان
ما هو محقق بعض مقدماته كاذب فاذا كذب ما هو محقق كذب ما هو عليه محقق
فالمحقق قياس من اشكل الاول المركب هو من الوجهين هو ان الخمسة زوج
وكل زوج عدل يلزمه ان الخمسة عدو فاستلزام زوجية الخمسة العدوية بسبب
الكبرى التي هي قولنا كل زوج عدو وهو كاذب على الفرض المذكور لانه
يصدق الاشئ من الخمسة الزوج بعد ذلك الاشئ من العدد بخمسة زوج فكل
زوج عدو ليس بحق في نفس الامر لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص
يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق قولنا كلما كاتب الخمسة
زوجا كانت عدد الصدق قولنا كل خمسة زوج عدو انه كاذب فيكون المتصلة
التي في قوته باطله هذا من كلام الشيخ واعترض عليه شارح المطالع عتقا
الاول انا لا نصدق قولنا الاشئ من العدد بخمسة زوج على تقدير ما لم لا
ما جوز كذب قولنا كل زوج عدو على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه
القفية في نفس الامر الثاني اننا نقض لما صرح به من الصادق في

نفس الامر باق على فرض كل محال الثالث سلنا ذلك لكن غاية ما فيه ان
القياس المنج للقفية لا يعقد اتفاقا الدليل لا يستلزم اتفاقا المدلول اراهم
انا لا نعلم انه لا يلزم على كون خمسة زوجا ان يكون عدو على تقدير صدق هذه القضية
اعني قولنا الاشئ من الخمسة الزوج بعد وجوبه استلزام الملح محالا والخاص
انا لا نعلم انه اذا صدقت هذه القضية اعني قولنا اذا كانت خمسة زوجا كانت
عدد اصدق قولنا كل خمسة زوج عدو لا استدعاء الايجاب وجود الموضوع
وعدم استدعاء شرطية اللزومية وجودا المقدم السادس لوصح
احد الدليلين لازم ان لا يصدق اللزومية المركبة من محالين لانا اذا
قلنا كلما كانت الخمسة زوجا كانت منقسمة مبتسا وبين من المحقق
قولنا كل زوج منقسم مبتسا وبين لکن لم يصدق على ذلك التقدير
لانه يصدق قولنا الاشئ من المنقسم مبتسا وبين خمسة زوج ولا شئ من خمسة
الزوج منقسم مبتسا وبين فليس كل زوج منقسم مبتسا وبين كل ولا نها
لو صدقت لصدق قولنا كل خمسة زوج منقسم مبتسا وبين لکن بطرابطا
الثاني فلان الشيخ يساعده على ذلك انه لو لم يجز استلزام الملح لم ينكسر
الموجبة الكلية الصادق الطرفين لعكس النقيض وليس كذلك ولدفع هذه
الاعتراضات ختمنا المقدمتين ليس لما اثر في كتاب الشيخ احداهما ان اللزومية
لا يجوز ان يكون مقدمتها ثانيا لياها سيا في بيانه انشاء الله تعالى مع ما يحل
منه فانتظروا الاخرى ان تجوز استلزام الملح محالا ليس مطلقا بل اذا كان
بينهما علاقة بها ليقض تحقق احدهما تحقق الاخرى عتقريب ونا حفظ

الصدق قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا لزومية ولم
يصدق اتفاقية لعدم صدق التالي واذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا
فقولنا ان الانسان ناطقا ناكرا ما هو لم يصدق لزومية واتفاقية و
اما اذا كان المقدم محالا والتالي صادقا في نفسه كقولنا ان كانت خمسة زوجا
فهو عدو فيصدق اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام
وليس بصادق في نفس الامر اصادق من جهة الالتزام فلان من يرى ان
الخمس زوج يلزمه ان يقول انه عدو واما ان ليس بحق في نفس الامر فلان
ما هو محقق بعض مقدماته كاذب فاذا كذب ما هو محقق كذب ما هو عليه محقق
فالمحقق قياس من اشكل الاول المركب هو من الوجهين هو ان الخمسة زوج
وكل زوج عدل يلزمه ان الخمسة عدو فاستلزام زوجية الخمسة العدوية بسبب
الكبرى التي هي قولنا كل زوج عدو وهو كاذب على الفرض المذكور لانه
يصدق الاشئ من الخمسة الزوج بعد ذلك الاشئ من العدد بخمسة زوج فكل
زوج عدو ليس بحق في نفس الامر لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص
يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق قولنا كلما كاتب الخمسة
زوجا كانت عدد الصدق قولنا كل خمسة زوج عدو انه كاذب فيكون المتصلة
التي في قوته باطله هذا من كلام الشيخ واعترض عليه شارح المطالع عتقا
الاول انا لا نصدق قولنا الاشئ من العدد بخمسة زوج على تقدير ما لم لا
ما جوز كذب قولنا كل زوج عدو على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه
القفية في نفس الامر الثاني اننا نقض لما صرح به من الصادق في

الكل مجزئ مطلقا كما هو مختار شاح المطالع ومنهم من قال انه مجزئ العقل
باستلزام محال محالا او ممكنا سواء كان مبنيا على علاقة اولاد اصلا ثم التجوز اى
تجزئ العقل بذلك لاستلزام لا تجزئيه وظاهر كلامه يقتضيه السلب الكلى لكن
المحصل على السلب مجزئ حيث قال في الجاحشية المراد نفى الجزم كليا و
ابتداء فانه قد يجزم به اذا كان لازما مجزئ آخر كما اذا فرضنا كلما وجد العلول
الاول وجد اللوجب فيلزم ان يجزم بواسطة عكس النقيض انه كلما لم يوجد اللوجب لم يوجد
العلول الاول فتدبر وهو الحق فان العقل حاكم في عالم الواقع واذا
كان شئ خارجا عنه اى عن عالم الواقع لم يكن ذلك الشئ تحت حكمه اى
حكم العقل ولعل حاصله ان الاستلزام اى استلزام محال لا يمكن
مطلقا ليس مجزئ لانه خارج عن عالم الواقع وكلما هو خارج عنه ليس
بمجزئ فلا استلزام ليس مجزئ واما الكبرى فلان العقل حاكم وجازم باه
في الواقع وليس هذا منه واما الصغرى فظو بعبارة اخرى بيانه انه
ليس مما هو في عالم الواقع وكلما هو ليس منه ليس مجزئ فينتج ما هو المطلوب بيان
الكبرى بمثل ما عرفت آتقا ولا يخفى ان الدليل بغير السلب الكلى فليس
التقريب ههنا كما لا يخفى ومجرد فرضه اى فرض العقل له اى لذلك الشئ
او الاستلزام منه اى من عالم الواقع لا يجزئ في جريان الحكم جازم ان
مقدروا تقرير السؤال ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في عالم الواقع
لكنه فيه فرضا فيكفى الجزم وفيه المطلوب وتقرير الجواب ان المجزئ ما هو فيه
حقيقة لان الجزم هو اذعان لما هو مطابق لما في نفس الامر وليس الاستلزام

فيه حقيقة بل فرضا فلا ينعف مجرد فرضه له منه في جريان حكم العقل حقيقة بقا
الاحكام الواقعية في عالم التقدير مشكوك وتعل هذا ايضا جواب سوال
مقدروا تقرير السؤال ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في عالم الواقع
حقيقة لكنه فيه تقدير افلم لا يكون مجزئا باعتبار التقدير وان الجزم ليس مخصوصا
في عالم الواقع حقيقة بل اعم من ان يكون فيه حقيقة او تقدير او تقرير الجواب
ان الاحكام الواقعية في عالم التقدير اى الاحكام التقديرية بقا واما في الواقع
باعتبار التقدير مشكوك ومسترد وفيه الشك ينال في الجزم فكيف يكون مجزئا
باعتبار التقدير فاعلم بالاصواب الثالث الشيخ الرئيس قيد التقاوير
والاوضح في تفسير الكلية الشرطية الزمنية والعنادية التي يمكن اجتماعها مع
المقدم وان كانت محالة في نفسها ولم يشترط اسكان تلك الاوضاع في
نفسها المشتمل ما اذا كان المقدم كاذبا كقولنا كلما كان الفرس انسانا كان
حيوانا فان مناه ان الحيوان لازمة للانسانية على جميع الاوضاع التي يمكن
اجتماعها مع المقدم اعني الانسانية الفرس من كونه ضاحكا وكاتبنا وناطقا
وراكبا وناهما الى غير ذلك ان كانت محالة في نفسها لكنها ممكنة الا اجتماع
معها واذا قلنا اما ان يكون هذا العدد زوجا وفردا منعناه انه يتاني في الثاني اعم
فروية العدد والمقدم اعني الزوجية على جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع
المقدم وكذا قياس غير الحقيقة وبين بانه لو عمننا الاوضاع في الكلية بحيث
يتناول المستقاة الاجل مع المقدم يلزم ان لا يصدق كلية اذ فرض
المقدم مع عدم التالي او مع وجوده لا يستلزم التالي او لا ينافيه هذا الف

الاحكام الواقعية في عالم التقدير اى الاحكام التقديرية بقا واما في الواقع
باعتبار التقدير مشكوك ومسترد وفيه الشك ينال في الجزم فكيف يكون مجزئا
باعتبار التقدير فاعلم بالاصواب الثالث الشيخ الرئيس قيد التقاوير
والاوضح في تفسير الكلية الشرطية الزمنية والعنادية التي يمكن اجتماعها مع
المقدم وان كانت محالة في نفسها ولم يشترط اسكان تلك الاوضاع في
نفسها المشتمل ما اذا كان المقدم كاذبا كقولنا كلما كان الفرس انسانا كان
حيوانا فان مناه ان الحيوان لازمة للانسانية على جميع الاوضاع التي يمكن
اجتماعها مع المقدم اعني الانسانية الفرس من كونه ضاحكا وكاتبنا وناطقا
وراكبا وناهما الى غير ذلك ان كانت محالة في نفسها لكنها ممكنة الا اجتماع
معها واذا قلنا اما ان يكون هذا العدد زوجا وفردا منعناه انه يتاني في الثاني اعم
فروية العدد والمقدم اعني الزوجية على جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع
المقدم وكذا قياس غير الحقيقة وبين بانه لو عمننا الاوضاع في الكلية بحيث
يتناول المستقاة الاجل مع المقدم يلزم ان لا يصدق كلية اذ فرض
المقدم مع عدم التالي او مع وجوده لا يستلزم التالي او لا ينافيه هذا الف

مرتب ای اذا فرض مقدم مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي لا يستلزم
التالي ضرورة امتناع استلزام الشيء التقيضين اما على الاول فلا لئلا يستلزم
التالي لكان مجامعا مع عدم التاكيد والتاكيد الثاني فلا يستلزم عدم لزوم
التالي فلو كان ملزوما له لكان ملزوما له لم يكن ملزوما له اذا فرض مقدم مع جو التالي
او مع عدم عناوه اياه لا ينافيه ضرورة امتناع معاندة الشيء التقيضين فافرض
المقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعانده في صدق استلزام
التالي ح فلو عانده كان لازما متافيا او في مانعة المحلوم كذبها امتنع ان
يعانده التالي في الكذب وانما قال لا يستلزم التالي ولم يقل يستلزم عدم
التالي لانه مناسب للمدعى وكاف له بجملات الاستلزام كما لا يخفى واما
الاتفاقية الخاصة فالمعتبر فيها الاوضاع الكائنة في نفس الامر لا الاوضاع
الممكنة الاجتماع والالام يصدق الكلية صلا لا يمكن ان يجمع تقيض التالي مع
المقدم كعدم ناهية الكار مع ناطقة الانسان والالكان بين المقدم والتالي
ملازمة مع لا يتحقق التوافق في الصدق هذا في المتصلة واما في المنفصلة فلا
عدم تما في الطرفين يمكن معه لا يتحقق التالي له واما الاتفاقية العامة فلا يعتبر فيها
الاوضاع اذ المقدم اذا كان مفروضا فلا معنى لاعتبار الاوضاع معه كذا قيل
واورد بان الح جازان يستلزم التقيضين ان يعلم بما فلام عدم الصدق في التام عدم صدق
الكلية على ذلك الفرض لجواز ان يستلزم الح التقيضين اي الح الاخر وان
يعاندها وانما الامتناع على تقدير يكون الشيء امرا ممكنا واما اذا كان محالا
فلام الامتناع فيجوز ان يستلزم المقدم للتالي وتقيضه في المتصلة وان

بنا فيه وتقيضه في المنفصلة مع لاحاجة الى التقييد المذكور واجيب بان المراد
لم يحصل الجزم لصدقها اي صدق الكلية فان الامكان لا يقيدها لوجوب
وهذا الجواب يغير الدعوى وحاصله انه لو لم يعتبر الامكان في الاوضاع لم
يحصل الجزم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض مع
المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي فان الح وان جازان يستلزم التقيضين
لكن ليس بواجب كذا المعاندة قول واذا لم يفد جواز استلزام الح
جزم صدق الكلية فوجب التقييد اي تقييد الاوضاع بالممكنات
في نفسها فان بعض الاوضاع المتنع في نفسه الممكن
الاجتماع مع المقدم كشراب الباري وحار يتيه زيد وغير ذلك
يستلزم المقدم على ذلك التقيضين اعني التالي وعدمه وقواعدهما مجواز
استلزام الح فاحتمل ان لا يلزمه التالي ولا يعانده فلا يفيد الوجوب فلا بد
من التقييد بالممكنات في نفسها وباحتمل ان المقدم مع التقدير المتنع في نفسه
مع فيجوز ان يستلزم محالا آخر اعني التقيضين يعاندها فلم يحصل الجزم لما فلام
عليه ما اعتقده العلم الا ان يقر ان الاستلزام بين المقدم والتالي اذا تمت
الاوضاع ليس هو الا يقول لا استلزام الح الح فلا يفيد الجزم واما الاستلزام
بينهما مع التقاوير الممكنة الاجتماع فليس كذلك فان مع قطع النظر عن غير
بالاستلزام الذي بينهما عدم الجزم انما هو باعتبار استلزام الح الذي هو من
التقدير المتنع في نفسه المحال الآخر وهو التقيضان وهذا امر خارج عنه فلا
يضرنا فان هذا من ذلك قد بدو قد اعترض بان ذلك واجب في الصورة

بنا فيه وتقيضه في المنفصلة مع لاحاجة الى التقييد المذكور واجيب بان المراد
لم يحصل الجزم لصدقها اي صدق الكلية فان الامكان لا يقيدها لوجوب
وهذا الجواب يغير الدعوى وحاصله انه لو لم يعتبر الامكان في الاوضاع لم
يحصل الجزم بصدق الكلية لان عدم التالي او عدم لزومه اذا فرض مع
المقدم احتمل ان لا يلزمه التالي فان الح وان جازان يستلزم التقيضين
لكن ليس بواجب كذا المعاندة قول واذا لم يفد جواز استلزام الح
جزم صدق الكلية فوجب التقييد اي تقييد الاوضاع بالممكنات
في نفسها فان بعض الاوضاع المتنع في نفسه الممكن
الاجتماع مع المقدم كشراب الباري وحار يتيه زيد وغير ذلك
يستلزم المقدم على ذلك التقيضين اعني التالي وعدمه وقواعدهما مجواز
استلزام الح فاحتمل ان لا يلزمه التالي ولا يعانده فلا يفيد الوجوب فلا بد
من التقييد بالممكنات في نفسها وباحتمل ان المقدم مع التقدير المتنع في نفسه
مع فيجوز ان يستلزم محالا آخر اعني التقيضين يعاندها فلم يحصل الجزم لما فلام
عليه ما اعتقده العلم الا ان يقر ان الاستلزام بين المقدم والتالي اذا تمت
الاوضاع ليس هو الا يقول لا استلزام الح الح فلا يفيد الجزم واما الاستلزام
بينهما مع التقاوير الممكنة الاجتماع فليس كذلك فان مع قطع النظر عن غير
بالاستلزام الذي بينهما عدم الجزم انما هو باعتبار استلزام الح الذي هو من
التقدير المتنع في نفسه المحال الآخر وهو التقيضان وهذا امر خارج عنه فلا
يضرنا فان هذا من ذلك قد بدو قد اعترض بان ذلك واجب في الصورة

فصل في نقض الموضع في نقض التام
في نقض المقدار المستند في نقض التام
الجملة والطلاء في نقض التام
الشرط والطلاء في نقض التام
والنقطة والطلاء في نقض التام
الشرط والطلاء في نقض التام
والنقطة والطلاء في نقض التام
الشرط والطلاء في نقض التام
والنقطة والطلاء في نقض التام

[illegible][illegible]

التي توضع على ثياب من ليف ابيض
 لها ثمانية اشكال وثلثون كلمة
 منها كقولنا كل انسان غي و
 ما من صادق مع ان العبد الذي
 ذكره القضاة كاذب وهو قولنا
 انما يمشي في بطن اكليل صداما
 للزوم اذ من الجاهل ان يكون
 انما يمشي في بطن اكليل صداما
 للزوم اذ من الجاهل ان يكون
 انما يمشي في بطن اكليل صداما
 للزوم اذ من الجاهل ان يكون

التقصير عن العمل
 في الحسن التفتيم
 سدا كانت كاذبا
 خبيثه تنكس السجدة
 وكذا كبحر الدلائل
 والعاشان بنها
 خبيثه مطلقه
 والحيضان جديده
 والوفاة جديده
 المطلقة جديده
 والبيان اي الدين
 في عكس تقصير
 هو البيان اي الدين
 في عكس تقصير

[illegible]

واما استثنای فقط در مذهبها که حق تعالی عالم
 ان بگویند اشاره در حق تعالی است و این است
 و اما استثنای که فی شرح القاسم من الاثر
 است و از این است که فی القاسم من الاثر
 و اما استثنای که فی القاسم من الاثر
 و اما استثنای که فی القاسم من الاثر

[illegible]

لا كمالاً آخر فيه اى فى الاقتضاء بل مجرى مجرى المحسوقا لعله شايح
 المطالع وما افاده وهو ان المجموع انما يستلزم اجزأه لو كان كل واحد من اجزأه
 له مدخل فى اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخلاً فى
 تحقق المجموع فبالاولى ان يكون له مدخل فى اقتضاء وتأثيره ومن البين ان
 الجزء والاخر لا دخل له فى اقتضاء ذلك الجزء بل وقوة فى الاستلزام وقوة
 جنبى يجرى مجرى محسوفان الانسان انما الانسان لا يستلزم الانسان الانسان
 نعم الملازم متان صادقان بحسب الاستلزام لكن الكلام فى الملازم بحسب
 نفس الامر انتهى وادخل الفاضل الا وهو يرى قوله نعم الخ بما حاصله ان
 الموضوع لو انزم وجوده بتحقيق الملازمة بين الكل وكل واحد من اجزأه
 ضرورة ان كل واحد منهما دخلاً فى وجوده ولوجوده دخل فى الاقتضاء
 المذكور لكن يجوز ان يكون وجوده لا فلا يكون اللزوم بينهما فى نفس
 الامر والكلام فيه انتهى ولعل المراد ان المجموع من التقيضين ليس مستلزم
 له حقيقة لان المستلزم لا حد به ليس الاخر والاخر لا المجموع اذ لا دخل
 للاخر بل المستلزم هو نفسه فلا تكرار للوسط لان المراد فى الصغرى احد
 الجزئين ونى الكبرى جزأ آخره وقوة الجزء وحده فالمجموع من حيث
 هو مجموع لا يستلزمه بل انما يستلزمه باعتبار احد الجزئين فالحاصل
 انه ان اريد من استلزام الكل للجزء ان الكل من حيث هو به باعتبار الجزئين
 يستلزم الجزء كما فى قولنا كلما وجد الجسم وجد الهيولى او الصورة بمعنى
 ان كل واحد من اجزأه بذاته دخل فى الاستلزام فمسلّم لكن تحققه

ففي جميع افراد المجموع ثم وان اريد ان الكل يستلزم مجرد سواد كان
لكل واحد من اجزاءه دخل بذاته اى بلا واسطة ثم لا تفكر الا واسطه ثم فان
المجموع مجرد ان يستلزم في الصغرى باعتبار جزء واحد لا دخل فيه
جزء الاخر وفي الكبرى باعتبار جزء آخر بهذا الاعتبار بل هذا ليس
باستلزام حقيقة انما هو تكرار في القول كما لا يخفى فانه قد مر من
انه ان اريد من الاقتضاء العلة فيروا انه ليس بدى ان يكون المقدمه علة
للتالى مع ان الكل ليس علة للجزء وان اريد الاستلزام بمعنى انه كلما
تحقق الملزوم تحقق اللازم وكان المقصود ان الاستلزام صفة للزوم
فما له دخل في تحقق الملزوم يجب ان يكون له دخل في صفة مع ان الجزء
الاخير لا دخل له في استلزام نفسه لك الجزء فيروا عليه ان الجزء الاخير لا دخل له في استلزام
اللزوم وما ثبت مدخلية ما لا يمكن انكاره ضرورية ان اذ لم يكن في كل جزء الاخر لم يكن
الكل حتى يستلزم شيئا ذلك لان المراد هو استلزام ليس باعتبار مجموع من حيث
المجموع بل انما هو باعتبار الجزء وكل استلزام ثبت للكل باعتبار
احد الاجزاء ولا يلزم ان يكون باعتبار جزء آخر الا فيروا ان كان له
مدخل في تحقق المجموع والسفوية ان هذا الاستلزام ليس باستلزام
حقيقة ومن هنا ترفع ما ورد له المص كما ستقف عن قريب فتأمل تامل دقيق
فيه ان اللزوم بين اثنين لا يقتضيه ان يكون للملزوم الاقتضاء اى
اقتضاء اللازم والتاثير فيه فانه عبارة عن امتناع الانفكاك بينهما فارتبا
الامر من هذا النمط اى بامتناع الانفكاك كات فيه اى في اللزوم



الاشارة الى ان السلب الكلي الذي هو رفع اللزوم بالذات وهذا هو المراد لما يلزم من ذلك من انتفاء السلب الكلي الذي ليس من المقاصد فلا يضربا فان قلت ان السلب الكلي تحقق فيما بينهم ويلزم من ذلك انتفاء ما هو متحقق وبهت قلنا ما هو متحقق ليس بمنتهى وهو السلب الكلي بالمعنى المعتبر الاخص لانه ليس بمتان لهذا المعنى وما هو منتف غير متحقق كما لا يخفى فلا خلف ما يلزم من البرهان هو اللزوم الجزئي باعتبار الاختراع وهو غير متان لما هو المقصود مثل ذلك اقاده الفاضل مرزا جان في حواشيه المتعلقة على شرح المطالع قائل فانه حقيق بالتامل فحصل في التناقض من احكام قضيا كل امرين سواء كانا مفردين او قضييتين احدهما رفع الآخر سواء كان عدليا او سلبيا فاما اي ذينك الامر من لقيضان اي كل واحد منهما لقيض الآخر فان كان الاول ففي المفردات وان كان الثاني ففي القضايا وانما فيه او التعريف مطلق التناقض لئلا يتوهم ان التناقض حقيقة في القضايا ومجازي المفردات وتنبه على ان التناقض في اصطلاحهم قسم من تناقض القضايا والمفردات اشيع استعماله في المفردات ايضا كما في بحث النسب سيأتي في بحث عكس النقيض وثانيا خص بتعريف تناقض القضايا الكلي بمقرب تبينها على ان الكلام فيه ومن ثم اي لاجل كون كل امرين احدهما رفع الآخر لقيضين قالوا ان التناقض من نسب المتكررة كالاحدة والقرب والبعد والابوة والبنوة لا يقران بالاستنباط من ظاهر قولهم نقيض كل شيء رفعه حكيم بخلاف ذلك فكيف يكون من النسب

المتكررة لا نقول انهم متساوون في العبارة وصرحوا بما قالوا فلا احتمال قتال وان لكل شيء نقيضا اي لاجل ذلك قالوا هذا ما قبل ان التصورات لقيضين فهو بمعنى اخر من سلب معنى تناقض القضايا لا مطلق المعنى وعلم انهم قالوا ان التصورات لقيضين هما وينو ان ذلك ان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لذاتهما ولا تعلق في التصورات فان الانسان الانسان الفرس الفرس مثلا لا تعلق بينهما الا اذا اعتبر ثبوتهما شيئا يحصل القضيان المتناقضتان صدقا وكذا بمن ان يقر زيد انسان زيد ليس انسانا حالما يتماثلان لا بملحظة النسبة الايجابية والسلبية بعد رعاية شرائط التماثل فيها واطلاق النقيض على اطراف القضايا سواء اخذت تلك الاطراف بمعنى السلب والعدول كما وقع في كتب هذا الفن مجازي سبني على التاويل اللهم الا ان يقع المتناقضان هما المفهومان المتماثلان لذاتهما والثاني اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الآخر كان اشد بعدا عما سواه فيؤخذ في التصورات كما في مفهوم الفرس والابليس وهذا المعنى قبل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه او رفعه عن شيء وهذا من كلامهم ويظهر منه ان التناقض انما يتحقق بالنسبة فلا نقا لقيض التصورات الانتفاء النسبة عنها وان التفسير الثاني بحكم لصدق المرفوع لكن التفسير الاول حقيق واشبه والتفسير الثاني مجازي وقول المطلقين في بعض المباحث كبحث النسب وبحث عكس النقيض محمول على المجاز ولا يخفى فيه فان الفرق غير ظاهرا كما لا يخفى ولو سلم فيلزم ان يكون النزاع لقضايا سببيا على تفسير التناقض على ان قولهم نقيض كل شيء رفعه نقيضه مفهوم فاصير

الاشارة الى ان السلب الكلي الذي هو رفع اللزوم بالذات وهذا هو المراد لما يلزم من ذلك من انتفاء السلب الكلي الذي ليس من المقاصد فلا يضربا فان قلت ان السلب الكلي تحقق فيما بينهم ويلزم من ذلك انتفاء ما هو متحقق وبهت قلنا ما هو متحقق ليس بمنتهى وهو السلب الكلي بالمعنى المعتبر الاخص لانه ليس بمتان لهذا المعنى وما هو منتف غير متحقق كما لا يخفى فلا خلف ما يلزم من البرهان هو اللزوم الجزئي باعتبار الاختراع وهو غير متان لما هو المقصود مثل ذلك اقاده الفاضل مرزا جان في حواشيه المتعلقة على شرح المطالع قائل فانه حقيق بالتامل فحصل في التناقض من احكام قضيا كل امرين سواء كانا مفردين او قضييتين احدهما رفع الآخر سواء كان عدليا او سلبيا فاما اي ذينك الامر من لقيضان اي كل واحد منهما لقيض الآخر فان كان الاول ففي المفردات وان كان الثاني ففي القضايا وانما فيه او التعريف مطلق التناقض لئلا يتوهم ان التناقض حقيقة في القضايا ومجازي المفردات وتنبه على ان التناقض في اصطلاحهم قسم من تناقض القضايا والمفردات اشيع استعماله في المفردات ايضا كما في بحث النسب سيأتي في بحث عكس النقيض وثانيا خص بتعريف تناقض القضايا الكلي بمقرب تبينها على ان الكلام فيه ومن ثم اي لاجل كون كل امرين احدهما رفع الآخر لقيضين قالوا ان التناقض من نسب المتكررة كالاحدة والقرب والبعد والابوة والبنوة لا يقران بالاستنباط من ظاهر قولهم نقيض كل شيء رفعه حكيم بخلاف ذلك فكيف يكون من النسب المتكررة لا نقول انهم متساوون في العبارة وصرحوا بما قالوا فلا احتمال قتال وان لكل شيء نقيضا اي لاجل ذلك قالوا هذا ما قبل ان التصورات لقيضين فهو بمعنى اخر من سلب معنى تناقض القضايا لا مطلق المعنى وعلم انهم قالوا ان التصورات لقيضين هما وينو ان ذلك ان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لذاتهما ولا تعلق في التصورات فان الانسان الانسان الفرس الفرس مثلا لا تعلق بينهما الا اذا اعتبر ثبوتهما شيئا يحصل القضيان المتناقضتان صدقا وكذا بمن ان يقر زيد انسان زيد ليس انسانا حالما يتماثلان لا بملحظة النسبة الايجابية والسلبية بعد رعاية شرائط التماثل فيها واطلاق النقيض على اطراف القضايا سواء اخذت تلك الاطراف بمعنى السلب والعدول كما وقع في كتب هذا الفن مجازي سبني على التاويل اللهم الا ان يقع المتناقضان هما المفهومان المتماثلان لذاتهما والثاني اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الآخر كان اشد بعدا عما سواه فيؤخذ في التصورات كما في مفهوم الفرس والابليس وهذا المعنى قبل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه او رفعه عن شيء وهذا من كلامهم ويظهر منه ان التناقض انما يتحقق بالنسبة فلا نقا لقيض التصورات الانتفاء النسبة عنها وان التفسير الثاني بحكم لصدق المرفوع لكن التفسير الاول حقيق واشبه والتفسير الثاني مجازي وقول المطلقين في بعض المباحث كبحث النسب وبحث عكس النقيض محمول على المجاز ولا يخفى فيه فان الفرق غير ظاهرا كما لا يخفى ولو سلم فيلزم ان يكون النزاع لقضايا سببيا على تفسير التناقض على ان قولهم نقيض كل شيء رفعه نقيضه مفهوم فاصير

من غير محض مع ان كل قول لم في بعض المباحث على الجاز غير ظاهرا ولا وجه
له فالصواب ان التناقض حقيقة في التصورات والقضايا وفي التناقض
عن التصورات انما هو بتناقض القضايا فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من
المفاهيم منها في نفسه بدون صدق على شيء ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم
آخر غير في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منها
صدق ولا صدق على شيء اصله اذا حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك
المفهوم له محصلا واثبات رفعه له عدو لا فيتناهين صدقا اذ لا يجوز صدقا
على شيء واحد من جهة واحدة ولا كذا يجوز ارتقاء عما عن شيء واحد اذا
ارتفع واليه اشار المصنف بقوله فهو بمعنى آخر وما قال في الحاشية وهو الترفع
في التحقق قال المتكلمون عليه بنوا تعريفهم العلم بانه صفة يوجب محلها تميزا
بين المعاني لا يحتمل التقيض كما ذكر في شرح المواضع توضيح ان التناقض
بمعنى الترفع في التحقق اى ترفع التقيضين صدقا وانه باليس للتصورات
وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكره اوله قال المتكلمون وهو عليه تعريف
العلم بانه صفة اى امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة محلها اى موصوفا تميزا
بين المعاني اى باليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة لا يحتمل
التقيض اى لا يحتمل متعلق التميز بفيض ذلك التميز وفي التصديق
اليعني ظهري في التصور ايضا فلا يفيض له به المعنى وبناشك هو انما
اذا اخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع اى رفع ذلك
الجميع فيقضي ذلك الرفع داخل في الجميع فاجز فيفيض الكل هو محال

لان جزء شيء من مقوماته والمقوم لا يكون نقضا انا في الاجزاء المحولة فقط
اذا في الاجزاء الغير المحولة فلا يلزم اجتماع التقيضين كذا العينية للكل يلزم
اجتماع التناقضين من الاتحاد وعدمه وحاصله ان اذا اخذنا جميع المفاهيم
بحيث لا يخرج عنه مفهوم من المفاهيم فكل مفهوم اعتبره فمفهومه واخلافه
فرفعه مفهوم فيكون داخل فيه وجزء منه فيلزم ان اجز يكون نقضا للكل
لانه رفعه وهذا في مثله اى مثل الشك المذكور يورد على تناهيه النسبة
المتساوية من تاخر النسبة عن المتساوية اما تحريرا الاول فهو انه اذا اخذ جميع
المفاهيم بحيث لا يشذ عنه مفهوم فاذا شبهناه الى جزء تحقيق النسبة بينه
وبين الكل فتلك النسبة داخله في ذلك الجميع فاما فرضنا بحيث لا يشذ
عنه شيء وخارج عنه ايضا لان النسبة خارجة عن المتساوية هذا في الخارج
الثاني فهو انه اذا فرض جميع المفاهيم بالحيثية المذكورة فلا شك ان هذا الجميع
لنسبة الى كل واحد من اجزائه تلك النسبة داخله في هذا الجميع والالم يكن
الحيثية المذكورة وهذا خلاف المفروض فيلزم تقدم النسبة على المتساوية لان
اجز مقدم على الكل وهذا في حله ان اعتبارا المفاهيم لا تقف عنده
لان العقل غير قادر على استحصار امور غير متناهية مفعلا فاما اعتبارا بعد
امر فكل مرتبة اعتبره متناهية وعدم الزيادة اى بحيث لا يشذ عنه شيء فيقضي
الوقوف الى حد اى يقضي عدم التناهي فاخذنا جميع تلك اى بحيث لا يشذ
عنه شيء اعتبارا المتساوية من التناهي وعدمه واعتبارا المتناقضين من فجا
ان يستلزم محال آخر من كون اجز فيقضي للكل كون النسبة داخله وخارجة

المفهوم لا يتصور من غير محض مع ان كل قول لم في بعض المباحث على الجاز غير ظاهرا ولا وجه
له فالصواب ان التناقض حقيقة في التصورات والقضايا وفي التناقض
عن التصورات انما هو بتناقض القضايا فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من
المفاهيم منها في نفسه بدون صدق على شيء ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم
آخر غير في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منها
صدق ولا صدق على شيء اصله اذا حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك
المفهوم له محصلا واثبات رفعه له عدو لا فيتناهين صدقا اذ لا يجوز صدقا
على شيء واحد من جهة واحدة ولا كذا يجوز ارتقاء عما عن شيء واحد اذا
ارتفع واليه اشار المصنف بقوله فهو بمعنى آخر وما قال في الحاشية وهو الترفع
في التحقق قال المتكلمون عليه بنوا تعريفهم العلم بانه صفة يوجب محلها تميزا
بين المعاني لا يحتمل التقيض كما ذكر في شرح المواضع توضيح ان التناقض
بمعنى الترفع في التحقق اى ترفع التقيضين صدقا وانه باليس للتصورات
وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكره اوله قال المتكلمون وهو عليه تعريف
العلم بانه صفة اى امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة محلها اى موصوفا تميزا
بين المعاني اى باليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة لا يحتمل
التقيض اى لا يحتمل متعلق التميز بفيض ذلك التميز وفي التصديق
اليعني ظهري في التصور ايضا فلا يفيض له به المعنى وبناشك هو انما
اذا اخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع اى رفع ذلك
الجميع فيقضي ذلك الرفع داخل في الجميع فاجز فيفيض الكل هو محال

المفهوم لا يتصور من غير محض مع ان كل قول لم في بعض المباحث على الجاز غير ظاهرا ولا وجه
له فالصواب ان التناقض حقيقة في التصورات والقضايا وفي التناقض
عن التصورات انما هو بتناقض القضايا فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من
المفاهيم منها في نفسه بدون صدق على شيء ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم
آخر غير في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منها
صدق ولا صدق على شيء اصله اذا حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك
المفهوم له محصلا واثبات رفعه له عدو لا فيتناهين صدقا اذ لا يجوز صدقا
على شيء واحد من جهة واحدة ولا كذا يجوز ارتقاء عما عن شيء واحد اذا
ارتفع واليه اشار المصنف بقوله فهو بمعنى آخر وما قال في الحاشية وهو الترفع
في التحقق قال المتكلمون عليه بنوا تعريفهم العلم بانه صفة يوجب محلها تميزا
بين المعاني لا يحتمل التقيض كما ذكر في شرح المواضع توضيح ان التناقض
بمعنى الترفع في التحقق اى ترفع التقيضين صدقا وانه باليس للتصورات
وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكره اوله قال المتكلمون وهو عليه تعريف
العلم بانه صفة اى امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة محلها اى موصوفا تميزا
بين المعاني اى باليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة لا يحتمل
التقيض اى لا يحتمل متعلق التميز بفيض ذلك التميز وفي التصديق
اليعني ظهري في التصور ايضا فلا يفيض له به المعنى وبناشك هو انما
اذا اخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع اى رفع ذلك
الجميع فيقضي ذلك الرفع داخل في الجميع فاجز فيفيض الكل هو محال

الاشياء في نفس الامر لا يتحداهما فيصدق عليه انها هي في العقل فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان وهذا معنى ما قاله اشعر في بحث نسبة المطبقات من شرح المطالع ان سلب سلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب يعني انه عينها في نفس الامر لا من حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب ايضا فيقضي ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا فيقضي له لان التناقض من ايجابين فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب مغايرا لضرورة الايجاب يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان يستتبع منه انه لا يخاف في تغيير مفهومهما واتحاد مصداقهما فحق نفس الامر ليس الامر واحد وهو مصداقهما ويعبر بالنسبة الايجابية وسلب السلب من قبيل لازمهما الاتحاد ومعهما مصداقا ومن المعلوم بالضرورة انما يستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا وسلب السلب ليس بمغاير للايجاب مصداقا وان كان مغايرا مفهومهما فيصير من قبيل لازمه فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان فما قاله المقصود باحاصله ان الايجاب وسلب السلب متقاربان مفهومهما بلا خفاء فان الايجاب لا يحتاج في تحققه الى سلب بخلاف سلب السلب العبرة في التناقض للتغاير المفهومي ولا شك في ان سلب السلب رفع صريح ليس من لوازم النقيض فيلزم المحذور المذكور بلاريتة فالقول بالعينية خطأ ولا يتجه فان من المستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا واستحالة غير ذلك خفي في غاية الخفاء وفي جزاء منع فكلما الفاضل على ذلك التاويل صحيح

اختلقت النسبة الحكمية ضرورة ان نسبة شئ الى احد المتغايرين غير نسبة الى الاخرى ونسبة احد المتغايرين الى شئ غير نسبة الاخر اليه ونسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذاك وعلى هذا فحقس ههنا اي في التناقض شك مشهور وهو ان الايجاب فيقضي السلب باتفاق الجمهور ومن انكره عائد الى ان الايجاب فيقضي السلب وهو الفاضل اشير ازمى الذي اختاره في حواشيه على شرح التجريد ان الايجاب ليس فيقضي السلب بل لازم مساو لنقيضه اي سلب السلب فقد خرق الاجماع رد على ذلك الفاضل وذلك لانه يستلزم ان لا يكون التناقض نسبة متكررة فان نقيض الايجاب سلب ونقيضه سلب السلب ولم جراس غير عكس النسبة على هذا القول وسلب السلب ايضا رفعه اي رفع اسلب فيكون نقيضه فان نقيض كل شئ رفعه قلشي واحد اي السلب نقيضان ومهت ومن تثبت بالعينية اي عينية الايجاب وسلب السلب فقد اخطا فان تغاير المفهوم ضروري فان الايجاب لا يتوقف على تعقل السلب بخلاف تعقل سلب السلب فهما متقاربان بالضرورة وهو تغاير المفهوم حسب فيما نحن فيه فان الكلام في النقيض الصحيح والافيجورز تعدد اللازم المساوي لم ينكره احد واعلم ان قال الفصل للامور المدقق لا شبهة على عاقل ان النسبة بين الشئيين في نفس الامر اما بالثبوت او بالسلب لان التصديق بان الشئ اما ان يكون او لا يكون بدعي اذ في وليس في نفس الامر نسبة بين الشئيين هي سلب السلب فاما هو مجرد اعتبار عقله وليتبرعن النسبة الايجابية بما يلزمه فلا مغارة بين الايجاب

الاشياء في نفس الامر لا يتحداهما فيصدق عليه انها هي في العقل فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان وهذا معنى ما قاله اشعر في بحث نسبة المطبقات من شرح المطالع ان سلب سلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب يعني انه عينها في نفس الامر لا من حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب ايضا فيقضي ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا فيقضي له لان التناقض من ايجابين فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب مغايرا لضرورة الايجاب يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان يستتبع منه انه لا يخاف في تغيير مفهومهما واتحاد مصداقهما فحق نفس الامر ليس الامر واحد وهو مصداقهما ويعبر بالنسبة الايجابية وسلب السلب من قبيل لازمهما الاتحاد ومعهما مصداقا ومن المعلوم بالضرورة انما يستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا وسلب السلب ليس بمغاير للايجاب مصداقا وان كان مغايرا مفهومهما فيصير من قبيل لازمه فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان فما قاله المقصود باحاصله ان الايجاب وسلب السلب متقاربان مفهومهما بلا خفاء فان الايجاب لا يحتاج في تحققه الى سلب بخلاف سلب السلب العبرة في التناقض للتغاير المفهومي ولا شك في ان سلب السلب رفع صريح ليس من لوازم النقيض فيلزم المحذور المذكور بلاريتة فالقول بالعينية خطأ ولا يتجه فان من المستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا واستحالة غير ذلك خفي في غاية الخفاء وفي جزاء منع فكلما الفاضل على ذلك التاويل صحيح

الاشياء في نفس الامر لا يتحداهما فيصدق عليه انها هي في العقل فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان وهذا معنى ما قاله اشعر في بحث نسبة المطبقات من شرح المطالع ان سلب سلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب يعني انه عينها في نفس الامر لا من حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب ايضا فيقضي ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا فيقضي له لان التناقض من ايجابين فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب مغايرا لضرورة الايجاب يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان يستتبع منه انه لا يخاف في تغيير مفهومهما واتحاد مصداقهما فحق نفس الامر ليس الامر واحد وهو مصداقهما ويعبر بالنسبة الايجابية وسلب السلب من قبيل لازمهما الاتحاد ومعهما مصداقا ومن المعلوم بالضرورة انما يستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا وسلب السلب ليس بمغاير للايجاب مصداقا وان كان مغايرا مفهومهما فيصير من قبيل لازمه فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان فما قاله المقصود باحاصله ان الايجاب وسلب السلب متقاربان مفهومهما بلا خفاء فان الايجاب لا يحتاج في تحققه الى سلب بخلاف سلب السلب العبرة في التناقض للتغاير المفهومي ولا شك في ان سلب السلب رفع صريح ليس من لوازم النقيض فيلزم المحذور المذكور بلاريتة فالقول بالعينية خطأ ولا يتجه فان من المستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا واستحالة غير ذلك خفي في غاية الخفاء وفي جزاء منع فكلما الفاضل على ذلك التاويل صحيح

الاشياء في نفس الامر لا يتحداهما فيصدق عليه انها هي في العقل فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان وهذا معنى ما قاله اشعر في بحث نسبة المطبقات من شرح المطالع ان سلب سلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب يعني انه عينها في نفس الامر لا من حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب ايضا فيقضي ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا فيقضي له لان التناقض من ايجابين فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب مغايرا لضرورة الايجاب يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان يستتبع منه انه لا يخاف في تغيير مفهومهما واتحاد مصداقهما فحق نفس الامر ليس الامر واحد وهو مصداقهما ويعبر بالنسبة الايجابية وسلب السلب من قبيل لازمهما الاتحاد ومعهما مصداقا ومن المعلوم بالضرورة انما يستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا وسلب السلب ليس بمغاير للايجاب مصداقا وان كان مغايرا مفهومهما فيصير من قبيل لازمه فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان فما قاله المقصود باحاصله ان الايجاب وسلب السلب متقاربان مفهومهما بلا خفاء فان الايجاب لا يحتاج في تحققه الى سلب بخلاف سلب السلب العبرة في التناقض للتغاير المفهومي ولا شك في ان سلب السلب رفع صريح ليس من لوازم النقيض فيلزم المحذور المذكور بلاريتة فالقول بالعينية خطأ ولا يتجه فان من المستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا واستحالة غير ذلك خفي في غاية الخفاء وفي جزاء منع فكلما الفاضل على ذلك التاويل صحيح

الاشياء في نفس الامر لا يتحداهما فيصدق عليه انها هي في العقل فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان وهذا معنى ما قاله اشعر في بحث نسبة المطبقات من شرح المطالع ان سلب سلب ضرورة الايجاب عين ضرورة الايجاب يعني انه عينها في نفس الامر لا من حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب ايضا فيقضي ضرورة الايجاب فيكون ضرورة الايجاب ايضا فيقضي له لان التناقض من ايجابين فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب مغايرا لضرورة الايجاب يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان يستتبع منه انه لا يخاف في تغيير مفهومهما واتحاد مصداقهما فحق نفس الامر ليس الامر واحد وهو مصداقهما ويعبر بالنسبة الايجابية وسلب السلب من قبيل لازمهما الاتحاد ومعهما مصداقا ومن المعلوم بالضرورة انما يستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا وسلب السلب ليس بمغاير للايجاب مصداقا وان كان مغايرا مفهومهما فيصير من قبيل لازمه فلا يلزم ان يكون شئ واحد نقيضان فما قاله المقصود باحاصله ان الايجاب وسلب السلب متقاربان مفهومهما بلا خفاء فان الايجاب لا يحتاج في تحققه الى سلب بخلاف سلب السلب العبرة في التناقض للتغاير المفهومي ولا شك في ان سلب السلب رفع صريح ليس من لوازم النقيض فيلزم المحذور المذكور بلاريتة فالقول بالعينية خطأ ولا يتجه فان من المستحيل ان يكون شئ واحد نقيضان صريحا متقاربان مفهومهما ومصادقا واستحالة غير ذلك خفي في غاية الخفاء وفي جزاء منع فكلما الفاضل على ذلك التاويل صحيح

في احد النقيضين مجموع ذلك الوقت وفي الاخرى بعضها في الجملة و
معلوم انه لم يخرج بالقييد بجميع الوقت عن البوقية والثالث انه
منقوض باعتبار اشتراط اتحاد الزمان والاربع ان التخصيص في
غير موقع فان الضرورة شاهدة بان الاختلاف في الجهة ان ثبت فيثبت
في الكل فتفكر ولعل المص لم يلفت الى ما اجاب شارح المطالع لاجل
ذلك فاجاب بقوله فقد غلط فان الثبوت في وقت معين كجوز
برفع الوقت اى لانهم ان رفع النسبة المقيدة بوقت يساوى لرفع
النسبة في ذلك الوقت بجواز ان يتحقق برفع ذلك الثبوت برفع
الوقت ولما قصد وان ياخذوا النقائص القضايا قضاييا محصلة
مضبوطة ليسهل استعمالها في العكس وفي قياس الخلف وان
كان ما سبق كافيا في اخذ التناقض وربما اطلقوا اسم النقيض على
لوازمه المساوية التي هي بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحمول فتصد
المص بها على سبيل التفصيل لتحصل الاطاعة التامة فالبسائط
نقاياها البسائط ضرورة ان رفع النسبة الواحدة في الوقت يكون
نسبة واحدة فقال فان النقيض للضرورة اى المكنة العامة لان سلب ضرورة
الايجاب ممكن عام سالب وسلب ضرورة السلب ممكن عام موجب
والنقيض للدائمة المطلقة العامة لان نقيضها رفعها ويلزمه الثبوت
والسلب في الجملة سواء كان في جميع الاوقات او في بعضها فقط او لا
في وقت اذا تذكر ما سبق في تعريف الدائمة يحكم بخلاف ذلك

من ان يقتض الدائمة ليس المطلقة العامة بل نقيضها القضية التي حكم
فيها بفصلية النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة اعني ان القيد الذي
اعتبر في الدائمة عبر في نقيضها ايضا قال اي المطلقة اعم من المطلقة المنتشرة
المحكوم فيها بالفعلية في وقت ما فان الحكم بالفعل يتحقق فيما لا يثبت
فيه مقيد بوقت بدون الحكم الانتشاري كقولنا الزمان حادث بالفعل
والزمان غير قار الذات بالفعل للما يلزم ان يكون للوقت وقت
وهذا اشارة الى رفع التوهم بالتساوي والتفصيل ان يقترن نقيض
الدائمة المطلقة العامة لان الثبوت في جميع الاوقات والسلب في
بعض الاوقات مما يتناقضان جزاء وبالعكس اي السلب في جميع
الاوقات يناقض الثبوت في بعضها واورد بان هذا يدل على ان
نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة واجبت ان المطلقة
كما لمهمة محمولة على بعض الاوقات حيث تساوى المطلقة المنتشرة وان
تغايرتا بحسب المفهوم واعترض شارح المطالع ومن تبعه بالانه يلزم
من صدق الحكم بالفعل صدقه في شئ من الاوقات لجواز ان يكون
الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان
للكوقت وقت كما يقع الزمان موجود في الجملة او مقدرا لحرارة وغيره
قار الذات الى غير ذلك واعترض ايضا بانه يلزم من كون المطلقة
المطلقة المنتشرة نقيضا لسائر تفاريع النقيضين فانه
ايكون فرع لازم اسبه

فرع لا فتاح فلا يصدق الدائمة ولا المطلقة

inn

مَجْرَانِ رَجْعِ الدَّمِ السَّلْبِيِّ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

بالتقاء اتحاد الزمان في ليس نقضنا لها فلا يضري المقصود اذا اعتبر اتحاد
الزمان في المثال المذكور لا يصدق سلب الضرورة كما لا يخفى على
المقابل الصادق فالمراد ان الحكم بالثبوت والسلب بالفعل ليس
بشرط الوصف في زمان الحكم ولا خفاء ان الخيرية بهذا المعنى تناقض
المشروطة بالارضية واما الحكم بسلب الضرورة سواء كان في وقت الوصف
او في غير وقت وسواء كان الحكم بالفعل او لا فليس من نقضها وهو لا
من العقل وكيف يمكن بما هو باطل صرحا ولعل مرادهم ما قلنا والا فكلام
لا طائل تحته والله اعلم بالصواب فتأمل فانقيض لعرفية العامة
الخيرية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية فان الايجاب في جميع اوقات
الوصف يناقضه السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقضه الايجاب
في بعضها كما عرفت في نقض الدائمة من المطلقة العامة فنقيض قولنا
بالدوام كل مجنون ليسعل مادام مجنونا قولنا بالاطلاق ليس كل مجنون
ليسعل في بعض اوقات كونه مجنونا والنقيض للوقعية المطلقة الممكنة
الوقعية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقعية فان الضرورة في وقت
معين يناقضه سلب الضرورة الوقعية بلا اشتباه والنقيض للمشروطة
المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتهية فان ضرورة
في وقت ما سلبها ما يتناقضان جزا ما علم ان نقائص القضايا الحقيقية
ليست الا رفعها والقضايا التي اعتبرت نقائص لقضايا اخرى ليست من
النقائص الحقيقية بل كلها من النقائص المجازية المساوية لنقائصها

الحقيقية وهي رفعها اما الممكنة فليست نقضا حقيقيا للضرورة لان رفع
النسبة الضرورية ليس عنها النسبة التي ليس جانب من النقصان ضروريا
وكذا المعنى الذي هو غير هذا فسرنا هذه القضايا الاربع البسائط مما
هذا قس غيره وانما لم يفسر المصنف هذه القضايا الاربع البسائط مما
سبق في تحقيق الموجبات مع انها محتاج الى معرفتها في باب
الاحكام تبينها على التمييز بين الموجبات المشهورة وغير المشهورة فنص
ببحث الموجبات المشهورة وبين غير المشهورات في كل موضع
وعت الحاجة الى ذكر شيء منها وذلك انما يتم اذا كان الظروف في
سوال هذه الموجبات قيد المرفوع لا للرفع فان قيل هذا اعترف
ما قاله الفاضل الا هو يرى في رفع الشك الثاني الذي اورد على
تعريف الضرورية المطلقة المشهورة فيرد عليه ما اورد عليه فلو قال
مكان المرفوع الرفع لصار صحيحا قلنا المراد التناقض بين القضايا
انما يتم اذا كان الظروف اعني مادام في تعريف القضايا في سواب
هذه الموجبات قيد المرفوع اي السلب وهو الثبوت لا للرفع
اي السلب لئلا يلزم ارتفاع النقيضين فان السالبة الضرورية
مثلا لا يصدق اذا كان الظروف قيد السلب في التعريف لا اذا
كان الموضوع موجودا ونقيضها الممكنة الموجهة لا يصدق ايضا
بدون وجود الموضوع لاقتضاء الايجاب في وجود الموضوع فكلاهما
يرتفعان اذا كان الموضوع معدوما وهذا هو ارتفاع النقيضين

بالتقاء اتحاد الزمان في ليس نقضنا لها فلا يضري المقصود اذا اعتبر اتحاد
الزمان في المثال المذكور لا يصدق سلب الضرورة كما لا يخفى على
المقابل الصادق فالمراد ان الحكم بالثبوت والسلب بالفعل ليس
بشرط الوصف في زمان الحكم ولا خفاء ان الخيرية بهذا المعنى تناقض
المشروطة بالارضية واما الحكم بسلب الضرورة سواء كان في وقت الوصف
او في غير وقت وسواء كان الحكم بالفعل او لا فليس من نقضها وهو لا
من العقل وكيف يمكن بما هو باطل صرحا ولعل مرادهم ما قلنا والا فكلام
لا طائل تحته والله اعلم بالصواب فتأمل فانقيض لعرفية العامة
الخيرية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية فان الايجاب في جميع اوقات
الوصف يناقضه السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقضه الايجاب
في بعضها كما عرفت في نقض الدائمة من المطلقة العامة فنقيض قولنا
بالدوام كل مجنون ليسعل مادام مجنونا قولنا بالاطلاق ليس كل مجنون
ليسعل في بعض اوقات كونه مجنونا والنقيض للوقعية المطلقة الممكنة
الوقعية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقعية فان الضرورة في وقت
معين يناقضه سلب الضرورة الوقعية بلا اشتباه والنقيض للمشروطة
المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتهية فان ضرورة
في وقت ما سلبها ما يتناقضان جزا ما علم ان نقائص القضايا الحقيقية
ليست الا رفعها والقضايا التي اعتبرت نقائص لقضايا اخرى ليست من
النقائص الحقيقية بل كلها من النقائص المجازية المساوية لنقائصها

واحد انظر
بإسلام من قطع النظر
عن الآخر والآخر
ان الذين كلاما سما
لا على سبل الانظار
بالاسلام باء اذا
شيء اثنى اثنين
يقطن انها سائر
والملزوم هو الاول
والمحقق في المقدم
المنكسر هو الاول
فان القاعدة الاخيرة
تقتضي نفي اسلام
كل واحد احدهما
على سبل السببية
وهذا هو الفرق بينه وبين

فان كان الظرف قيد الرفع يلزم ارتفاع النقيضين وهيهات فلا يصح ان يكون الظرف قيد المرفوع لما مر ولا الرفع للزوم ارتفاع النقيضين قائلنا قص بين القضايا لوجب خلف وهذا الكلام اعترض على القوم على تعارض القضايا الموجهات المشهورة وبالحكمة ان التعارض المشهورة غير صحيحة فانه لو صحت لم يصح التناقض بين القضايا فان صحة موقوفة على ان يكون الظرف في التعارض قيد لثبوت الذي يرد عليه السلب لا لسلب السلب لئلا يلزم ارتفاع النقيضين فان الموجهة والسالبة لا يصدقان ح بدون وجود الموضوع فنفي المعدوم يرفعان وعرفت فيما سبق فساد الموقوف عليه لعدم صحته كليهما اعني كون الظرف قيد الرفع او المرفوع لوجب عدم صحة التعارض فان بطلان اللازم لوجب بطلان الملزوم فتفكر ويمكن ان يحل بتأويل على انه اشارة الى فساد ما اجاب لفاضل اللاهور عن الشك الثاني على تعريف الضرورية بان المراد ان اخذ نقيض قضية موجهة موجهة اخرى انما يتم اذا كان الظرف عني الجهة مثلا الضرورة في سوابب هذه الموجهات قيد المرفوع يعني السلب باعتبار سلب السلب بناء على ان نقيض كل شيء رفعه لا الرفع يعني الايجاب فان سلب السلب يستلزم الايجاب وذلك لان الظرف اذا كان قيد الرفع يكون نقيض الموجهة تلك الموجهة لا موجهة اخرى وبهذا خلاف ما قالوا وانت تعلم ان هذا تأويل بعيد عن الفهم

فان كان الظرف قيد الرفع يلزم ارتفاع النقيضين وهيهات فلا يصح ان يكون الظرف قيد المرفوع لما مر ولا الرفع للزوم ارتفاع النقيضين قائلنا قص بين القضايا لوجب خلف وهذا الكلام اعترض على القوم على تعارض القضايا الموجهات المشهورة وبالحكمة ان التعارض المشهورة غير صحيحة فانه لو صحت لم يصح التناقض بين القضايا فان صحة موقوفة على ان يكون الظرف في التعارض قيد لثبوت الذي يرد عليه السلب لا لسلب السلب لئلا يلزم ارتفاع النقيضين فان الموجهة والسالبة لا يصدقان ح بدون وجود الموضوع فنفي المعدوم يرفعان وعرفت فيما سبق فساد الموقوف عليه لعدم صحته كليهما اعني كون الظرف قيد الرفع او المرفوع لوجب عدم صحة التعارض فان بطلان اللازم لوجب بطلان الملزوم فتفكر ويمكن ان يحل بتأويل على انه اشارة الى فساد ما اجاب لفاضل اللاهور عن الشك الثاني على تعريف الضرورية بان المراد ان اخذ نقيض قضية موجهة موجهة اخرى انما يتم اذا كان الظرف عني الجهة مثلا الضرورة في سوابب هذه الموجهات قيد المرفوع يعني السلب باعتبار سلب السلب بناء على ان نقيض كل شيء رفعه لا الرفع يعني الايجاب فان سلب السلب يستلزم الايجاب وذلك لان الظرف اذا كان قيد الرفع يكون نقيض الموجهة تلك الموجهة لا موجهة اخرى وبهذا خلاف ما قالوا وانت تعلم ان هذا تأويل بعيد عن الفهم

على انه يلزم التخصيص بالموجبات السوالب المحمولات بناء على ان السلب
 لا يضاف الى السلب بلا مخصص يمكن ايضا ان يوجه ان احد نقيض
 المطلقة الوقيعية مطلقة وقيعية انما يتم اذا كان الطرف اى بالفعل في
 وقت معين في سوالب هذه الموجبات والجمعية باعتبار الافراد
 قيد المرفوع اى النسبة الثبوتية لا المرفوع اى النسبة السلبية فان رفعها
 وسلبها يحتمل ان البتة فان السالبة حى سلب النسبة الثبوتية
 المقيدة لقب كذا لا السلب المقيد ولا يخفى بعده عدم مصاحبة لفظ
 الجمع ونظم الكلام فتأمل واشهد اعلم بالصواب والمركبة قضية متقدمة
 لا فادتها حكيم ورفع المتعد ومتعد بنا على ان تمايز الاعداد انما هو
 باعتبار تمايز المضافات اليه دفع لما تير اى ان رفع الجز عين رفع
 الكل بان وجود الجز وجود الكل فكيف يكون رفعه عين رفع الكل
 بل يستلزمه ويدل عليه الحاشية اى نحو تحققه متعدد فان عدم كل
 جزء يستلزم عدم الكل وليس عدم عدم الجز عين عدم الكل كما توهمه
 عبارة شرح المواقف وغيره فان العدم رفع الوجود ولما كان
 وجود الجز غير وجود الكل فلا جرم كان رفعه غير رفعه فان الاعداد انما
 بتمايزها كالتمايز برانتهت وهو اى رفع المتعد رفع احد الجزين
 على سبيل منع اخلو فان رفع الجزين اما برفعها معا او برفع احدهما
 وفيه اشارة الى رفع ما ورد على قولهم ورفع المجموع انما يكون برفع
 احد الجزين من انه لا يستلزم المساواة بينهما لجواز كون رفع مجموع

[illegible]

على انه يلزم التخصيص بالموجبات السالبة المحمولات بناء على ان السلب
 لا يضاف الى السلب بلا محض فيمكن ايضا ان يوجه ان اخذ نقيض
 المطلقة الوقيعية مطلقة وقيعية انما يتم اذا كان الظرف اى بالفعل في
 وقت معين في سواب هذه الموجبات والجمعية باعتبار الافراد
 قيد المرفوع اى النسبة الثبوتية لا المرفوع اى النسبة السلبية فان رفعها
 وسلبها يحتمل ان البتة فان السالبة تحيى سلب النسبة الثبوتية
 المقيدة لقب كذا السلب المقيد ولا يخفى بعده عدم مصاعدة لفظ
 الجمع ونظم الكلام قتال واشد اعلم بالصواب والمركبة قضية متعقدة
 لا فاد تماثلين ورفع المتعدد متعدد بناء على ان تمايز الاعداد انما هو
 باعتبار تمايز المضام اليه دفع لما تيرامى ان رفع الجز عين رفع
 الكل بان وجود الجز وجود الكل فكيف يكون رفعه عين رفع الكل
 بل يستلزم ويدل عليه الحاشية اى نحو تحققه متعدد فان عدم كل
 جزء يستلزم عدم الكل وليس عدم الجز عين عدم الكل كما توهمه
 عبارة شرح المواقف وغيره فان عدم رفع الوجود ولما كان
 وجود الجز وجود الكل فلا جرم كان رفعه غير رفعه فان الاعداد انما
 تمايز بل كما تمايز برانتهت وهو اى رفع المتعدد رفع احد الجزئين
 على سبيل منع اخلو فان رفع الجزئين اما برفعها معا او برفع احدهما
 وفيه اشارة الى رفع ما ورد على قولهم ورفع المجموع انما يكون برفع
 احد الجزئين من انه لا يستلزم المساواة بينهما لاجزاء كون رفع الجميع

من الاختلاف والاتحاد فيه بين نفس المتناقضين واجزاها واما ما قيل انها لا تعتبر في نقيض الحقيقة لاني مساوي النقيض الذي الكلام فيه ههنا فلا يساعده كلامهم قطعا فغير ظاهرا ان المتبادر من كلامهم ان يعتبران فيما يعتبر نقيضا عندهم فانها من احكام النقيض لا غير لكن هذا الحكم يختلف عن النقيض لغير الحقيقة فصا مخصوصا بالنقيض والحقيقة واما اجزاء التناقضين لا يطلق عليه النقيض حقيقة ومجازا في اطلاقهم فكيف يعتبران فيها قائل بجملة المركبة الجزئية اى بقاوت الجزئية عند التحليل والتركيب فان موضوع الايجاب والسلب فيها اى في الجزئية واحد فالجزئين اعم من الجزئية فانه لا يلزم ان يكون الموضوع فيها واحدا لاما اذا قلنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان امكن ان لا يتحد الموضوع فيهما بل ان يكون الايجاب لبعض والسلب عن بعض آخر بجملة الجزئية فان الايجاب والسلب فيها واردان على موضوع واحد فيصدقان بدورها ونقيض الاصح من نقيض الآخر فيصير نقيض الجزئين اعمى احد نقيضهما اى المفهوم المردود بين الكليتين اللتين هما نقيض الجزئين اخص من نقيض الجزئية فجازا لقطع الجزئية واخص من نقيضها فيمتنع ان يكون هذا المفهوم المردود نقيضا لها مثلا قولنا بعض الجسم حيوان لاداما كاذب لكذب الالادوام فان الموضوع فيه بعينه موضوع الاصل ومعلوم ان بعض الجسم الذي هو حيوان يكون حيوانا فلا يصدق بعض الجسم ليس بحيوان بالفعل

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

من الاختلاف والاتحاد فيه بين نفس المتناقضين واجزاها واما ما قيل انها لا تعتبر في نقيض الحقيقة لاني مساوي النقيض الذي الكلام فيه ههنا فلا يساعده كلامهم قطعا فغير ظاهرا ان المتبادر من كلامهم ان يعتبران فيما يعتبر نقيضا عندهم فانها من احكام النقيض لا غير لكن هذا الحكم يختلف عن النقيض لغير الحقيقة فصا مخصوصا بالنقيض والحقيقة ومجازا في اطلاقهم فكيف يعتبران فيها قائل بجملة المركبة الجزئية اى بقاوت الجزئية عند التحليل والتركيب فان موضوع الايجاب والسلب فيها اى في الجزئية واحد فالجزئين اعم من الجزئية فانه لا يلزم ان يكون الموضوع فيها واحدا لاما اذا قلنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان امكن ان لا يتحد الموضوع فيهما بل ان يكون الايجاب لبعض والسلب عن بعض آخر بجملة الجزئية فان الايجاب والسلب فيها واردان على موضوع واحد فيصدقان بدورها ونقيض الاصح من نقيض الآخر فيصير نقيض الجزئين اعمى احد نقيضهما اى المفهوم المردود بين الكليتين اللتين هما نقيض الجزئين اخص من نقيض الجزئية فجازا لقطع الجزئية واخص من نقيضها فيمتنع ان يكون هذا المفهوم المردود نقيضا لها مثلا قولنا بعض الجسم حيوان لاداما كاذب لكذب الالادوام فان الموضوع فيه بعينه موضوع الاصل ومعلوم ان بعض الجسم الذي هو حيوان يكون حيوانا فلا يصدق بعض الجسم ليس بحيوان بالفعل

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

وكذا كل واحد من نقيض الجزئين اعمى السالبة الكلية التي هي نقيض الجزئ الايجابى كقولنا لاشئ من الجسم حيوان دائما والموجبة الكلية التي هي نقيض الجزئ السالبة كقولنا لاشئ من الجسم حيوان دائما فيكون قولنا اما لاشئ من الجسم حيوان دائما وكل جسم حيوان دائما مانعة الخلو كاذبا ضرورة اقطع جزئيهما فالطريق هناك اى في نقيض المركبة الجزئية ان يرد بين نقيضى مجموعي الجزئين بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع كما يقترن نقيض بعض الجسم حيوان لاداما كل جسم اما حيوان دائما وليس بحيوان دائما لان الجزئ مثل قولنا بعض ج ب لاداما معناها ان بعض ج بحيث يثبت له ب في وقت ولا يثبت له ب في وقت فنقيضه ليس الامر كج ب بل كل ح اما ب او ليس ب واما ويشتمل الجزئ الثاني على امرين احدهما ان يكون مسلويا عن كل واحد واحد والثاني ان يكون مسلويا عن البعض فثابتا للبعض الآخر فان بقينا الجزئ الثاني على اجماله وقلنا كل ج اما ب او ليس ب واما ففى اى القضية التي اخذت نقيضا للجزئية قضية كلية مردودة المحمول شبيهة المنفصلة مساوية لنقيضها وان فصلناه وقلنا اما كل ج ب واما لاشئ من ج ب واما او بعض ج ب واما او بعض ج ليس ب واما كانت منفصلة مانعة الخلو من ثلثة مفهومات مساوية للنقيض هو طريق آخر في اخذ النقيض واما كتفهم على كلية لان المنفصلة لا يتركب من جزئين كما عرفت سابقا واما النقيض بالعوارض

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

البرهان القاطع في نفي اتحاد المتناقضين

[illegible]

كان في موضع الخط
 واما
 فمقتضى ما في الاشارة
 الى ان
 هذه الامور كلها
 لا يخرج من
 الاشارة الى ان
 في موضع الخط
 واما
 فمقتضى ما في الاشارة
 الى ان
 هذه الامور كلها
 لا يخرج من

[illegible][illegible]

واما ما بالضرورة مادام ج لا واما صدق الاشئ من س ج دائما بالضرورة واما
 بالضرورة مادام ب لا واما في بعض اى بعض س ج بالاطلاق اما صدق العاين
 فلان لازم الامر لازم الاخص اما الادوام في البعض فلان الادوام الاصل
 موجبة كلية مطلقة واما انعكس موجبة جزئية مطلقة عامة وبهذا قرب لذا اقتصر
 عليه ولانه لو لم يصدق موجبة جزئية مطلقة لصدق نقيضه اعني قولنا لا اشئ من
 س ج واما انعكس لى قولنا لا اشئ من ج لى ما قد كان لا دوام الاصل موجبة
 كلية مطلقة عامة وهى اما عدم لزوم الادوام في الكل فاشارة المصير بقوله ولو
 تدبر قولنا لا اشئ من الكتاب ساكن دام كاتبالا واما يتيقنت انها اى
 السج صتين لا انعكسان كنفسها اى العايتين مع قيد الادوام في الكل فانه
 يكذب العكس في المادة المذكورة وهو قولنا لا اشئ من الساكن بكتاب دام ساكن
 لا واما فان لا دوام انعكس مطلقة عامة كلية موجبة وهو كاذب ضروري صدق بعض
 الساكن ليس بكتاب انما كالعرض لا انعكس للبواقي اى في السبع الباقية واما
 البواقي في الوجود يتان لممكنان المطلقة العامة فان اخصها اى اخص
 البواقي في الوقيته وهى لا انعكس للممكنة وهى اعم القضايا لصدق قولنا لا اشئ
 من القمر بمنخفض لتوقيت لا واما مع كذب بعض المنخفض ليس بقمر بالمكان
 فانه يصدق كل منخفض قمر بالضرورة فاذا لم يكن لازم لا م يكن الاخص
 لازم من السلب بجزئية لا انعكس الا اخصان فانها انعكسان كنفسها لان لو تنز
 اى الوصف العنوانى للموضوع ووصف المحمول متايفان في ذات واحدة
 بحكم الجزء الاول من الاصل فهو مثلاً قولنا بعض الكتاب ليس بالاصابع

مادام كاتباً وقد اجتمعوا في الوصفان فيها اي في ذات واحدة بحكم الجبر والاشارة
 منه وهو مثلاً قولنا بعض الكتاب ساكن بالفعل فتلك الذات كما لم يكن مادام
 ج وهذا مفهوم الاصل لا يكون تلك الذات ج مادام ب وهذا من مفهوم
 العكس بضم اللا وادام وهو الموطر وحاصله ان من السوالب الجبرية تنعكس في
 الخاصة والعرفية الخاصة كنفسهما ولا غير فانه اذا صدق قولنا ليس بعض ج ب
 بالضرورة مادام ج اذ الدائم لا دائما اي بعض ج ب بالفعل فلفرض في ذات
 الموضوع وقالو وصفان متنافيان في تلك الذات بحكم الجبر الاول وقد
 اجتمعنا في تلك الذات بحكم اللا وادام من اصل ج اذا صدقت على تلك الذات
 ج وب وتنافيا فيها صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا دائما وهو الموطر
 فان قيل ان هذا البيان يدل على انعكاس السالبتين العاتيتين لان كونهما
 مثلاً في قولنا بعض الكتاب ليس ساكن مادام كاتباً متنافيان ما هو ساكن
 ليس بكتاب الا لكان كاتباً في بعض اوقات كونه ساكناً فقد جتم
 الوصفان على ذات واحدة وقد كانتا متنافيتين ههنا فاجواب بان لا انعكاس
 انما يلزم اذا كانتا اتها واحدة ومتصادمة وليس كذلك فان من الجائز ان
 يكون الذاتان متغايرين كما في قولنا بعض الحيوان ليس بالانسان مادام حيوانا
 فان وصفي الحيوانية والانسانية متنافيان في ذات بعض الحيوان كالغرس
 مثلاً ولا يلزم منه تنافيهما في ذات الانسان لصدق قولنا بالضرورة لكل انسان
 حيواناً هذا بخلاف الحاصتين لجوب اتحاد ذات الموضوع والمحمول هناك بحكم
 اللا وادام واما عدم انعكاس ما هو سوى الخاصيتين فلان السبع منقوض بالتقص

السؤال بما يتوقف على عكس الوجبات عكس الوجبات بما يتوقف على
عكس السؤال كان وراولنا يلزم البيان بالبين بعد نعم ان البيان بالبين
بين بعد كثر شائع في احكام المنطق بل قديم بين بابين في علم آخر كن تركه اولي
بقدر الامكان لا يمكن اثبات كل منهما بطريق عكس فانه يلزم الدور فاما بدني
اثبات عكس كل واحد منهما من معرفة عكس الآخر بطريق آخر فصل عكس النقيض
تبدل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق وكيف هو ايضا يطبق على معنيين المعنى
المصدر على ما هو النظم والقضية احصاه بعد التبدل المراد من التبدل تبدل
نقيض كل من الطرفين بنقيض الطرف الآخر ويريد بقاء الصدق ما ارى في عكس
الصدق فذكرنا حاصل ان عكس النقيض بالمعنى المصدر عند القاء هو ان يجعل
نقيض الطرف الاول اعني المحكوم عليه ثانيا اعني المحكوم به بنقيض الطرف الثاني
اعني المحكوم به ولا اعني المحكوم عليه على وجه يجعل خص القضايا اللازمة للاصل مع
بقاء الصدق وكيف بلا واسطه ومع قطع النظر عن خصوص الماد وقد يطلق
على القضية التي هي اصل القضايا اللازمة للاصل على الوجه المذكور عند المتأخرين
جعل نقيض الثاني والاوليين الاول ثانيا مع مخالفة كيف محاذة الصدق
واما كان على اصطلاح القدامه وهذا من اصطلاح المتأخرين باعتبار المعنى المصدر
وقد يطلق على هذا الاصطلاح ايضا على القضية التي هي اصل القضايا اللازمة للاصل
مع مخالفة له في كيف الموافقة في الصدق وجه التسمية على اصطلاح القدامه لاننا
احدنا نقيض الطرفين عكسناهما واما على اصطلاح المتأخرين فبالنظر الى الجزأ الثاني
من الاصل لاننا عكسنا نقيضه بان جعلنا الاول والمعتبر في العلوم هو الاول ومصطلح

المتأخرين
فانما يتوقف على
عكس السؤال كان
بين بعد كثر شائع
بقدر الامكان لا
اثبات عكس كل واحد
تبدل نقيض الطرفين
المصدر على ما هو
نقيض كل من الطرفين
الصدق فذكرنا حاصل
نقيض الطرف الاول
اعني المحكوم عليه
اعني المحكوم به ولا
مع بقاء الصدق وكيف
على القضية التي هي
جعل نقيض الثاني
واما كان على اصطلاح
وقد يطلق على هذا
مع مخالفة له في كيف
احدنا نقيض الطرفين
من الاصل لاننا عكسنا

المتأخرين
فانما يتوقف على
عكس السؤال كان
بين بعد كثر شائع
بقدر الامكان لا
اثبات عكس كل واحد
تبدل نقيض الطرفين
المصدر على ما هو
نقيض كل من الطرفين
الصدق فذكرنا حاصل
نقيض الطرف الاول
اعني المحكوم عليه
اعني المحكوم به ولا
مع بقاء الصدق وكيف
على القضية التي هي
جعل نقيض الثاني
واما كان على اصطلاح
وقد يطلق على هذا
مع مخالفة له في كيف
احدنا نقيض الطرفين
من الاصل لاننا عكسنا

المتأخرين
فانما يتوقف على
عكس السؤال كان
بين بعد كثر شائع
بقدر الامكان لا
اثبات عكس كل واحد
تبدل نقيض الطرفين
المصدر على ما هو
نقيض كل من الطرفين
الصدق فذكرنا حاصل
نقيض الطرف الاول
اعني المحكوم عليه
اعني المحكوم به ولا
مع بقاء الصدق وكيف
على القضية التي هي
جعل نقيض الثاني
واما كان على اصطلاح
وقد يطلق على هذا
مع مخالفة له في كيف
احدنا نقيض الطرفين
من الاصل لاننا عكسنا

المتأخرين
فانما يتوقف على
عكس السؤال كان
بين بعد كثر شائع
بقدر الامكان لا
اثبات عكس كل واحد
تبدل نقيض الطرفين
المصدر على ما هو
نقيض كل من الطرفين
الصدق فذكرنا حاصل
نقيض الطرف الاول
اعني المحكوم عليه
اعني المحكوم به ولا
مع بقاء الصدق وكيف
على القضية التي هي
جعل نقيض الثاني
واما كان على اصطلاح
وقد يطلق على هذا
مع مخالفة له في كيف
احدنا نقيض الطرفين
من الاصل لاننا عكسنا

المتأخرين
فانما يتوقف على
عكس السؤال كان
بين بعد كثر شائع
بقدر الامكان لا
اثبات عكس كل واحد
تبدل نقيض الطرفين
المصدر على ما هو
نقيض كل من الطرفين
الصدق فذكرنا حاصل
نقيض الطرف الاول
اعني المحكوم عليه
اعني المحكوم به ولا
مع بقاء الصدق وكيف
على القضية التي هي
جعل نقيض الثاني
واما كان على اصطلاح
وقد يطلق على هذا
مع مخالفة له في كيف
احدنا نقيض الطرفين
من الاصل لاننا عكسنا

المتأخرين
فانما يتوقف على
عكس السؤال كان
بين بعد كثر شائع
بقدر الامكان لا
اثبات عكس كل واحد
تبدل نقيض الطرفين
المصدر على ما هو
نقيض كل من الطرفين
الصدق فذكرنا حاصل
نقيض الطرف الاول
اعني المحكوم عليه
اعني المحكوم به ولا
مع بقاء الصدق وكيف
على القضية التي هي
جعل نقيض الثاني
واما كان على اصطلاح
وقد يطلق على هذا
مع مخالفة له في كيف
احدنا نقيض الطرفين
من الاصل لاننا عكسنا

هذا هو الحكم السوالب في عكس التاميم في ان الدائماتان الموجبتان للكليةتان عكسان
وانما الدائماتان كك عكسان عرفية عامة على المشهور والخاصتان عكسان
عرفية كلية لا دامة في البعض على المشهور وعلى ما قال المصنف عكس كل منهما كنفها
ولا عكس البواتي وكذا الموجبات الكلية الشرطية عكس كنفها فان قولنا كل
ج بالضرورة او بالعدم عكس قولنا كماليس بليس ج دائما او بالضرورة
او بالعدم ولا شئ مما ليس بـ ج كذا كقولنا كماليس بـ ج فـ ج عكس الى
قولنا كماليس بـ ج ولم يكن بـ ج وليس البتة اذ لم يكن ج وكان بـ ج وقولنا
كل ج او بعض ب بالضرورة او بالعدم ام مادام ج لا دام عكس
الى قولنا كماليس بـ بعض بليس بليس ج دائما او بالضرورة او بالعدم مادام
ليس بـ ج دائما في البعض وليس بعض بليس بـ ج دائما او بالضرورة او بالعدم مادام
ليس بـ ج لا دائما في البعض بالعدم الى حكم السوالب باعتبار هذا العكس مطلقا
على كلا الاصطلاحين حكم الموجبات في ان السوالب سواء كانت كلية او جزئية
من الدائمات العامين عكس لنقيض حينية مطلقة جزئية والخاصتين حينية
لا دامة جزئية والوجوديتين التاميتين المطلقة العامة مطلقة عامة جزئية الخ
حينية لا دامة والممكنات لا عكسان ههنا السوالب الشرطية كلية كانت او جزئية
عكس شرطية جزئية فان قولنا لاشئ من ج او ليس بعضه بالضرورة او بالعدم
عكس قولنا بعض بليس بليس ج بالفعل حين ثبوت بعض بليس بـ
ج بالفعل حين هو ليس بـ قولنا ليس البتة او قد يكون اذا كان بـ ج فـ ج عكس الى
قولنا قد لا يكون اذ لم يكن ج ولم يكن بـ ج وقد يكون اذ لم يكن ج وكان بـ ج

هذا هو الحكم السوالب في عكس التاميم في ان الدائماتان الموجبتان للكليةتان عكسان
وانما الدائماتان كك عكسان عرفية عامة على المشهور والخاصتان عكسان
عرفية كلية لا دامة في البعض على المشهور وعلى ما قال المصنف عكس كل منهما كنفها
ولا عكس البواتي وكذا الموجبات الكلية الشرطية عكس كنفها فان قولنا كل
ج بالضرورة او بالعدم عكس قولنا كماليس بليس ج دائما او بالضرورة
او بالعدم ولا شئ مما ليس بـ ج كذا كقولنا كماليس بـ ج فـ ج عكس الى
قولنا كماليس بـ ج ولم يكن بـ ج وليس البتة اذ لم يكن ج وكان بـ ج وقولنا
كل ج او بعض ب بالضرورة او بالعدم ام مادام ج لا دام عكس
الى قولنا كماليس بـ بعض بليس بليس ج دائما او بالضرورة او بالعدم مادام
ليس بـ ج دائما في البعض وليس بعض بليس بـ ج دائما او بالضرورة او بالعدم مادام
ليس بـ ج لا دائما في البعض بالعدم الى حكم السوالب باعتبار هذا العكس مطلقا
على كلا الاصطلاحين حكم الموجبات في ان السوالب سواء كانت كلية او جزئية
من الدائمات العامين عكس لنقيض حينية مطلقة جزئية والخاصتين حينية
لا دامة جزئية والوجوديتين التاميتين المطلقة العامة مطلقة عامة جزئية الخ
حينية لا دامة والممكنات لا عكسان ههنا السوالب الشرطية كلية كانت او جزئية
عكس شرطية جزئية فان قولنا لاشئ من ج او ليس بعضه بالضرورة او بالعدم
عكس قولنا بعض بليس بليس ج بالفعل حين ثبوت بعض بليس بـ
ج بالفعل حين هو ليس بـ قولنا ليس البتة او قد يكون اذا كان بـ ج فـ ج عكس الى
قولنا قد لا يكون اذ لم يكن ج ولم يكن بـ ج وقد يكون اذ لم يكن ج وكان بـ ج

و على هذا فالتساوي البواتي وجودا وعدما عليك ان تثبت لا دولة الى
مرت في العكس استوفى قائل والتفصيل في الكتب المتداولة فارجع
اليها وههنا اي في عكس النقيض باعتبار اللزوم شك من جهتين الاول
من الوجهين ان قولنا كل لا اجتماع النقيض لا شريك لباري صادق
مع ان عكسه كل شريك لباري اجتماع النقيض كذبة حاصله من النقيض
بان لزوم عكس النقيض نقيض عدم التخلت مادة من المواد مع التخلت
في بعض المواد بان الاصل المعروف لصدق صادق وعكس النقيض
كاذب لا نرى ان قولنا كل لا اجتماع النقيض لا شريك لباري مثلا
صادق مع ان عكسه هو قولنا كل شريك لباري اجتماع النقيض كاذب
لعدم اتحادهما مفهوما ومصادقا ان وحدوا لا انفاء الاتحاد النوعي فان
الامر ليس في الخارج ولك ان يلزم صدق اي صدق لعكس هذه الصفة
حقيقة وهذا حله وحاصله ان صدق الاصل خارجي لا يستلزم صدق
العكس كك عدم صدق لعكس في جزئ منع فانه يصدق حقيقة بمعنى انه ان
وجد الموضوع وكان متصفا وصف الموضوع وجد المحمول بمعنى انما اتحاد
مصادقا بان يكون افراد الاول عين افراد الثاني بناء على استلزام المح
محالا ومن ههنا اي من ذلك الالتزام امكن كك التزام تصادق المتنتات
كلها بان يحل احدها على الآخر وبالعكس فانه يصدق التصادق حقيقة فكان
الاستناع عدم واحد حله دليل على تصادق المتنتات كلها وحاصله
ان الاستناع عدم واحد لا كثرة في ذاته ولا تمايز في العدميات من حيث

هذا هو الحكم السوالب في عكس التاميم في ان الدائماتان الموجبتان للكليةتان عكسان
وانما الدائماتان كك عكسان عرفية عامة على المشهور والخاصتان عكسان
عرفية كلية لا دامة في البعض على المشهور وعلى ما قال المصنف عكس كل منهما كنفها
ولا عكس البواتي وكذا الموجبات الكلية الشرطية عكس كنفها فان قولنا كل
ج بالضرورة او بالعدم عكس قولنا كماليس بليس ج دائما او بالضرورة
او بالعدم ولا شئ مما ليس بـ ج كذا كقولنا كماليس بـ ج فـ ج عكس الى
قولنا كماليس بـ ج ولم يكن بـ ج وليس البتة اذ لم يكن ج وكان بـ ج وقولنا
كل ج او بعض ب بالضرورة او بالعدم ام مادام ج لا دام عكس
الى قولنا كماليس بـ بعض بليس بليس ج دائما او بالضرورة او بالعدم مادام
ليس بـ ج دائما في البعض وليس بعض بليس بـ ج دائما او بالضرورة او بالعدم مادام
ليس بـ ج لا دائما في البعض بالعدم الى حكم السوالب باعتبار هذا العكس مطلقا
على كلا الاصطلاحين حكم الموجبات في ان السوالب سواء كانت كلية او جزئية
من الدائمات العامين عكس لنقيض حينية مطلقة جزئية والخاصتين حينية
لا دامة جزئية والوجوديتين التاميتين المطلقة العامة مطلقة عامة جزئية الخ
حينية لا دامة والممكنات لا عكسان ههنا السوالب الشرطية كلية كانت او جزئية
عكس شرطية جزئية فان قولنا لاشئ من ج او ليس بعضه بالضرورة او بالعدم
عكس قولنا بعض بليس بليس ج بالفعل حين ثبوت بعض بليس بـ
ج بالفعل حين هو ليس بـ قولنا ليس البتة او قد يكون اذا كان بـ ج فـ ج عكس الى
قولنا قد لا يكون اذ لم يكن ج ولم يكن بـ ج وقد يكون اذ لم يكن ج وكان بـ ج

ما ينافيه المقدمة الممهدة وهو قولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع عدمه في
 الواقع لم يكن الحادث موجودا وهذه الشبهة منقولة عن ابن كيو من وجه
 منع المناقاة بين الموضوعتين اللزوميتين هما قولنا كلما لم يستلزم وجوده
 رفع عدمه واقعي كان موجودا دائما وقولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع عدمه
 واقعي لم يكن موجودا دائما لئلا يمتنع بيننا وبينك اللزوميتين هما قولنا كان
 موجودا دائما وقولنا لم يكن الحادث موجودا فليضين حاصله دائما لا تخلف
 عكس النقيض هذا الذي ينافيه المقدمة الممهدة المفروضة الصدق بجواز
 استلزام الح والوجود لا يستلزم رفع عدمه واقعي قدما كان واحدا للنقيضين
 بناء على حوار استلزام الح مما لا ينافي ما قيل ان مقدمهما لنقيضين لئلا كان محال
 وفيما نحن في الاستحالة في مقدم فانه واقع كما لا يخفى لان المقدم مفروض الاعم من ان
 يكون قديما او حادثا لا القديم له وجود فقط فيندرج فيه هو مع صفة الحدوث لا تسليح
 عنه وان كان يستلزم وجوده رفع عدمه واقعي لكنه لا يفرض له لا يستلزم وجوده رفع
 وذلك لعدم كان موجودا دائما كما كان الانسان اذا فرض حمارا كان
 ما بهما البتة وان كان الواقع خلاف ذلك لا يخفى في استحالة استلزام
 النقيضين صحيح على ما هو مبناه لكن يرد عليه ان من لذهات المقبولة
 ان الاستلزام بين المحالين يتصح اذا لم يكن بينهما تناقض في كحاط
 العقل القول باستلزام الح محالا آخر مطلقا لا يقبل الضرورة والطبع
 استقيم قابل ويمكن ان يجابيل موضوع المقدمة الممهدة ان يريد
 موجودا اعم من الحقيقة والتقديرى سوادا كان قديما او حادثا فيمنع صدقا

بجواز ان يكون معدوما راسدا دائما اما الاستدلال به انه لو لم يكن موجودا
 دائما لكان معدوما وكما كان معدوما يستلزم وجوده رفع عدمه واقعي فينتج
 انه لو لم يكن لا يستلزم وجوده رفع عدمه واقعي موجودا دائما يستلزم وجوده
 رفع عدمه واقعي وهى فيمتنع الكبرى بجواز ان يكون بعض المعدوم
 لا يستلزم وجوده رفع عدمه واقعي كما لمعدوم راسدا وان يريد وجوده
 حقيقة سوادا كان قديما او حادثا سلمنا صدقها مع صحة الدليل لكن القضية
 المنافية للمقدمة الممهدة محل تفتيش فانه ان اريد بها موجودا اعم كما مر
 اتفاقا سلمنا صدقها ونمنع تنافيا لتلك المقدمة فان انتقاد الاعم باعتبار
 فرد لا ينافي وجوده باعتبار فرد آخر ويجوز ان يكون فيما نحن فيه من هذا
 القبول فان الموجود بالوجود حقيقة موجودا دائما والموجود بالوجود
 التقديرى ليس بموجود كما لمعدوم راسدا على انما يمنع على ذلك التقدير
 صدق الاصل فان من اجاز عدم الاستلزام فيما كان لعدم راسدا وان
 اريد بها موجودا بوجوه واقعي حقيقة سلمنا ايضا صدقها ونمنع ايضا تنافيا
 بها فان الموجود الواقعي لذلك الشئ اعني الحادث اذا لم يستلزم رفع
 عدمه واقعي لم يكن موجودا بذلك الموجود الواقعي ورفع هذا الوجود غير
 منافي لذلك الوجود الواقعي الدائم في المقدمة الممهدة فان المحمول
 مختلف في جواز ان يكون موجودا بوجوه آخر اعمى او لا يكون موجودا اصلا
 كما لا يخفى وان اريد في احدهما القديم وفي الآخر حادث فلا يخفى في عدم
 المناقاة فتأمل بعين الانصاف ليظهر الحق الصريح واشهد علم بالصواب

لا ينافيه المقدمة الممهدة وهو قولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع عدمه في
 الواقع لم يكن الحادث موجودا وهذه الشبهة منقولة عن ابن كيو من وجه
 منع المناقاة بين الموضوعتين اللزوميتين هما قولنا كلما لم يستلزم وجوده
 رفع عدمه واقعي كان موجودا دائما وقولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع عدمه
 واقعي لم يكن موجودا دائما لئلا يمتنع بيننا وبينك اللزوميتين هما قولنا كان
 موجودا دائما وقولنا لم يكن الحادث موجودا فليضين حاصله دائما لا تخلف
 عكس النقيض هذا الذي ينافيه المقدمة الممهدة المفروضة الصدق بجواز
 استلزام الح والوجود لا يستلزم رفع عدمه واقعي قدما كان واحدا للنقيضين
 بناء على حوار استلزام الح مما لا ينافي ما قيل ان مقدمهما لنقيضين لئلا كان محال
 وفيما نحن في الاستحالة في مقدم فانه واقع كما لا يخفى لان المقدم مفروض الاعم من ان
 يكون قديما او حادثا لا القديم له وجود فقط فيندرج فيه هو مع صفة الحدوث لا تسليح
 عنه وان كان يستلزم وجوده رفع عدمه واقعي لكنه لا يفرض له لا يستلزم وجوده رفع
 وذلك لعدم كان موجودا دائما كما كان الانسان اذا فرض حمارا كان
 ما بهما البتة وان كان الواقع خلاف ذلك لا يخفى في استحالة استلزام
 النقيضين صحيح على ما هو مبناه لكن يرد عليه ان من لذهات المقبولة
 ان الاستلزام بين المحالين يتصح اذا لم يكن بينهما تناقض في كحاط
 العقل القول باستلزام الح محالا آخر مطلقا لا يقبل الضرورة والطبع
 استقيم قابل ويمكن ان يجابيل موضوع المقدمة الممهدة ان يريد
 موجودا اعم من الحقيقة والتقديرى سوادا كان قديما او حادثا فيمنع صدقا

والتصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...

صحت الملازمة بين التقيضين على انعكاس فصيح قولنا كلما لم يستلزم وجوده
رفع عدم واقع لم يكن موجودا وزلا وابدأ وقد كان بالتعميد ان عدم استلزام
ارتفاع عدم واقع ملزوم وجوده في الازل والابد وبهت فقد ظهر ان
جائز الذات تتحقق الوجود بالفعل في الازل والابد فاذا لم يلزم قدم العالم
وقد انعقد على صدق جماع العقلاء لم يتجربا اجاب فان الاستلزام في
الحوادث ليس ح من قبيل اللوازم الثابتة كما لا يخفى على المتأمل فتأمل
واجيب بان عدم الاستلزام على معنيين احدهما عدم الاستلزام وانتفاءه
راسا والثاني انتفاءه بعد تحققه فرفع الاستلزام في المقدمته للمهمدة بالمعنى
الاول يستلزم وجوده وانما عدم الاستلزام فيما هو متنا فيها اي الحوادث
ليس على هذا المعنى لان الاستلزام يتحقق ههنا ولازم لما عند اعتبار عدم
عدم الاستلزام بالمعنى الثاني ولما كان الاستلزام لازما لحوادث انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم فعدم الاستلزام يستلزم عدم الحوادث بالمعنى الثاني
فلا يتاني ما هو في المقدمته المهمدة لان عدم الاستلزام ههناك بالمعنى الاول
ولو اريد في المقدمته اعم من عدم الاستلزام بالمعنى الاول والثاني فصحة مم
بجواز ان يكون الاستلزام لازما لوجوده وشي كافي الحوادث اليومية فعدم
يستلزم عدم ذلك الشيء فلا يكون موجودا وزلا وابدأ على تقدير عدم الاستلزام
والدليل على ذلك غير تام كما لا يخفى انما يتم لو اخذ في المقدمته المهمدة القديم فقط
وفيما تنافيها لحوادث فقط واما اذا اريد اعم كما عرفت سابقا فنفى حيز انتفاء
قائل ولما فرغ من بيان ما هو موصل الى المطلوب التصوري من مباداة

فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...

والاقتضاء... فان الاقتضاء...
فان الاقتضاء... فان الاقتضاء...
فان الاقتضاء... فان الاقتضاء...

ومن اجابات الحق في بيان الحق التي هي من مقاصد اقصى فقال
فصل الموصل الى التقرية ودليل العلم ان الموصل قسمان موصل الى
التصور وهو المعرفة وقدم تفصيله في باب موصل الى التصور وهو معرفة
دليل هذا هو من مقاصد اقصى ون المعرفة في هذا الفن لا يصح على اعل
مراتب التصديق ودون المعرفة لانه دون المصلحة اكتساب العلوم المقاصد
في العلوم هي المسائل التي اكتسابها بالحق ودون تصورات اطرافها التي
اكتسابها بالمعرفة وتخصيل اليقين الذي هو الغاية المقصودة في تحصيل
التصديقات اتما هو بالقياس فيصير من المقاصد الا على والسر في ذلك
ان مرتبة اليقين يمكن تحصيلها بخلاف تصور كنه الحقيقة الذي هو علود
قيامين التصورات بمنزلة اليقين في التصديقات فانه متعسر لتعسر لا يتنازل
بين الذاتي والعرضي او البساطة للماهية والتصورات انما تقبض من حيث انها
من وسائل التصديقات وقد لطلق الدليل والحق على معنيين عندتم احدهما
الموصل الى التصديق وهذا المعنى ليعم التثنية والآخر ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر وهذا المعنى يخص بالقياس بل بالقطعة واذنبه اولا المعنى على معني
الحق والدليل فاشارة انما الى تسمية فقال وليس بد من مناسبة اي مناسبة
الموصل الى التصديق بذكر ذلك ما باشتغال ذلك الموصل على ذلك التصديق
لما في الاقتراني او استلزام ذلك الموصل للتصديق اي ما هو الموطون ولا
مصدق به والا فلا يفيد المطلب يلزم التزجج بلا مرجح وسجي عنقريب
تفصيلها انشاء الله تعالى ويحصر ذلك الموصل في ثلثة اقسام من القياس

فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...

والاقتضاء... فان الاقتضاء...
فان الاقتضاء... فان الاقتضاء...
فان الاقتضاء... فان الاقتضاء...

في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احد ولا سواء كانت
القضايا صادقة او كاذبة ولا شك ان هذا المعنى يتحقق في جميع الاشكال
واما اعتبار الثاني فلا يصح على معنى اللزوم فان الانفكاك بين العلمين
قد يتحقق بلا ريب فاللزوم ح ب مع الاستعقاب لـ العلم بالنتيجة ليس
في زمان العلم بالقياس لا بدح من اعتبار قيد آخر وهو تحقق كيفية
الاندراج لا دخال الاشكال الثلثة فايها اشار المص بقوله وثمان في خذ
اللزوم الذي اعتبر في حد القياس في نفس الامر فيها هي في جملة جملة
فان اللزوم ح يتحقق بمعناه وان اعتبر اللزوم بحسب العلم وهو الاشهر فالمراد
منه الاستعقاب بعد تحقق الاندراج وانما قيد به ليدخل الاشكال الثلثة فان
العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة كما قال ابن سينا وذلك
الاستعقاب على سبيل العادة فان جرى عادة الله تعالى ان يخلق النتيجة
عقيب النظر من غير وجوب عليه وعلى سبيل التوليد بان يوجب فعل
فاعل فعلا آخر كحركة اليد المستتعة كحركة المقلح فان حركة الاولى مولدة
لحركة الثانية وعلى سبيل الاعداد بان النظر بعد الذهن استعدادا اما الفضا
النتيجة من المبدأ الفياض لعموم فيضانه وهذا بطريق الوجوب على اختلاف
المذاهب فالاول مذهب الاشاعرة والثاني مذهب المعتزلة والثالث
مذهب الحكماء والتفصيل ان النظر الصحيح يفيد العلم مطلقا وانكره المتكلمين
فرقة من عبدة الاصنام مطلقا والمهندسون في الالهييات زاعمين ان
مقصد الاقص في الالهييات الاخذ بالليق والاولى واما المجرم فيها فلا سبيل

لهذا اجبنا الجوهري بوجوب ارتفاع الجوهري وكما يوجب ارتفاع
ارتفاع الجوهري فهو جوهري بلزم منه جزا الجوهري جوهري لما كان اخرج هذا القسم
بالنسبة الى القياس المبين بالعكس وهو عن القياس غير مبين فقال لا
اوري وجها قويا لا اخرج هذا القسم فانه كالعكس المستوي لان الغرض من وضع
القياس استعلام الجملات على وجه اللزوم وكما يستلزم المقدمات المطلوبة
بواسطة عكس المستوي كاستلزام بواسطة عكس النقيض من غير فرق فانك
كما تقول في العكس المستوي متى صدقت المقدمتان صدق احداهما مع
عكس الاخرى بالعكس استوك يمكنك اجرا ذلك في عكس النقيض
سوى ان مناقضة الحدود البعده هي هذا القسم عن الطبع جدا في الانتقال
الى النتيجة بخلاف القياس المبين بالعكس المستوي فاخرجه لعدم كماله
وبعد الانتقال الى النتيجة بواسطة عكس النقيض عن الطبع لمناقضة الحدود
وفيه ما فيه توجيه ان هذا الفرق تحكم فان الاستلزام انما هو باعتبار اللازم
وفي حق ذلك كلاهما سواسيان فنناقضة الحدود وخير مضر وتلخيصه ان اخرج
القياس المبين بعكس النقيض اذ خال القياس المبين بالعكس المستوي حكم
فان منشاء الاستلزام هو اللازم ولا فرق بينهما في هذا وهو الحق كما لا يخفى
على المتقطن اما الاشكال الثلثة فيفهمنا واسطة في الاثبات لاني الثبوت
والاخر اخرج باعتبار الثاني لا الاول فبما علم ان اللزوم على تخوين
لزوم بحسب نفس الامر ولزوم بحسب العلم فاخذ الاول اجدر فان اللزوم
معناه امتناع الانفكاك في هذا المعنى تحقيق بينها بلا كلفة بمعنى تحقق تلك القضايا

في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احد ولا سواء كانت
القضايا صادقة او كاذبة ولا شك ان هذا المعنى يتحقق في جميع الاشكال
واما اعتبار الثاني فلا يصح على معنى اللزوم فان الانفكاك بين العلمين
قد يتحقق بلا ريب فاللزوم ح ب مع الاستعقاب لـ العلم بالنتيجة ليس
في زمان العلم بالقياس لا بدح من اعتبار قيد آخر وهو تحقق كيفية
الاندراج لا دخال الاشكال الثلثة فايها اشار المص بقوله وثمان في خذ
اللزوم الذي اعتبر في حد القياس في نفس الامر فيها هي في جملة جملة
فان اللزوم ح يتحقق بمعناه وان اعتبر اللزوم بحسب العلم وهو الاشهر فالمراد
منه الاستعقاب بعد تحقق الاندراج وانما قيد به ليدخل الاشكال الثلثة فان
العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة كما قال ابن سينا وذلك
الاستعقاب على سبيل العادة فان جرى عادة الله تعالى ان يخلق النتيجة
عقيب النظر من غير وجوب عليه وعلى سبيل التوليد بان يوجب فعل
فاعل فعلا آخر كحركة اليد المستتعة كحركة المقلح فان حركة الاولى مولدة
لحركة الثانية وعلى سبيل الاعداد بان النظر بعد الذهن استعدادا اما الفضا
النتيجة من المبدأ الفياض لعموم فيضانه وهذا بطريق الوجوب على اختلاف
المذاهب فالاول مذهب الاشاعرة والثاني مذهب المعتزلة والثالث
مذهب الحكماء والتفصيل ان النظر الصحيح يفيد العلم مطلقا وانكره المتكلمين
فرقة من عبدة الاصنام مطلقا والمهندسون في الالهييات زاعمين ان
مقصد الاقص في الالهييات الاخذ بالليق والاولى واما المجرم فيها فلا سبيل

في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احد ولا سواء كانت
القضايا صادقة او كاذبة ولا شك ان هذا المعنى يتحقق في جميع الاشكال
واما اعتبار الثاني فلا يصح على معنى اللزوم فان الانفكاك بين العلمين
قد يتحقق بلا ريب فاللزوم ح ب مع الاستعقاب لـ العلم بالنتيجة ليس
في زمان العلم بالقياس لا بدح من اعتبار قيد آخر وهو تحقق كيفية
الاندراج لا دخال الاشكال الثلثة فايها اشار المص بقوله وثمان في خذ
اللزوم الذي اعتبر في حد القياس في نفس الامر فيها هي في جملة جملة
فان اللزوم ح يتحقق بمعناه وان اعتبر اللزوم بحسب العلم وهو الاشهر فالمراد
منه الاستعقاب بعد تحقق الاندراج وانما قيد به ليدخل الاشكال الثلثة فان
العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة كما قال ابن سينا وذلك
الاستعقاب على سبيل العادة فان جرى عادة الله تعالى ان يخلق النتيجة
عقيب النظر من غير وجوب عليه وعلى سبيل التوليد بان يوجب فعل
فاعل فعلا آخر كحركة اليد المستتعة كحركة المقلح فان حركة الاولى مولدة
لحركة الثانية وعلى سبيل الاعداد بان النظر بعد الذهن استعدادا اما الفضا
النتيجة من المبدأ الفياض لعموم فيضانه وهذا بطريق الوجوب على اختلاف
المذاهب فالاول مذهب الاشاعرة والثاني مذهب المعتزلة والثالث
مذهب الحكماء والتفصيل ان النظر الصحيح يفيد العلم مطلقا وانكره المتكلمين
فرقة من عبدة الاصنام مطلقا والمهندسون في الالهييات زاعمين ان
مقصد الاقص في الالهييات الاخذ بالليق والاولى واما المجرم فيها فلا سبيل

لهذا اجبنا الجوهري بوجوب ارتفاع الجوهري وكما يوجب ارتفاع
ارتفاع الجوهري فهو جوهري بلزم منه جزا الجوهري جوهري لما كان اخرج هذا القسم
بالنسبة الى القياس المبين بالعكس وهو عن القياس غير مبين فقال لا
اوري وجها قويا لا اخرج هذا القسم فانه كالعكس المستوي لان الغرض من وضع
القياس استعلام الجملات على وجه اللزوم وكما يستلزم المقدمات المطلوبة
بواسطة عكس المستوي كاستلزام بواسطة عكس النقيض من غير فرق فانك
كما تقول في العكس المستوي متى صدقت المقدمتان صدق احداهما مع
عكس الاخرى بالعكس استوك يمكنك اجرا ذلك في عكس النقيض
سوى ان مناقضة الحدود البعده هي هذا القسم عن الطبع جدا في الانتقال
الى النتيجة بخلاف القياس المبين بالعكس المستوي فاخرجه لعدم كماله
وبعد الانتقال الى النتيجة بواسطة عكس النقيض عن الطبع لمناقضة الحدود
وفيه ما فيه توجيه ان هذا الفرق تحكم فان الاستلزام انما هو باعتبار اللازم
وفي حق ذلك كلاهما سواسيان فنناقضة الحدود وخير مضر وتلخيصه ان اخرج
القياس المبين بعكس النقيض اذ خال القياس المبين بالعكس المستوي حكم
فان منشاء الاستلزام هو اللازم ولا فرق بينهما في هذا وهو الحق كما لا يخفى
على المتقطن اما الاشكال الثلثة فيفهمنا واسطة في الاثبات لاني الثبوت
والاخر اخرج باعتبار الثاني لا الاول فبما علم ان اللزوم على تخوين
لزوم بحسب نفس الامر ولزوم بحسب العلم فاخذ الاول اجدر فان اللزوم
معناه امتناع الانفكاك في هذا المعنى تحقيق بينها بلا كلفة بمعنى تحقق تلك القضايا

في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء علمها احد ولا سواء كانت
القضايا صادقة او كاذبة ولا شك ان هذا المعنى يتحقق في جميع الاشكال
واما اعتبار الثاني فلا يصح على معنى اللزوم فان الانفكاك بين العلمين
قد يتحقق بلا ريب فاللزوم ح ب مع الاستعقاب لـ العلم بالنتيجة ليس
في زمان العلم بالقياس لا بدح من اعتبار قيد آخر وهو تحقق كيفية
الاندراج لا دخال الاشكال الثلثة فايها اشار المص بقوله وثمان في خذ
اللزوم الذي اعتبر في حد القياس في نفس الامر فيها هي في جملة جملة
فان اللزوم ح يتحقق بمعناه وان اعتبر اللزوم بحسب العلم وهو الاشهر فالمراد
منه الاستعقاب بعد تحقق الاندراج وانما قيد به ليدخل الاشكال الثلثة فان
العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة كما قال ابن سينا وذلك
الاستعقاب على سبيل العادة فان جرى عادة الله تعالى ان يخلق النتيجة
عقيب النظر من غير وجوب عليه وعلى سبيل التوليد بان يوجب فعل
فاعل فعلا آخر كحركة اليد المستتعة كحركة المقلح فان حركة الاولى مولدة
لحركة الثانية وعلى سبيل الاعداد بان النظر بعد الذهن استعدادا اما الفضا
النتيجة من المبدأ الفياض لعموم فيضانه وهذا بطريق الوجوب على اختلاف
المذاهب فالاول مذهب الاشاعرة والثاني مذهب المعتزلة والثالث
مذهب الحكماء والتفصيل ان النظر الصحيح يفيد العلم مطلقا وانكره المتكلمين
فرقة من عبدة الاصنام مطلقا والمهندسون في الالهييات زاعمين ان
مقصد الاقص في الالهييات الاخذ بالليق والاولى واما المجرم فيها فلا سبيل

الىه واعتبروا باجزم في العدييات الهندسيات وروكلا الهندسيين بان
 الضرورة حاكمة على ان العلم بلزوم شئ لشيء والعلم لوجود الملزوم مع ذلك
 العلم ويعوم اللارم يستلزم العلم لوجود اللارم او لعدم الملزوم هذا قياس
 استثنائي واما الاقتراني فلان من علم ان العالم ممكن ان كل ممكن فله سبب علم
 بالضرورة ان العالم له سبب احتجته لسنية بوجوده الاول ان العلم بحاصل عقيب النظر
 اى الاعتقاد بحاصل عقيبه علم لا يجوز ان يكون ضروريا لان كثيرا ما يكشف لامر محلا فولا
 نظيرا والارتم التسلسل موهوم وجيبان علم العلم واعتقاد العلم بحاصل النظر ضروري لعلمنا باستلزام
 مقدمتين على البتة بحاصلة المطلوب اي ضروري وظهور انخفاء بعد التفسير
 الصحيح مما واثقنا ان المطال كان معلوما فلا طلب لما علم العلم بالعلم ولعدم الفائدة
 طلبه وان لم يكن معلوما فاذا حصل كيف يعرف كانه المطم واجيب بان
 طرفي المطم معلومان والنسبة بينهما مبهمه واذا كان المطم معلوما على هذا الوجه
 لم يمنع طلبه وبواسطة تصور الطرفين علم ان الحاصل هو المطم والاثبات
 ان الذهن لا يقدر على استحضار المقدمتين ضرورة امتناع توجه النفس
 حين التوجه الى مقدمة الى مقدمة اخرى والمقدمة الواحدة لا ينتج بالاتفاق
 واجيب مانا لانه ان التوجه لا يكون الى شئين في حالة واحدة ولن علم فلما
 ان الفكر من الاسباب لعدة لحصول المطم ولك المقدسات لا يلزم اجتماع
 الاسباب المدة بل يجوز ان يحصل في احدى بعد واحدة على ان التوجه اذا لم
 يكن الى شئين معا بل يكون واحدة بعد واحدة لاينا في اجتماع العلمين ومن
 الجائز ان يكون العلمان معا ولا يكون التوجه الى الشئين معا والمفيد للعلم

بالنتيجة هو العلمان هذا حصل واجتج المهندسون المنكرون في الاكيات
لوجين الاول ان الفكر ليس بمفيد والا حصل عقيب الفكر علم نسبتهم
الى ذات الواجب والساكني باطل فان ذات الواجب غير معقولة فلا
يكون محكوما عليه وواجب بان الحكم يتوقف على تصور الطرفين باعتبار
مالا على وجه تصور حقيقتها ذات الواجب تصور باعتبار ما والاثنى ان
الفكر ليس بمفيد في اقرب الاشياء واظهر بالانسان وهو هوية التي يشتر
اليها كل واحد بقوله انا والا لما وقع اختلاف العقلا فيها والتالي بطون ان
بعضهم قالوا انها الهيكل المحسوس وبعضهم قالوا انها اجسام لطيفة نورانية
سارية في هذا الهيكل ومنهم من قال انها جز لا يتجزى في القلب ومنهم من
قال انها البرزخ ومنهم من قال انها النفس للناطقة وهي جوهر مجردة مفارقة
لا تجز ولا حال في التحيز مدبر لهذا الهيكل حافظ له واذا كان حال الانسان
مع اظهر بالاشياء كك فافظنك مما بعد ما عن لا واهام والعقول هوات
الواجب تعالى المقدس عن حاظة العقل له وادراك الوهم اياه
واجب بان هذا الاختلاف لا يوجب لعدم افادتها انظر الصحيح المعلم
ومن الجائز ان يكون ذلك لاختلاف بسبب اختلاف فهم بعض الروايات
العتبرة في النظر الصحيح ثم اعلم ان الاستعقاب كيف هو
فذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري الى انه على سبيل العادة اى النظر الصحيح
يستعقب العلم لا طر اعادة العادة بذلك حصول الشئ عقيب الاكل من غير
وجوب وذهب الحكماء الى انه على سبيل الوجوب اى النظر الصحيح لا بد من

بالنتيجة هو العلمان هذا حصل واجتج المهندسون المنكرون في الاكيات
لوجين الاول ان الفكر ليس بمفيد والا حصل عقيب الفكر علم فبسته
الى ذات الواجب والساكني باطل فان ذات الواجب غير معقولة فلا
يكون محكوما عليه وواجب بان الحكم يتوقف على تصور الطرفين باعتبار
مالا على وجه تصوري حقيقة ذات الواجب تصور باعتبار ما والثاني ان
الفكر ليس بمفيد في اقرب الاشياء واظهر بالانسان وهو هوية التي يشتر
اليها كل واحد بقوله انا والا لما وقع اختلاف العقلا فيها والتالي بطون
بعضهم قالوا انها الهيكل المحسوس وبعضهم قالوا انها اجسام لطيفة نورانية
سارية في هذا الهيكل ومنهم من قال انها جز لا يتجزى في القلب ومنهم من
قال انها البرزخ ومنهم من قال انها النفس للناطقة وهي جوهر مجردة مفارقة
لا تجز ولا حال في التحيز مدبر لهذا الهيكل حافظ له واذا كان حال الانسان
مع اظهر بالاشياء كك فافظناك مما بعد ما عن لا واهام والعقول هوات
الواجب تعالى المقدس عن حاظة العقل له وادراك الوهم اياه
واجب بان هذا الاختلاف لا يوجب لعدم افادتها انظر الصحيح المعلم
ومن الجائز ان يكون ذلك لاختلاف بسبب اختلاف فهم بعض الروا
العتبرة في النظر الصحيح ثم علم ان الاستعقاب كيف هو
فذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري الى انه على سبيل العادة اي النظر الصحيح
يستعقب العلم لا طر اعادة العادة بذلك حصول الشئ عقيب الاكل من غير
وجوب وذهب الحكماء الى انه على سبيل الوجوب اي النظر الصحيح لا بد من

بعض القضاة... انما هو الذي هو...

والنتيجة لفيض عليه حقيقه على سبيل الوجوب واختار امام الحرمين الوجوب من غير توليد... ان العلم بالنتيجة حقيقه انظر الصحيح واجب فان كل من علم ان العالم متغير وكل متغير ممكن...

على بان الشرح... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

بعض القضاة... انما هو الذي هو...

احدى المقدمات تحت الاخرى اما ان يكون معلوما مغايرا لنتكس المقدمات وج يكون مقدمة اخرى لا بد منها في الانتاج وينقل الكلام الى كيفية التماسه... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

انما هو الذي هو... انما هو الذي هو...

[illegible][illegible]

فان قصد ال
الانسان باطلا على
الانسان على الحق بناه
الا ياراد على الحق بناه
فان قصد ال
الانسان باطلا على
الانسان على الحق بناه
الا ياراد على الحق بناه
فان قصد ال
الانسان باطلا على
الانسان على الحق بناه
الا ياراد على الحق بناه

[illegible]

[illegible]

عن الصادق عليه السلام
من بالذات فقد القارن
من بالذات فقد القارن

لان منشار النظرية ورايد هيست آه
 مودو و خارجي عند قائل قوله
 علي بحث مالا ففصل عنه فان العلم
 الخارجي دون الذهني فان العلم
 و احد هو النفس بالانوار العلم
 بالنظر في انوار الوجود
 العلم بالحاصل بالوجدان من نفس
 اجتماع المشككين من نفس واحد
 الاستعداد في نفس باختيار
 باختيار

من الاموال اذا لم يملكها
فانفقها في الاموال ايضا
من الاموال اذا لم يملكها
فانفقها في الاموال ايضا

[illegible]

مفهوم القضية وقد اورد بان عدم الاتساج قد يتحقق عند تحقق الشرائط
والاتساج عند عدمها اما الاول فكما في قولنا مورد القسمية علم وكل علم اما
ضروري او نظري اما الصغرى فنصدها قاطلان الكلام في تقسيم العلم
واما الكبرى فلما ذكرتم من ان تقسيم العلم انما هو الى الضروري والنظري
وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع فان ما يلزم منها
كاذب اما كذب نتيجة الاول فلان ما هو ضروري ليس بنظري او بالعكس
واما كذب نتيجة الثاني فظاهر لاختلافها اما الثاني فكما في قولنا لا شيء من الحجر
يحويان وبعض الحيوان صهال فانه شئ قولنا لا شيء من الحجر بصهال
لان سلب شيء عن كل افراد شئ وحصر شئ في اخر في المسلوب بعيد سلب
المحصور عن ذلك الكل ولا يخاف في صدقه مع انه يتقلا لامر ان اجيب
عن الاول بان الصغرى كاذبة فان مورد القسمية مفهوم العلم وهو
معلوم لا علم وان اريد من حيث حصوله في الذهن فكذب النتيجة ثم
فان افراد مورد القسمية لا يخلو من الضروري والنظري بمعنى ان القضية
ضروري ونسبته نظري وبان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة
قال الحكم من قبيل الحمل الاول لا من قبيل حمل الكاتب على افراد
وعن الثاني بان الاتساج في الصورة المذكورة من خصوصية المادة و
كون المحمول محصور ليس باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى لقولنا
بعض الحيوان جسم كان الحق خلاف ما يفيد وهو الايجاب احتمال الضرورة
في كل شكل ستة عشر فان الخصوصية في حكم الكلية في اننا جازا جعلت

هذا الشكل كذا هذا زيد وريدا انسان او غير معتبر في الانتاج فانه لا يبحث
 في العلوم الجزئية عن الجزئيات والمهملية في حكم الجزئية فكل من اصغرى
 والكبرى يكون من احد المخصوصات الاربع فيكون الضروب المكنة الاعضا
 في كل شكل ستة عشر حاصله من ضرب اربعة في اربعة واسقط ههناى
 في الشكل الاول بشرط الايجاب ثمانية ضرب حاصله من ضرب اصغرى
 السالبة كلية كانت او جزئية في الكبريات الاربع واسقط منه بشرط الكلية
 اربعة حاصله من ضرب الكبريتين الجزئيتين في الصغريتين الموجبتين
 وبقي اربعة بعد الاسقاط وهى الموجبتان مع الكئيتين منجبا لطالب اربعة
 بالضرورة فالاول من موجبتين كئيتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب
 وكل ب اكل ج او الثانى من كئيتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية
 كقولنا كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ج او الثالث من موجبتين
 والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا بعض
 ج او الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا فليس بعض ج او ههنا طريقتان
 طريق الخذف والاسقاط وطريق التحصيل فاشار المص الى الاول بقوله
 واسقط الخ والى الثانى بقوله وبقي الخ وذلك اى انتج هذا الشكل لطالب
 اربعة من خواصه اى من خواص هذا الشكل كالايجاب الكلى اى كما ان
 انتج الايجاب الكلى من خواصه وههناى فى الشكل الاول شكك شهور
 من وجهين لاول منهما ان النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وبالعكس

ملاحظة الى القارئ والفرق بين الجزئية والكلية والاشارة الى ان الجزئية لا يمكن ان تكون كلية في نفس الموضوع

انطلاقا من حقيقة ان الجزئية لا يمكن ان تكون كلية في نفس الموضوع...
صاوة ونزول الى حقيقة الى عدم استعاضتها مطلقا فانه لو كان كك يلزم ان لا
يقضه الايجاب مطلقا للوجود فانه يمكن ان يستدل بالمتنوعات كما
لا يخفى على المتأمل فتدبر لعله اشارة الى ما ذكرناه قداما ويشترط في الشكل
الثاني بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين من اصغرى والكبرى في السلب
اي الايجاب والسلب وبحسب الكلية وكلية والكبرى والاى وان لم يكن
الاختلاف في الكيفية الكلية الكبرى بل في الحقيقة في الايجاب والسلب وكانت الكبرى جزئية يلزم
الاختلاف في الموضوع لعدم الاتساق لان المعنى من النتائج استلزام قياس لما يخرج منه
تقدير الاختلاف يلزم تخلف اللازم عن الملزوم وهذا ما يبين الاختلاف عند اتفاق
المقدمتين كما لا يكون لنا كل انسان حيوان كل فرس حيوان وكل ناطق حيوان الحق في الاول
السلب وفي الثاني الايجاب واما الاتفاق سلبا كقولنا الاشئ من الانسان
كفر ولا شئ من الفرس كجرا ولا شئ من الناطق كحجر والحق في الاول
السلب في الثاني الايجاب واما بيان الاختلاف عند جزئية الكبرى
الموجبة فكقولنا لا شئ من الانسان بفرس بعض حيوان فرس وبعض
السايل فرس والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب في الكبرى
الجزئية السالبة كقولنا كل انسان حيوان وبعض جسم ليس حيوان وبعض
الجسم ليس حيوان والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب سقط هنا
بشرط اختلاف المقدمتين ثمانية وهي الموجبتان كلتيهما او جزئيتين
والصغرى كلية والكبرى جزئية وبالعكس والسالبتان كلتيهما كانتا او
جزئيتين والصغرى كلية والكبرى جزئية وبالعكس بشرط كلية الكبرى

انطلاقا من حقيقة ان الجزئية لا يمكن ان تكون كلية في نفس الموضوع...
اربعه وهي الكبرى السالبة الجزئية مع الموجبتين مع السالبتين
ولقي اربعة من الكبرى السالبة الكلية مع الصغريتين الموجبتين والكبرى
الموجبة الكلية مع السالبتين فالاول من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية
كبرى كقولنا كل ج ب ولا شئ من اب والثاني من سالبة كلية صغرى
وموجبة كلية كبرى كقولنا لا شئ من ج ب وكل اب والثالث من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض ج ب ولا
شئ من اب والرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا
بعض ج ليس ب وكل اب واذا بقيت الصغرى الموجبة من اربعة فنتج
الكلتان اي الاولان سالبة كلية والاختلافان اي الاخيران سالبة جزئية
وبان ذلك بالتحقق في جميع الصغرى الموجبة من اربعة وهو ضم نقض
النتيجة الى الكبرى لنتج نقض الصغرى اما الاول فبان يقر مثلا لو لم يصدق
لا شئ من ج الصدق نقضه وهو بعض ج او نقضه الى الكبرى وهو لا شئ
من اب ينتج بعض ج ليس ب وقد كانت الصغرى كل ج ب همت و
ليس من صورة لانها صورة قياس بدية النتائج وليس من الكبرى لانها
لمفروضة الصدق فيكون من اصغرى اعني نقض النتيجة فيكون حقه سلبا
يلزم ارتفاعه لنقضه على هذا قس الباقى او بعكس الصغرى او الكبرى ثم
الترتيب ثم النتيجة في الثلاثة الاول اما الضرب الاول فبان لعكس الكبرى
ليرجع الى الضرب الثاني من الاول لان تخالف هذا الشكل الاول انما هو
بالكبرى لان بعكس اصغرى لكوة جزئية واما الضرب الثاني فبان يعكس

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

أو الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية أي الضرب الأول والثالث
والخامس مع موجبة جزئية وليتبع الموجبتان مع السالبة الكلية أو السالبة
الكلية عطف على قوله والموجبتان الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية سالبة
جزئية أي الضرب الثاني والرابع والسادس ينتج سالبة جزئية وانما ينتج جزئية
لأن جنس الضروب المنتجة في الإيجاب هو المركب من كليتين وفي السالب المركب
من موجبة كلية وسالبة كلية وكلها لا يمتجان كلمتيه بحوزان يكون الأصغر
من الأكبر لا يصح حل الأكبر عليه لا إيجابا ولا سلبا كقولنا كل إنسان حيوان
وكل إنسان ناطق وكقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس
وإذا لم ينتج الاخص فلم ينتج الاعم بالمثل الذي يجري في الضروب كلها و
طريقة أن يجعل تقيض النتيجة لكليتها كبرى وصغرى القياس لا إيجابا بصغرى
فينتج في جميع الضروب ما ينافي كبرى القياس المفروضة الصدق وهذا
محال ثم تقيض النتيجة فيلزم صدق النتيجة على الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة
تعكس الصغرى الكبرى في الثالثة المقدمه والرابع كيرجع الى الشكل الاول لأن
ما به التماثل هو كون الاوسط موضوعا في صغرها والاكبر محولا فاذا عكست
الصغرى يصير شكلا اوليا وينتج النتيجة المطلوبة ولا يجري في الخامس السادس
كون كبرها جزئية وعكس الكبرى يجري في الاول وانما من أن يعكس الكبرى
ويجعل صغرى وصغرى الاصل كبرى ثم يعكس النتيجة مثلا اذا صدق كل ج
ب وبعض ب فبعض ا ب وكل ب ج فينتج بعض ا ج ويعكس الى بعض
ج ا وهو المطلوب ولا يجري في الاربعة الباقية أما في الثاني والسادس

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

فلان عكس الكبرى منها سالبة فلا يصلح لصغرى الشكل الاول داما الثالث
والرابع فلان صغرها جزئية فلا يصلح لكبرى الشكل الاول او الردي الثاني
بعكسها أي بعكس المقدمتين هذا يجري في الثاني والرابع ولا يجري في الباقي
لاشروط الاختلاف وكلية الكبرى في الثاني واما الافتراض فيجري في الاربعة
الاخيرة لاستعمالهم في الجزئيات كبرها في الثالث والرابع ففي الصغرى
مثلا اذا صدق بعض ب ج وكل ا ب لفرض موضوع الصغرى وفكل و
ب وكل ج و ب يجعل الادنى صغرى لكبرى القياس بهذا كل دب وكل
ب ا فكل دا ويجعلها كبرى للثانية بهذا كل ج و ب وكل دا ينتج من اول هذا
الشكل بعض ج ا وهو المطلوب وكذا الحال في الرابع واما في الخامس
والسادس ففي الكبرى مثلا اذا صدق كل ب ج وبعض ب لفرض موضوع
الكبرى وفكل دب وكل دا يجعل الادنى صغرى وصغرى القياس كبرى
بهذا كل دب وكل ب ج فكل ج و ب ويجعلها صغرى الثانية بهذا كل
ج و ب وكل دا من اول هذا الشكل فبعض ج ا وهو المطلوب وكذا الحال في
السادس ما قبل الا انه يشترط أن يكون السالبة فيه مركبة ليتحقق وجود الموضوع
منظورا لان موضوع الكبرى ما هو موضوع الصغرى الموجبة ولعل المصنعا
يتعرض الافتراض لان اثبات لطفيه بهذا الشكل لا غير لعدم كونه قويا
في الاستدلال في الشفاه ان هذين الشكليين أي الثاني والثالث وان
رجعا الى الشكل الاول لهما خاصية وهي ان الطبيعي والسابق الى الذهن
في بعض المقدمات من الثاني والثالث ان احد الطرفين أي الموضوع

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

الان في واحد اثنا عشر من الاشياء فان الضرب الثالث ينتج سالبه كليه
 الاولين ينتجان موجبة جزئية وما سواهما ينتج سالبه جزئية سوى الثالث
 بل ينتج سالبه كليه وانما ينتج جزئية لا كليه بجواز ان يكون الاصغر في الاول
 والرابع اعم من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان و
 كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان واذا لم ينتج كلياً
 لم ينتج الباقي لان الثاني اعم من الاول والخامس السادس السابع
 والثامن اخص منهم الرابع بالتحلف بان يضم نقیض النتيجة الى احدي
 مقدمتي القياس لينتج نتيجة ينكس الى ما ياتي في المقدمة الاخرى وهذا يجري
 في اكل الاخيرين امانى الاولين فبان يجعل نقیض النتيجة كبرى لكونه كلياً
 وصغرى الاصل صغرى كما هنا موجبة بان يصدق اذا صدق كل ج ب و
 كل ا ب او بعض ا ب فيصدق ب ا او لا يصدق نقیضه هو لا شيء من ب
 او يضم مع الصغرى فينتج لا شيء من ج او ينكس الى ما ياتي في الكبرى اما
 في الثالث والرابع والخامس السادس فبان يجعل نقیض النتيجة لا يجابه
 صغرى والكبرى كبرى لكنيتها لينتج نتيجة ينكس الى ما ياتي في صغرى الاصل مثلاً
 اذا صدق لا شيء من ج ب وكل ا ب يصدق لا شيء من ب ا او لا يصدق
 وهو قولنا بعض ب ا يضم مع الكبرى الاصل لينتج بعض ب ج وينكس
 الى ما ياتي في الصغرى وهكذا قالوا لان هذا البيان لا يجري في السادس
 المنتج لسالبه الجزئية لان قولنا بعض ليس ج ب وكل ا ب ينتج بعض ج
 ليس او يضم نقیضها وهو قولنا كل ج ا ب كبرى الاصل فينتج موجبة كليه

وينكس الى موجبة جزئية وهي لا ياتي في السالبة الجزئية التي هي صغرى الاصل
 كما لا يخفى فتأمل واما عدم الجري في السابع والثامن لان الكبرى السابع
 سالبه جزئية وهي لا يصلح كبرى الشكل الاول مع ان نقیض النتيجة مع
 الصغرى ينتج موجبة كليه منعته الى موجبة جزئية وهي لا ياتي في الكبرى الاصل
 وصغرى الثامن سالبه وهي لا يصلح لصغرى الشكل الاول وكبراه جزئية غير
 صالحة كبرى او بعكس الترتيب يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى
 ليرتج الى الشكل الاول لتخالفهما في كفتي المقدمتين ويسمى القلب ايضاً
 ثم عكس النتيجة فيحصل المطر وهذا يجري في الاول والثاني والثالث وان
 فانه اذا صدق مثلاً كل ب وكل ا ب يصدق بعض ب ا فان عكس هذا
 الشكل ينتج كل ا ب وعكسه بعض ب ا ولا يجري في الباقية فان صغرى
 الخامس والسادس جزئية وهي لا يصلح كبرى الشكل الاول وكبراه
 الرابع والسادس سالبه وهي لا تقع صغرى الاول او بعكس المقدمتين
 يعصيه اولاً وهذا يجري في الرابع والخامس كقولنا كل ب ج ولا شيء من
 ا ب فبعض ج ليس وكذا الحال في الخامس لا يجري في الباقية لانتفاء
 شرط اتمام الاول كما يظهر عند العاقل او بعكس الصغرى ليرتد الى
 الشكل الثاني فان المخالفة بينهما في الصغرى وهذا يجري في الثالث الرابع
 والخامس والسادس ولا يجري في الاولين لعدم الاختلاف في الكيف
 ولا في الاخيرين لان الجزئية لا تفصل كبرى الشكل الثاني او بعكس الكبرى
 ليرتد الى الشكل الثالث مثلاً اذا عكس كل ب ج وبعض ليس ب ج

انما لا بد من ان يكون الموضوع في كل حكم تاماً في جميع اقسامه
 وانما لا بد من ان يكون الموضوع في كل حكم تاماً في جميع اقسامه

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل داينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل داينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د او اما في الخامس فكلنا بعض ب ج ولا شيء من في فرض موضوع صغرى وكل دب
وكل د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من اب ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموهجات مع بعض ففي الشكل الاول فعلية الصغرى بنا على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذهب الشيخ

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل داينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل داينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د او اما في الخامس فكلنا بعض ب ج ولا شيء من في فرض موضوع صغرى وكل دب
وكل د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من اب ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموهجات مع بعض ففي الشكل الاول فعلية الصغرى بنا على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذهب الشيخ

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل داينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل داينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د او اما في الخامس فكلنا بعض ب ج ولا شيء من في فرض موضوع صغرى وكل دب
وكل د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من اب ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموهجات مع بعض ففي الشكل الاول فعلية الصغرى بنا على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذهب الشيخ

لما قد سلفت من الاندراج وذلك ان الصغرى لو كانت ممكنة لم تحصل
الحكم بتعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر فان الاوسط في الكبرى بالفعل
والاصغر ليس باوسط بالفعل بل بالامكان فيجوز ان يبقى بالقوة واما فاعلم
الحكم معه الى الاصغر ولما يصدق في الفرض المذكور كل جار مر كوب زيد
بالامكان وكل مر كوب زيد فرس بالضرورة مع كذب النتيجة وذهب هو
الشيخ والامام الرازي واما بوجهها الى انتاج الممكنة لانهما هي الممكنة ممكنة
مع الكبرى فالحكم وقوعها هي الممكنة معها هي الكبرى فلا يلزم من فرض
الوقوع اي وقوع تلك الممكنة مع فان الممكن لا يستلزم محالا
يستلزم النتيجة وهذا هو المطود واما لم يكتف على امكان وقوعها لان
المقصود هو اتاها وذلك لا يثبت بامكان وقوعها في نفسها فانه لا
يستلزم امكان وقوعها مع الخير واجبه بآثاره بانه لا يلزم من ثبوت
امكان شيء مع آخر امكان ثبوته معه الا ترى من الجائز ان يكون وقوع
الصغرى رافعا لصدق الكبرى وحاصله انما لا يلزم استلزام ثبوت الامكان
مع شيء امكان الثبوت معه فان من الجائز ان يكون وقوع الصغرى رافعا
لصدق الكبرى كما في الفرض المذكور فما لا يجتمعان فلا يمكن بثبوتهما مع
الكبرى مثل بان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوته
وفيه ما فيه وتوجيهه في الحاشية ان الامكان كيفية ثبوت امكان المحمول
للموضوع وفعلية الامكان مستلزم لاسكان الفعلية في الجملة نعم ازلية
الامكان لا يستلزم امكان الازلية وبنيها بكون قد بر ولعل حاصله ان المراد

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل داينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل داينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د او اما في الخامس فكلنا بعض ب ج ولا شيء من في فرض موضوع صغرى وكل دب
وكل د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من اب ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموهجات مع بعض ففي الشكل الاول فعلية الصغرى بنا على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذهب الشيخ

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل داينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل داينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د او اما في الخامس فكلنا بعض ب ج ولا شيء من في فرض موضوع صغرى وكل دب
وكل د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من اب ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموهجات مع بعض ففي الشكل الاول فعلية الصغرى بنا على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذهب الشيخ

والا اى وان لم يوجد الامكان بهذا المعنى بل يؤخذ بالمعنى الاحتمالي وهو الاسكان
الذاتي فلا يلزم النتيجة وظاهره لا يشعر الى الجواب لكنه بعد التامل يتحمل فعل
تحريره بهذا ان الممكنة بالمعنى الخاص يساوي المطلقة فلا اشكال في اتجا
واما الممكنة بالمعنى العام فلا يتبع فان الممكن يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز
ان يلزم منه الح مخمخ قوله فلا يلزم من فرض الوقوع مح كما ان عدم
العقل الاول وان كان ممكنا بالذات لكنه متمنع بالغير مع انه يلزم منه عدم
الواجب فيجوز ان يكون الممكن بالذات متمنا بالغير يلزم منه الح فما نحن
فيه يجوز ان يكون من هذا القبيل مثلا ان كل حمار مركوب زيرد بالاسكان
ممكن مع كل مركوب زيرد فرس بالضرورة مع امكان وقوعه معه ولكن
يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز ان يلزم منه الح وهو عدم الاتباع فتفكر
واشدا علم بالصواب ولما فرغ عن الاشتراط في الاول شرع في بيان جهة
النتيجة فقال ثم النتيجة كالكبرى اى تبيح الكبرى في الجهة ان كانت الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع وهي الشيطان العرفان الا اى وان لم يكن الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع بان يكون منها فكالصغرى اى فالنتيجة تتبع الصغرى في
الجهة مخدوعا عنها اى عن الصغرى قيد الوجود وهو بالضرورة والادام والضرورة المختصة
الذاتية او الوصفية او الوقية مضمنا اليها اى الى النتيجة قيد الوجود اى الادام وام في الكبرى
بان يكون من احدى الحى صتين اعلم انه يحصل من اعتبار اختلاف بعض الجهات بعضاته
وتسوية ستون احتملا اى حاصله من ضرب ثلثة عشر في نفسها على ما هو
المشهور لكنه اذا اشترط الفعلية سقط منها ستة وعشرون احتملا حاصله

والا اى وان لم يوجد الامكان بهذا المعنى بل يؤخذ بالمعنى الاحتمالي وهو الاسكان
الذاتي فلا يلزم النتيجة وظاهره لا يشعر الى الجواب لكنه بعد التامل يتحمل فعل
تحريره بهذا ان الممكنة بالمعنى الخاص يساوي المطلقة فلا اشكال في اتجا
واما الممكنة بالمعنى العام فلا يتبع فان الممكن يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز
ان يلزم منه الح مخمخ قوله فلا يلزم من فرض الوقوع مح كما ان عدم
العقل الاول وان كان ممكنا بالذات لكنه متمنع بالغير مع انه يلزم منه عدم
الواجب فيجوز ان يكون الممكن بالذات متمنا بالغير يلزم منه الح فما نحن
فيه يجوز ان يكون من هذا القبيل مثلا ان كل حمار مركوب زيرد بالاسكان
ممكن مع كل مركوب زيرد فرس بالضرورة مع امكان وقوعه معه ولكن
يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز ان يلزم منه الح وهو عدم الاتباع فتفكر
واشدا علم بالصواب ولما فرغ عن الاشتراط في الاول شرع في بيان جهة
النتيجة فقال ثم النتيجة كالكبرى اى تبيح الكبرى في الجهة ان كانت الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع وهي الشيطان العرفان الا اى وان لم يكن الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع بان يكون منها فكالصغرى اى فالنتيجة تتبع الصغرى في
الجهة مخدوعا عنها اى عن الصغرى قيد الوجود وهو بالضرورة والادام والضرورة المختصة
الذاتية او الوصفية او الوقية مضمنا اليها اى الى النتيجة قيد الوجود اى الادام وام في الكبرى
بان يكون من احدى الحى صتين اعلم انه يحصل من اعتبار اختلاف بعض الجهات بعضاته
وتسوية ستون احتملا اى حاصله من ضرب ثلثة عشر في نفسها على ما هو
المشهور لكنه اذا اشترط الفعلية سقط منها ستة وعشرون احتملا حاصله

والا اى وان لم يوجد الامكان بهذا المعنى بل يؤخذ بالمعنى الاحتمالي وهو الاسكان
الذاتي فلا يلزم النتيجة وظاهره لا يشعر الى الجواب لكنه بعد التامل يتحمل فعل
تحريره بهذا ان الممكنة بالمعنى الخاص يساوي المطلقة فلا اشكال في اتجا
واما الممكنة بالمعنى العام فلا يتبع فان الممكن يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز
ان يلزم منه الح مخمخ قوله فلا يلزم من فرض الوقوع مح كما ان عدم
العقل الاول وان كان ممكنا بالذات لكنه متمنع بالغير مع انه يلزم منه عدم
الواجب فيجوز ان يكون الممكن بالذات متمنا بالغير يلزم منه الح فما نحن
فيه يجوز ان يكون من هذا القبيل مثلا ان كل حمار مركوب زيرد بالاسكان
ممكن مع كل مركوب زيرد فرس بالضرورة مع امكان وقوعه معه ولكن
يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز ان يلزم منه الح وهو عدم الاتباع فتفكر
واشدا علم بالصواب ولما فرغ عن الاشتراط في الاول شرع في بيان جهة
النتيجة فقال ثم النتيجة كالكبرى اى تبيح الكبرى في الجهة ان كانت الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع وهي الشيطان العرفان الا اى وان لم يكن الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع بان يكون منها فكالصغرى اى فالنتيجة تتبع الصغرى في
الجهة مخدوعا عنها اى عن الصغرى قيد الوجود وهو بالضرورة والادام والضرورة المختصة
الذاتية او الوصفية او الوقية مضمنا اليها اى الى النتيجة قيد الوجود اى الادام وام في الكبرى
بان يكون من احدى الحى صتين اعلم انه يحصل من اعتبار اختلاف بعض الجهات بعضاته
وتسوية ستون احتملا اى حاصله من ضرب ثلثة عشر في نفسها على ما هو
المشهور لكنه اذا اشترط الفعلية سقط منها ستة وعشرون احتملا حاصله

من ضرب للممكنين في ثلثة عشر فقيمت من الاختلاط المنتج مائة وثلثة
واربعين والضابطة ان الكبرى لا تخالفا ان يكون من غير الوصفيات
الاربعة اولا فان كان الاول فالنتيجة كالكبرى وح يحصل تسعة وتسعون
اختلاطا من ضرب احدى عشر في تسعة وذلك لان الكبرى دلت على ان
كلما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالكبر بالجهة التى تذكر ومنه
الاصغر فيكون محكوما عليه بتلك الجهة وهذا هو الملتصق بالثاني فكالصغرى
وح يحصل اربعة واربعون اختلاطا من ضرب احدى عشر في اربعة وذلك
لان الكبرى دلت على دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط
مستديما للاكبر كان ثبوت محمول الكبرى اعنى الاكبر لموضوع الصغرى اعنى
الاصغر بحسب ثبوت الاوسط له من الدوام والتوقيت والضرورة لان
الدائم للدائم للشيء دائم لذلك الشيء وكذا الضرورى للضرورى للشيء ضرورى
لذلك الشيء ذاتا ووقتا لكنه اذا كان في الصغرى ضرورة مخصوصة وقيد الوجود
يحذف كل منها عنها اما حذف قيد الوجود فلان حمل الاكبر على الاوسط و
ان كان مقيدا بادام وصف الاوسط لكن لا يلزم منه ان يكون مقتصرا على
وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون الاكبر دائما لكل ما ثبت له
الاوسط فلا يصدق لادوام الاصغر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما وكل
ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لا دائما
وهذا هو النتيجة وقال المحقق المتقاضي ولا يخفى ان هذا نائيم على تقدير ان
تفسير الوصفية بادام الوصف لا لاجل الوصف لا لشرط الوصف وقيل ان صغرى

من ضرب للممكنين في ثلثة عشر فقيمت من الاختلاط المنتج مائة وثلثة
واربعين والضابطة ان الكبرى لا تخالفا ان يكون من غير الوصفيات
الاربعة اولا فان كان الاول فالنتيجة كالكبرى وح يحصل تسعة وتسعون
اختلاطا من ضرب احدى عشر في تسعة وذلك لان الكبرى دلت على ان
كلما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالكبر بالجهة التى تذكر ومنه
الاصغر فيكون محكوما عليه بتلك الجهة وهذا هو الملتصق بالثاني فكالصغرى
وح يحصل اربعة واربعون اختلاطا من ضرب احدى عشر في اربعة وذلك
لان الكبرى دلت على دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط
مستديما للاكبر كان ثبوت محمول الكبرى اعنى الاكبر لموضوع الصغرى اعنى
الاصغر بحسب ثبوت الاوسط له من الدوام والتوقيت والضرورة لان
الدائم للدائم للشيء دائم لذلك الشيء وكذا الضرورى للضرورى للشيء ضرورى
لذلك الشيء ذاتا ووقتا لكنه اذا كان في الصغرى ضرورة مخصوصة وقيد الوجود
يحذف كل منها عنها اما حذف قيد الوجود فلان حمل الاكبر على الاوسط و
ان كان مقيدا بادام وصف الاوسط لكن لا يلزم منه ان يكون مقتصرا على
وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون الاكبر دائما لكل ما ثبت له
الاوسط فلا يصدق لادوام الاصغر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما وكل
ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لا دائما
وهذا هو النتيجة وقال المحقق المتقاضي ولا يخفى ان هذا نائيم على تقدير ان
تفسير الوصفية بادام الوصف لا لاجل الوصف لا لشرط الوصف وقيل ان صغرى

من ضرب للممكنين في ثلثة عشر فقيمت من الاختلاط المنتج مائة وثلثة
واربعين والضابطة ان الكبرى لا تخالفا ان يكون من غير الوصفيات
الاربعة اولا فان كان الاول فالنتيجة كالكبرى وح يحصل تسعة وتسعون
اختلاطا من ضرب احدى عشر في تسعة وذلك لان الكبرى دلت على ان
كلما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالكبر بالجهة التى تذكر ومنه
الاصغر فيكون محكوما عليه بتلك الجهة وهذا هو الملتصق بالثاني فكالصغرى
وح يحصل اربعة واربعون اختلاطا من ضرب احدى عشر في اربعة وذلك
لان الكبرى دلت على دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط
مستديما للاكبر كان ثبوت محمول الكبرى اعنى الاكبر لموضوع الصغرى اعنى
الاصغر بحسب ثبوت الاوسط له من الدوام والتوقيت والضرورة لان
الدائم للدائم للشيء دائم لذلك الشيء وكذا الضرورى للضرورى للشيء ضرورى
لذلك الشيء ذاتا ووقتا لكنه اذا كان في الصغرى ضرورة مخصوصة وقيد الوجود
يحذف كل منها عنها اما حذف قيد الوجود فلان حمل الاكبر على الاوسط و
ان كان مقيدا بادام وصف الاوسط لكن لا يلزم منه ان يكون مقتصرا على
وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون الاكبر دائما لكل ما ثبت له
الاوسط فلا يصدق لادوام الاصغر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما وكل
ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لا دائما
وهذا هو النتيجة وقال المحقق المتقاضي ولا يخفى ان هذا نائيم على تقدير ان
تفسير الوصفية بادام الوصف لا لاجل الوصف لا لشرط الوصف وقيل ان صغرى

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في جميع اقسامه الاشكال الاربع كما عرفت والعمدة الاول هو ما يتكرب من
مستصلين لان الشرطية يطلع عليه حقيقة والمطبوع اي مقبول الطبع منه
اي من الشرطي اشتراك المقدمتين اي الصغرى والكبرى في جزم تمام منها
لان الشرطية فيه كل فقيده اتصالا كاملا وشرائط الانتاج اي انتاج هذا الشكل
وحال النتيجة فيه اي في الشرطي كما في الحملات من ان الشرطية في الاول
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلافا في الكيف وكلية الكبرى
وعلى هذا القياس وكذا الحال في عدد الضروب لاني الشكل الرابع فان ضروري
هنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة في الشرطيات غير معتبرة
وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضروب الاول من الاول
موجبة كلية ومن الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس وكذا الحال في الجهة ان كان
اللزوم والاتفاق منها فالمقدستان للزومتان ينتجان لزومية والاتفاق
اتفاقية كما ان الحملتين الضروريتان ينتجان ضرورية ودائمتان ائمة فانتاج
اللزومتين في الشكل الاول بين فانه بدعي الانتاج وفي تمام الاشكال
يبين البين الذي في اكل وهما اي في انتاج اللزومتين الاول شك
وروه الشيخ في الشفاء هو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما
كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا
وحله كما قيل فكله صاحب المطالع منع كون الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية
حاصله ان الكبرى للزوج اما ان يكون اتفاقية او لزومية فان اخذت اتفاقية
فلا ينتج فانه بشرط فيلانتاجه الايجاب ان يكون الاوسط مقدا في اللزومية

والاشكال الثاني هو ما يتكرب من
مستصلين لان الشرطية يطلع عليه حقيقة والمطبوع اي مقبول الطبع منه
اي من الشرطي اشتراك المقدمتين اي الصغرى والكبرى في جزم تمام منها
لان الشرطية فيه كل فقيده اتصالا كاملا وشرائط الانتاج اي انتاج هذا الشكل
وحال النتيجة فيه اي في الشرطي كما في الحملات من ان الشرطية في الاول
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلافا في الكيف وكلية الكبرى
وعلى هذا القياس وكذا الحال في عدد الضروب لاني الشكل الرابع فان ضروري
هنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة في الشرطيات غير معتبرة
وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضروب الاول من الاول
موجبة كلية ومن الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس وكذا الحال في الجهة ان كان
اللزوم والاتفاق منها فالمقدستان للزومتان ينتجان لزومية والاتفاق
اتفاقية كما ان الحملتين الضروريتان ينتجان ضرورية ودائمتان ائمة فانتاج
اللزومتين في الشكل الاول بين فانه بدعي الانتاج وفي تمام الاشكال
يبين البين الذي في اكل وهما اي في انتاج اللزومتين الاول شك
وروه الشيخ في الشفاء هو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما
كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا
وحله كما قيل فكله صاحب المطالع منع كون الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية
حاصله ان الكبرى للزوج اما ان يكون اتفاقية او لزومية فان اخذت اتفاقية
فلا ينتج فانه بشرط فيلانتاجه الايجاب ان يكون الاوسط مقدا في اللزومية

وان اخذت لزومية فانا منع صدقها وانما يصدق لولزم زوجية الاثنتين عددية
على جميع الادضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وليس الامر لك فان من
بعض ادضاعه كونه فردا والزوجية ليست ملازمة على هذا الوضع ويوجب عن
اكل وهذا الجواب عن شراح المطالع بان قولنا كلما كان عددا كان موجودا لزومية
لان العددية اي عددية الاثنتين متوقفة على الوجود اي وجود الاثنتين وكذا كلما
كان زوجا كان زوجا لان تحقق الاثنتين يقتضيه الزوجية وحاصله اننا نختار ان الكبرى
لزومية فانه كلما كان الاثنان عددا كان موجودا للزومية ضرورة ان عددية الاثنتين
متوقفة على وجوده وكلما كان الاثنان موجودا كان زوجا لزومية ايضا لان
تحقق الاثنتين يقتضيه الزوجية فلو ان تحت اللزومتان انتج القياس ملك الكبرى
لزومية وهو اي القياس ينتج بركم لما مستقم من الكبرى وهذا جواب سوال مقد
تحرير السوال ان المجيب يناقض نفسه فانه قد اترم ان اللزومتين لا ينتجان
اذ منصبه نصب الشاك ولا شك ان منكر ذلك كما عرفت وتقريرا الجواب
ان اللزومتين ان لم يكونا متجهين على منصبه لكانا اورناه على صاحب اكل
على سبيل الازام فلا يلزم التناقض ويدل عليه الحاشية وهي اشارة الى
ان الجواب الزامي فان المجيب منصبه نصب الشاك والشاك من حيث انه
شاك لا يسلم لتاج اللزومتين لزومية فليس يزعم ان يجيب باثبات المقدمة
الممنوعة بهذا النمط بل بطريق الازام انتهت اقول لك ان تمنع الصغرى
فانا لانم ان عددية الاثنتين المفروض للوجود لان الممتنعات غير معلومة ان
تمنع الكبرى بناء على ان العام لا يستلزم الخاص لان وجود الاثنتين المفروض

والاشكال الثالث هو ما يتكرب من
مستصلين لان الشرطية يطلع عليه حقيقة والمطبوع اي مقبول الطبع منه
اي من الشرطي اشتراك المقدمتين اي الصغرى والكبرى في جزم تمام منها
لان الشرطية فيه كل فقيده اتصالا كاملا وشرائط الانتاج اي انتاج هذا الشكل
وحال النتيجة فيه اي في الشرطي كما في الحملات من ان الشرطية في الاول
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلافا في الكيف وكلية الكبرى
وعلى هذا القياس وكذا الحال في عدد الضروب لاني الشكل الرابع فان ضروري
هنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة في الشرطيات غير معتبرة
وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضروب الاول من الاول
موجبة كلية ومن الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس وكذا الحال في الجهة ان كان
اللزوم والاتفاق منها فالمقدستان للزومتان ينتجان لزومية والاتفاق
اتفاقية كما ان الحملتين الضروريتان ينتجان ضرورية ودائمتان ائمة فانتاج
اللزومتين في الشكل الاول بين فانه بدعي الانتاج وفي تمام الاشكال
يبين البين الذي في اكل وهما اي في انتاج اللزومتين الاول شك
وروه الشيخ في الشفاء هو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما
كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا
وحله كما قيل فكله صاحب المطالع منع كون الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية
حاصله ان الكبرى للزوج اما ان يكون اتفاقية او لزومية فان اخذت اتفاقية
فلا ينتج فانه بشرط فيلانتاجه الايجاب ان يكون الاوسط مقدا في اللزومية

وجود الاثنين وهذا اعتراض على ما استدل شراح المطلاع على
اثبات لزومية الكبير التي تمنع صاحب المطلاع وحاصله ان
صدق الصغرى لزومية وهي قولنا كلما كان عدد اكان موجودا
م فان الجمل انما يتحقق الماهية ممكنة الوجود وان نحن فيه على خلافه
فانه من المتعنتات وسلب الوجود فيه ضروري فكيف يتحقق به الجمل
ولو سلم فاننا منع الكبير وهي قولنا كلما كان موجودا اكان زوجا فان
وجود الاثنين ح اعم من الزوج والفرد وصدق العام لا يستلزم
صدق الخاص كجزان يتحقق في خاص آخر فكيف يصدق الخاص على
جميع افراد العام فان الفرد مناف للزوج فلا يصدق ح لزومية كلية
ليصدق للاتفاقية فان من الاتفاقيات ان الاثنين اذا كان موجودا يصير زوجا
وهي لا يتحقق فيما نحن فيه فانه يشترط فيه مقدمة الاوسط في اللزومية فان قيل
ان الزوجية من لوازم مهية الاثنين فيمتنع الانفكاك المية فيكون ثابتا
كان يكون زوجا فيصدق لزومية بالضرورة وهذا هو المطا اجاب بالقوله
لو نسبت بكونها الى الزوجية من لوازم مهية للزم صدق النتيجة لفرض كذبها في
هذا الجواب وحاصله ان الالتزام بكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين سواء كان
فردا او غيره يلزم ان يكون النتيجة صادقة مع انها كاذبة والمجبب يلزم كذبها
ايضا فيلزم عليه ان يكون ما هو كاذب عنده يصدق عنده وبهف وبذلك كلام الزمري
فما لم يعلل الاشارة الى الدقة واختار الرئيس بوجلي سيدنا وتبعه شراح المطلاع في الحل لى
حل الشك المذكور بنا وعلى رايه وهو ان المقدم لمح لا يتلزم التالى الصادق كما فرحت

في الشرطيات ان الصغرى وهي قولنا كلما كان الانسان فردا كان عدد اكاو
في نفس الامر واما بحسب الالتزام فلما يصدق الصغرى يصدق النتيجة ايضا فان
من يرى ان الاثنين فرد فلا يرين ان لغيره زوج ايضا قول كلما لم يكن الاثنين
عدد والمكين فردا يصدق لزومية فان انتفاء العام مستلزم لانتفاء الخاص وهو
ينعكس بعكس النقيض الى تلك الصغرى وتحريره ان الصغرى بمعنى قولنا كلما كان
الاثنان فردا كان زوجا صادقة لانها عكس النقيض لما هو صادق وكل عكس النقيض
لما هو صادق صادق فينتج انها صادقة وهذا هو المطلوب اما الصغرى فلان قولنا كلما لم
يكن الاثنين عددا لم يكن فردا صادق لزومية فانه مشتق على انتفاء العام وانتفاء
الخاص كل مشتق عليهما فهو صادق فان انتفاء العام ويوجب عدوية الاثنين مستلزم
لانتفاء الخاص ويوجب فردية الاثنين وينعكس بعكس النقيض الى تلك الصغرى واما
الكبرى للمعرفة في باب انعكس من ان صدق الملزوم يستلزم صدق الملازم لما قبل
ان الملازم في قولنا كلما لم يكن الاثنين عددا لم يكن فردا اما الحكم بعدم الفردية على تقدير كون الا
عدد اسوا كان تقديره واقعا او مستحالا فكيف الحكم على كل تقدير واقعي عدم كون الاثنين
عددين واقعيين فليس بسيد لان الضرورة والفطرة اسلمية يحكم بان كل شيء اذ انتفى
عنه العام عنه الخاص فان الخاص هو العام مع قيد تحصله نو عا واذ انتفى الحكم
يصير مستوعبا بعيد وان كان العقل يحكم بعدم انتفاء الخاص على تقدير كونه ذلك الخاص
الانتفاء يستلزم انتفاء الخاص ايا ما كان وفيما نحن فيه لگ وان اردنا
التقدير الواقعية وان كان غيرا وفصحا باعتبار ان اطر التقادير الواقعية لمتعة
مع المقدم لا عين المقدم وهذا هو الملازم كما لا يخفى على الفطن الذكي واما القول بمنع

فقال وبقيما البحث من الشرطي في المبسوطات وانما افقرنا على ما يكفي
الطالب فان في التفصيل طول لا يليق بهذا التعليق وان شئت التفصيل
فليطلب منها ولما فرغ من الشرطي الاقتراني واقسامه شرع في بيان
الاستثنائي فقال والشرطي الاستثنائي يتركب من مقدمتين شرطية
متصلة كانت ومنفصلة ووضعية اي احدى جزئي الشرطية دالة على الوضع
كقولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا لكنه انسان وامان يكون هذا الشيء شجرة
او حجر لكنه شجرة ورفعية اي نقيض احدى جزئي الشرطية دالة على الرفع كقولنا
كلما كان زيد جاركا كان ناهقا لكنه ليس بناهق وامان يكون هذا الشيء شجرة
او حجر لكنه ليس شجرة فالاستثنائي يتركب من مقدمتين احدى شرطية والاخرى
وضعية او رفعية اعم من ان يكون حملية وشرطية فان الشرطية لا يخفى ان يتركب
من حليتين او شرطيتين او حملية وشرطية فان كان طرفا الشرطية حليتين فالمقدمة
الاستثنائية حملية البتة وان كانا شرطيتين فتلك المقدمة شرطية البتة وان كانا مقدمتين
حملية والتالي شرطية فم كان الاستثنائي بعين المقدم فتلك المقدمة حملية و
ان كان الاستثنائي بنقيض التالي فتلك المقدمة شرطية وان كان المقدم شرطية
والتالي حملية فالاستثنائي ان كان بعين المقدم فتلك المقدمة شرطية وان كان
بنقيض التالي فتلك المقدمة حملية ولما توقف انتاجه على اشتراط امر وقبه
المعلم عليه فقال ولا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة
او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كلبية الشرطية او الاستثنائية او المراد من كلبية
الاستثنائية سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كلبية الشرطية او الاستثنائية او المراد من كلبية الشرطية سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كلبية الشرطية او الاستثنائية او المراد من كلبية الشرطية سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كلبية الشرطية او الاستثنائية او المراد من كلبية الشرطية سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

فيما اذا كانت مركبة من شرطيتين او من شرطية وحملية عموم الاوضاع والازمان
وعموم الافراد فان الاستثناء جزء من الشرطية فكليهما باعتبار الاوضاع
والازمان وتوضيحه انه يشترط في انتاجه ثلثة امور الاول ان يكون الشرطية
موجبة لان السالبة عقيمة فانه اذا لم يكن بين شيئين اتصال او انفصال لم
يلزم من وجود احدهما انقيضه وجود الآخر او عده والتاني ان يكون لك
الشرطية لزومية فان المتصلة الاتفاقية لا يخفى ان يستثنى عنها وضع المقدم
او رفع التالي وكلها باطلان اما الاول فان العلم بصدقها موقوف
على العلم بصدق التالي لانه لا بد من صدق التالي فيهما سواء كانت عامة
او خاصة فلو استفيد العلم بصدق التالي فقط منها فان وضع التالي لا يتبع
في القياس الاستثنائي المتصل سواء كانت متصلة لزومية او اتفاقية
وضع المقدم لزوم الدور وهو ان الثاني فلانه لا اتصال بين نقيض
طرفي الاتفاقية لا لزومي لعدم العلاقة ولا الاتفاقية لان كذب التالي
ينافي بصدق الاتفاقية وكذا المنفصلة فان صدق وضع احدها فيها او
صدق رفعه او كذبه معلوم قيل الاستثناء فلا يستفاد منه والمناقشة
بان ما هو معلوم سابقا هو صدق احد الطرفين لا على التعيين والمستفاد
صدقه على التعيين بد فوعه بان العلم بصدق احد الطرفين على التعيين
لازم في المنفصلة الاتفاقية والثالث احد الامرين اما كلبية الشرطية
او كلبية الاستثناء لانه لو اتفق الامر ان لجاز ان اللزوم والعناد على
بعض الاوضاع والاستثناء على بعض آخر فم لا يلزم من وضع احدهما

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كلبية الشرطية او الاستثنائية او المراد من كلبية الشرطية سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كلبية الشرطية او الاستثنائية او المراد من كلبية الشرطية سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

[illegible][illegible]

5	6	7
---	---	---

الاستلزام الملزوم وهو وجود ثالث لا يكون بين احاده انتشار ولا خفاء
في عدم استلزامه وان كان مستلزما لما هو بين احاده انتشار ولا انتشار
لا استلزامه وجود ثالث مطلقا قلت ملزوم اليقين هو اليقين بالثالث
مطلقا فكلما القسمين اي الظن واليقين ملزوم يعني ان في صورة اليقين
يحكم ملزومية الاثنين المتيقنين سواء كان بين احاده انتشار ولا انتشار كحكم في
الظن وليس امر فارق بينهما فكيف يحكم بالفرق والضرورة حاكمته بان وجود
الاثنين مطلقا يستلزم كفا لباقي سواء كان بين احاده انتشار ولا انتشار
بان في صورة الظن انما الاستلزام اذا كان لم يكن بين الاحاد انتشار في
صورة اليقين مطلقا فيحكم كما لا يخفى على ان الظن الا ان يقر اشتراك في الفرق
بينهما لا تفاوت في صورة ملزوم اليقين لعدم الموجب للانتشار اي انتشار
الطبع والعقل بل انما التفاوت بالاعتبار بان يعبر فيه جديدا الاجتماع في الاخرى الانتشار
والا ما نحن فيه وهو ملزوم لظن بخلاف ذلك فان الطبع لا يحكم الاستلزام في صورة الانتشار
ولعل حاصله ان الضرورة حاكمته بانه كلما تيقنت اسلام اثنين على اي نحو كان تيقنت كبر
الباقي فان جب تعيين كبر الباقي تعين اسلام اثنين لا امر اخر يحصل تعين كبر الباقي سواء
كان اسلام اثنين على سبيل انتشار على سبيل الاجتماع بخلاف الظن فان الظن باسلام
اثنين لا يلزم لظن كبر الباقي فان الفعل في صورة الانتشار غير حاكم
بالاسلام بالاستلزام فكل مله اشارة الى خفاء الفرق كما لا يخفى على
المتأمل والله اعلم بالصواب واعلم ان الشاك اذا اراد ان اراد ان
الاعم الاغلب يستلزم الحكم على كل واحد واحد لظن بالملزوم يستلزم لظن باللائم

فيلزم كفر كل واحد واحد وهذا مناف للحكم على كل واحد واحد باسلام قلنا
ان الملزوم وهو اسلام اثنين ايها كانا على سبيل التبادل لا يستلزم كفر
كل واحد واحد بل يستلزم كفر واحد واحد انما يستلزم كفر كل واحد واحد لظن
باسلام كل افراد الاثنين على الاجتماع وهذا غير متحقق ولا يستلزم لظن
على سبيل التبادل كما لا يخفى فان قيل كفر واحد واحد ايضا مناف لما ثبت اولاً
وهذا هو المطلق قلنا ان الاعم الاغلب انما يستلزم العلم لكل واحد واحد
من افراد الكل اذا لم يكن العلم على خلافه ولو ادعى كليتة فيمنعه وكيف
يدعى ذلك ويلزم اجتماع الفقيضين بهت وان اراد ان الاعم الاغلب
يستلزم العلم لكل واحد واحد لظن بالملزوم يستلزم لظن باللائم كك
قلنا مسلم ولزوم المناقاة ثم فان العلم بكفر واحد من افراد الكل بانه مسلم
غير مناف للعلم بكفر واحد منها على خلاف هذا ومن الجائز ان يكون هذا الفرد
غير ذلك الفرد وهذا ما وضع الى الآن فانهم ولعل مراده غير ما ذكرنا لست
احصيه والله اعلم بالصواب ولما فرغ من الاستقراء فقد شرع في بيان
التمثيل فقال والتمثيل استدلال بخبر في على جزئي لا مشترك بان الحكم
ثابت لاهر لعله ونقتل ذلك الحكم الى امر آخر لوجودان العلة الموجبة لذلك
الحكم حقيقة معلومات تصد يقية بفيدي اثبات حكم في جزئي لثبوت في آخر
لا مشترك بينهما كما في قولنا زيد ميت لانه كعموميت في البرودة التي هي
علة الموت فيقم زيد ميت لشدة البرد وعموميت الاشتراك البرودة بينهما
واستواء نسبة اليهما وكك قولنا السماء حادث لانه كالبليت في التاييت

الاستلزام الملزوم وهو وجود ثالث لا يكون بين احاده انتشار ولا خفاء
في عدم استلزامه وان كان مستلزما لما هو بين احاده انتشار ولا انتشار
لا استلزامه وجود ثالث مطلقا قلت ملزوم اليقين هو اليقين بالثالث
مطلقا فكلما القسمين اي الظن واليقين ملزوم يعني ان في صورة اليقين
يحكم ملزومية الاثنين المتيقنين سواء كان بين احاده انتشار ولا انتشار كحكم في
الظن وليس امر فارق بينهما فكيف يحكم بالفرق والضرورة حاكمته بان وجود
الاثنين مطلقا يستلزم كفا لباقي سواء كان بين احاده انتشار ولا انتشار
بان في صورة الظن انما الاستلزام اذا كان لم يكن بين الاحاد انتشار في
صورة اليقين مطلقا فيحكم كما لا يخفى على ان الظن الا ان يقر اشتراك في الفرق
بينهما لا تفاوت في صورة ملزوم اليقين لعدم الموجب للانتشار اي انتشار
الطبع والعقل بل انما التفاوت بالاعتبار بان يعبر فيه جديدا الاجتماع في الاخرى الانتشار
والا ما نحن فيه وهو ملزوم لظن بخلاف ذلك فان الطبع لا يحكم الاستلزام في صورة الانتشار
ولعل حاصله ان الضرورة حاكمته بانه كلما تيقنت اسلام اثنين على اي نحو كان تيقنت كبر
الباقي فان جب تعيين كبر الباقي تعين اسلام اثنين لا امر اخر يحصل تعين كبر الباقي سواء
كان اسلام اثنين على سبيل انتشار على سبيل الاجتماع بخلاف الظن فان الظن باسلام
اثنين لا يلزم لظن كبر الباقي فان الفعل في صورة الانتشار غير حاكم
بالاسلام بالاستلزام فكل مله اشارة الى خفاء الفرق كما لا يخفى على
المتأمل والله اعلم بالصواب واعلم ان الشاك اذا اراد ان اراد ان
الاعم الاغلب يستلزم الحكم على كل واحد واحد لظن بالملزوم يستلزم لظن باللائم

الذي هو علة الحادث فاذا رد الى صورة صار كذا زيد مبرور وكل مبرور
 والساو مؤلف وكل مؤلف حادث فيكون الخلل فيه من جهة الكبرى بخلاف
 الاستقراء فان الخلل فيه من جهة الصغرى كما لا يخفى وانما لم يفسر بامثالات
 الحكم في جزئي آخر بمعنى مشترك بينهما لاشتغالهم على التسامح فانه من قبيل تعريف
 الشيء باثره المترتب عليه والفقهاء يسمونه اى التمثيل قياسا او هو في اللغة
 للتقدير والمساواة يقال يقال قيست الفعل بالنحل اى قدرتها بها وفلان
 لا يقاس بفلان اى لا تساوى وفيه ايضا لم يمتح جزئي بجزئي في الحكم والاوّل
 اى المقيس عليه اصلا لكونه محتاجا اليه والثاني اى المقيس فرع لكونه محتاجا
 فان المقصود اثبات ذلك الحكم في هذا المحل لثبوت في ذلك المحل يقاس
 بنزاهة والمشتراك علة جامعة فان الحكم انما يثبت في واحد منهما بواسطة
 ذلك المشترك وكهجه الاصل والفرع في الحكم والمتكلمون يسمونه استلالا
 بالشاهد على الغائب والفرع غائب والاصل شاهد والاثبات العلة اى
 كون الوصف الجامع علة حكم جزئي غير ضروري طرق من المسالك الصحيحة
 منها النص اما صريح وهو ما دل بوصفه واما ايمار وهو ما يلزم من دل لول اللفظ
 نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ومنها الاجماع كاجماعهم على ان
 الصغر علة لثبوت الولاية عليه في المال ومنها المناسبة وهي كون الوصف
 بحيث يكون ترتيب الحكم عليه متضمنا بطلب نفع او دفع ضرر معتبر في الشرع
 كما يقع الصوم شرع لكسر القوة الحيوانية فانه نفع بحسب الشئ وان كان
 ضررا بحسب الطيب والتفصيل في الاصول وبعض العلماء اوجبوا تقسيم

اللدوران وهذا هو الاشهر فيما بين الاصوليين ولهذا اخض المص اثبات
 العملية لها فقال العدة الدوران ويعبر عنه بالطرد والعكس هو اى الدوران
 الاتقان وجودا وعدما اى اقتران الشئ لغيره وجودا وعدما اى ترتيب
 الحكم على الشئ الذى صلح ان يكون علة ذلك الحكم بمعنى ان الحكم مثبت
 عند ثبوت ذلك الشئ وينفى عند انتقائه ويسمى الطرد والعكس كالترقيم
 مع السكر فان الخمير حرم اذا كان مسكرا ويزول حرمة اذا زال اسكاره
 بصيرورة خلا وقد يعبر بالاقتران وجودا فقط ويسمى الطرد بشرط بعض
 وجود النص فى حالتى وجود الوصف وعدمه الحال انه لا حكم للنص و
 ذلك لدفع احتمال اضافته الحكم الى الاسم وتعيين اضافته الى معنى الوصف
 فان الحرمة مثبت للعصر اذا استند وسمى خمر او يزدل عنه عند زوال الشدة
 والاسم فاذا كان الاسم قائما فى الحالتين مرارا الحكم مع الوصف زال شبهة
 عليته وتعين عنيتا الوصف والاختلف الحكم عن البعض قالوا الدوران اى
 اى علامة كون المدار اى الشئ الذى صلح للعلية علة للدائرى الحكم وفيه
 اشارة الى ان هذا لا يفيد التعين فان الجزء الاخير من العلة لك كذا الشرط
 المساوى لها مع انه ليس بعلية والترديد يسمى بالسبب بالبادء الوحيدة وبكسر
 الفاء وسكون العين وهو فى اللغة امتحان عور او خروج وغيره والتقسيم هو اى
 الترديد قبح الاوصاف والبطال بعضها التعين الباقى وسمى بالسبب او بمال
 عليه البعض لما فيها من النظر الدقيق والعميق وسمى بالتقسيم تبع الاوصاف
 المتجهة للعلية لكونها اتساما عقلية للعلية فهنا مقامان احدهما بيان المحررات

انما هو ان كان خبريا فصحيح بلا خلاف واما علم العلم فحاله قال المص
فانه اذا علم احد شيئا علم العلم بالضرورة قاطل والحد علم بالصواب
الثاني والفطريات وهي ما يقتضي وسط لا يقرب عن الذهن وتسمى
قضايا قياسيةاتها هي الفطريات هي قضايا يحكم العقل بها لا مجرد
تصور الطرفين بل بواسطة تصور الذهن عند تصورهما كما في قولنا
الاربعة زوج فان العقل يحكم بان الاربعة زوج لا مجرد تصور فيها
بل يتصور وسطه عند تصورهما وهو الانقسام بمبتساوين فان العقل
اذا تصور الزوج والاربعة تصور الانقسام بمبتساوين فتح حصل
القياس وهو ان الاربعة منقسمة بمبتساوين وكل منقسم بمبتساوين فهو
زوج فالاربعة زوج يسمى هذه قضايا قياسيةاتها لانه عند تصور الطرفين
يصير الواسطة متصورا فيكون القياس فاصلا من تصور الطرفين
والواسطة مثال الشيخ وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من
فهم الاربعة وفهم الزوج مثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال تمثل
انه منقسم بمبتساوين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل
الاثان انه ضعف لتمثل الحدا وسطا واما اذا كان بدل ذلك وتتر
ثلاثين او عدد اقتر للذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاول
به ان يسمى مقدمة فطرية القياس والثالث منها المشاهدات وهي
قضايا لا يخزم العقل بمجر تصور الطرفين بل بواسطة احسن ما يحس
ظاهري كقولنا الشمس مضيئة والنار حارة وهي الحسيات او بحس

فان كان العلم بالضرورة قاطل والحد علم بالصواب
الثاني والفطريات وهي ما يقتضي وسط لا يقرب عن الذهن وتسمى
قضايا قياسيةاتها هي الفطريات هي قضايا يحكم العقل بها لا مجرد
تصور الطرفين بل بواسطة تصور الذهن عند تصورهما كما في قولنا
الاربعة زوج فان العقل يحكم بان الاربعة زوج لا مجرد تصور فيها
بل يتصور وسطه عند تصورهما وهو الانقسام بمبتساوين فان العقل
اذا تصور الزوج والاربعة تصور الانقسام بمبتساوين فتح حصل
القياس وهو ان الاربعة منقسمة بمبتساوين وكل منقسم بمبتساوين فهو
زوج فالاربعة زوج يسمى هذه قضايا قياسيةاتها لانه عند تصور الطرفين
يصير الواسطة متصورا فيكون القياس فاصلا من تصور الطرفين
والواسطة مثال الشيخ وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من
فهم الاربعة وفهم الزوج مثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال تمثل
انه منقسم بمبتساوين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل
الاثان انه ضعف لتمثل الحدا وسطا واما اذا كان بدل ذلك وتتر
ثلاثين او عدد اقتر للذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاول
به ان يسمى مقدمة فطرية القياس والثالث منها المشاهدات وهي
قضايا لا يخزم العقل بمجر تصور الطرفين بل بواسطة احسن ما يحس
ظاهري كقولنا الشمس مضيئة والنار حارة وهي الحسيات او بحس

فان كان العلم بالضرورة قاطل والحد علم بالصواب
الثاني والفطريات وهي ما يقتضي وسط لا يقرب عن الذهن وتسمى
قضايا قياسيةاتها هي الفطريات هي قضايا يحكم العقل بها لا مجرد
تصور الطرفين بل بواسطة تصور الذهن عند تصورهما كما في قولنا
الاربعة زوج فان العقل يحكم بان الاربعة زوج لا مجرد تصور فيها
بل يتصور وسطه عند تصورهما وهو الانقسام بمبتساوين فان العقل
اذا تصور الزوج والاربعة تصور الانقسام بمبتساوين فتح حصل
القياس وهو ان الاربعة منقسمة بمبتساوين وكل منقسم بمبتساوين فهو
زوج فالاربعة زوج يسمى هذه قضايا قياسيةاتها لانه عند تصور الطرفين
يصير الواسطة متصورا فيكون القياس فاصلا من تصور الطرفين
والواسطة مثال الشيخ وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من
فهم الاربعة وفهم الزوج مثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال تمثل
انه منقسم بمبتساوين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل
الاثان انه ضعف لتمثل الحدا وسطا واما اذا كان بدل ذلك وتتر
ثلاثين او عدد اقتر للذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاول
به ان يسمى مقدمة فطرية القياس والثالث منها المشاهدات وهي
قضايا لا يخزم العقل بمجر تصور الطرفين بل بواسطة احسن ما يحس
ظاهري كقولنا الشمس مضيئة والنار حارة وهي الحسيات او بحس

باطن مثل علمنا بان لنا فرحا وغضبا وجوعا وعطشا وهي اى التي يحكم
العقل بها بواسطة احسن الباطن الوجدانيات منها اى من الوجدانيات
الوهميات في المحسوسات وما تجده من النفس لا بالاثبات عطف على
الوهميات واعلم ان القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة احسن يسمى
المشاهدات وهي على نحوين احدهما الحسيات ان كان الواسطة هي
احسن الظواهر الوجدانيات ان كانت الواسطة هي احسن الباطن
فمن الوجدانيات ما تجده بوجه بواسطة احسن الظواهر كما يحكم الوهم في
الاشياء بان الذنب مروب عنه والولد معطوف عليه ومثل ذلك ومنها
ما تجده لا بواسطة احسن الظاهرة بل من انفسنا كعلمنا بان لنا جوعا و
عطشا فان قيل ان الوهم هي قوة مرتبة في الدماغ في آخر التجويف لا
من الدماغ يترك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من حسن باطن
لا يدرك الامور الجزئية المجردة بل يدركها النفس فكيف بعد ما تجده من انفسنا
لا بالاثبات الظاهرة والباطنة من الوجدانيات التي هي من
القضايا التي تدرك بواسطة احسن الباطن قلنا المراد من احسن الباطن
اعم من ان يكون القوى المشهورة او غير بان يصح ادخاله في الوجدانيات
وان كان قد يطلق الوجداني على ما يدركه النفس لكن يطلق ح على ما يدركه
بواسطة احسن الباطن اعم من ان يكون يقينا او وهما فان المدرك من
القوى المشهورة الوهم او احسن المشترك وانظر هو الوهم وقيل اختلف
في هذه القوة فاذا هي من احدى القوى المدركة المشهورة ام غير يقال

فان كان العلم بالضرورة قاطل والحد علم بالصواب
الثاني والفطريات وهي ما يقتضي وسط لا يقرب عن الذهن وتسمى
قضايا قياسيةاتها هي الفطريات هي قضايا يحكم العقل بها لا مجرد
تصور الطرفين بل بواسطة تصور الذهن عند تصورهما كما في قولنا
الاربعة زوج فان العقل يحكم بان الاربعة زوج لا مجرد تصور فيها
بل يتصور وسطه عند تصورهما وهو الانقسام بمبتساوين فان العقل
اذا تصور الزوج والاربعة تصور الانقسام بمبتساوين فتح حصل
القياس وهو ان الاربعة منقسمة بمبتساوين وكل منقسم بمبتساوين فهو
زوج فالاربعة زوج يسمى هذه قضايا قياسيةاتها لانه عند تصور الطرفين
يصير الواسطة متصورا فيكون القياس فاصلا من تصور الطرفين
والواسطة مثال الشيخ وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من
فهم الاربعة وفهم الزوج مثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال تمثل
انه منقسم بمبتساوين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل
الاثان انه ضعف لتمثل الحدا وسطا واما اذا كان بدل ذلك وتتر
ثلاثين او عدد اقتر للذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاول
به ان يسمى مقدمة فطرية القياس والثالث منها المشاهدات وهي
قضايا لا يخزم العقل بمجر تصور الطرفين بل بواسطة احسن ما يحس
ظاهري كقولنا الشمس مضيئة والنار حارة وهي الحسيات او بحس

فان كان العلم بالضرورة قاطل والحد علم بالصواب
الثاني والفطريات وهي ما يقتضي وسط لا يقرب عن الذهن وتسمى
قضايا قياسيةاتها هي الفطريات هي قضايا يحكم العقل بها لا مجرد
تصور الطرفين بل بواسطة تصور الذهن عند تصورهما كما في قولنا
الاربعة زوج فان العقل يحكم بان الاربعة زوج لا مجرد تصور فيها
بل يتصور وسطه عند تصورهما وهو الانقسام بمبتساوين فان العقل
اذا تصور الزوج والاربعة تصور الانقسام بمبتساوين فتح حصل
القياس وهو ان الاربعة منقسمة بمبتساوين وكل منقسم بمبتساوين فهو
زوج فالاربعة زوج يسمى هذه قضايا قياسيةاتها لانه عند تصور الطرفين
يصير الواسطة متصورا فيكون القياس فاصلا من تصور الطرفين
والواسطة مثال الشيخ وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فان من
فهم الاربعة وفهم الزوج مثل له ان الاربعة زوج فانه في الحال تمثل
انه منقسم بمبتساوين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة وتمثل
الاثان انه ضعف لتمثل الحدا وسطا واما اذا كان بدل ذلك وتتر
ثلاثين او عدد اقتر للذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاول
به ان يسمى مقدمة فطرية القياس والثالث منها المشاهدات وهي
قضايا لا يخزم العقل بمجر تصور الطرفين بل بواسطة احسن ما يحس
ظاهري كقولنا الشمس مضيئة والنار حارة وهي الحسيات او بحس

[illegible]

ان هذا اليا عبد
ان المناط على ثبوت
الكلية كما
قالوه بان المذكور
يجوز ان يكون
عكس ما هو عليه
في قوله ان يكون
الا استدلال على
الوجه الذي
يذكره لكن
بما هو على
بما هو على
عن الوجود ان
دلو عليه ان
هو الذي
هو الذي
هو الذي

[illegible][illegible]

الذات والذات لذات بناء على المن الذات والذات لا لعل ولا يحيل او
ما يوس عن بياضه بوجه يقيني كما في قولنا كل انسان ضحك وكل ضحك ناطق
كل انسان ناطق فانه لا يجب ان يتيقن بذلك فان الضحك اى القوة
الضخمية معلولة لقوة النطق فالحكم يجب ان يتيقن ان قوة النطق للانسان
وان القوة الضخمية مانوسها فكيف يجب ان لا يزول اعتقاد كون الانسان
ناطقا ولو كان بين الوجود له باعتبار يقين كون الانسان ناطقا فاما القادة
في اثباته بذلك وعل هذا اى ليس حصر العلم اليقيني فانه سبب بذلك فيما
هو بين في نفسه الا هم قصر برهان الان وحاصله ان الشيخ يناقص نفسه
فانه حصره ولا في فصل البرهان للبرهان في العلم والان وهذا يدل على ان
الان يفيد اليقين القطع وقال ثانيا في فصل البيان من الشفا ان
العلم اليقيني لكل ماله سبب انما يكون من جهة سببه وما ليس له سبب اما
بين في نفسه وما يوس عن البيان على الوجه اليقيني وهذا يدل على ان اليقين
انما يحصل من الاستدلال بالسبب على السبب البرهان الان ليس من
هذا القبيل فلا يفيد يقينا وهذا هو القول باجماع النقيضين هه وحله
عل مراده اى الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين الدائم ان يكون مبنيا
من جهة السبب كما مر مثله اذ بينا بنفسه كقولنا كل انسان ناطق فالعلوم
الجزئية جازان يكون معلومة بالضرورة كالعلم لوجود الشمس والقمر والبرهان
غير العلم كقولك زيد موجود وكل وجود محتاج الى المؤثر وتحريره ان اليقين
على نحوين الاول ان يكون مستمرا باقيا والثاني ان يكون في بعض الاوقات

وهو وقت وجود المعلوم فلان المراد عدم زواله بتشكيك المشكك ولما
ثباته ثبات المعلوم فاليقين الدائم انما يحصل من السبب ليس هو الان
البرهان العلم والان ان افاد يقينا فاما يفيد الحان باقيا دائما فالمراد من
اليقين في البرهان اعم من ان يكون دائما او في الجملة وانما هو من لان
هو القسم الاول لا مطلقا فلا تناقض والتوضيح بحيث يتضح الحق ووجه
الباطل من كلام الشيخ ومراده ما سمع انه اورد في فصل البرهان فبين
ان الشئ او الحال اذا كان له سبب لم يتبين الا من سببه فان كان لا كبر
للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والا وسطا لك للاصغر
انه بين الوجود للاصغر والا كبر بين الوجود للاوسط فبين يقيني ويكون
برهان ان ليس برهان لم ثم قال بعد استار ففقد يحصل من هذا ان برهان الان
قد يعطى في موضع يقينا دائما وانما في سبب فلا يعطى اليقين الدائم بل
فيما لا سبب له ثم فان بعد استار فان قال قائل اما اذا رأينا صفة علمنا
ضرورة ان لها صفة فالحكم يمكن ان يزول عنها هذا التصور وهو استدلال من
المع على العلة فاجواب ان هذا على وجهين احدهما ان يكون جزئية كقولك
هذا البيت متصور وكل متصور فله تصور والثاني ان يكون كلية كقولنا كل جسم
مولف من ميولى وصورة وكل مولف قبله مولف واما القياس الاول
وهو ان هذا البيت متصور فليس مما يقع باليقين الدائم الان هذا البيت
ما يفيد فيزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده واليقين لا يزول
وكلامنا في اليقين الدائم واما المثال الآخر فليس فيه المحمول المولف بل لم

الذات والذات لذات بناء على المن الذات والذات لا لعل ولا يحيل او
ما يوس عن بياضه بوجه يقيني كما في قولنا كل انسان ضحك وكل ضحك ناطق
كل انسان ناطق فانه لا يجب ان يتيقن بذلك فان الضحك اى القوة
الضخمية معلولة لقوة النطق فالحكم يجب ان يتيقن ان قوة النطق للانسان
وان القوة الضخمية مانوسها فكيف يجب ان لا يزول اعتقاد كون الانسان
ناطقا ولو كان بين الوجود له باعتبار يقين كون الانسان ناطقا فاما القادة
في اثباته بذلك وعل هذا اى ليس حصر العلم اليقيني فانه سبب بذلك فيما
هو بين في نفسه الا هم قصر برهان الان وحاصله ان الشيخ يناقص نفسه
فانه حصره ولا في فصل البرهان للبرهان في العلم والان وهذا يدل على ان
الان يفيد اليقين القطع وقال ثانيا في فصل البيان من الشفا ان
العلم اليقيني لكل ماله سبب انما يكون من جهة سببه وما ليس له سبب اما
بين في نفسه وما يوس عن البيان على الوجه اليقيني وهذا يدل على ان اليقين
انما يحصل من الاستدلال بالسبب على السبب البرهان الان ليس من
هذا القبيل فلا يفيد يقينا وهذا هو القول باجماع النقيضين هه وحله
عل مراده اى الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين الدائم ان يكون مبنيا
من جهة السبب كما مر مثله اذ بينا بنفسه كقولنا كل انسان ناطق فالعلوم
الجزئية جازان يكون معلومة بالضرورة كالعلم لوجود الشمس والقمر والبرهان
غير العلم كقولك زيد موجود وكل وجود محتاج الى المؤثر وتحريره ان اليقين
على نحوين الاول ان يكون مستمرا باقيا والثاني ان يكون في بعض الاوقات

[illegible][illegible][illegible][illegible]

لاخس المقدمتين كما ان النتيجة تابعة لاختلاف المقدمتين فالمركب من مقدمة
يقينية ومقدمة منطوية مثلاً داخل في الخطائية وعلى هذا القياس فالمراد
من المراجع الغالب في افادة العلم والمرجوح المخلوب فيه وليس المراد
ان المؤلف من المظنون والموهوم موهوم والفرض افادة قائمة بصحة
والتبعية على انه داخل في السفسطة لانه ليس مبنين فكيف يحكم بانه مرجوع بل
ليس خلافه فانه ليس برأى ولا مرجوح اذ لا يصدق على المجموع راجح ولا
مرجوح ولراجحية احد الطرفين او مرجوحية لا يقتضيه ان يكون اكل راجحاً او
مرجوحاً اللهم الا ان يقرر المراد انه مرجوح باعتبار ما يلزمه اعني النتيجة قاتل و
لعل الشرح بعد ذلك امر اقتدر به لعله اشارة الى الذمة والعموضة وهد
اعلم بالصواب خاتمة للمنطق اجزاء العلوم هي المسائل وهي القضايا التي
يطلب في العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والمبادى المسائل
فالبادى اما تصورية وهي حدود الموضوعات اى حدود ما يصدق عليه
موضوع الفرض كقولنا في العلم الطبعي الجسم الطبعي هو الجوهري القابل للابعاد
الثلاثة او حدود اجزاها كقولنا في السبوي هي الجوهري الذي لا يتصل ولا
ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في
الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا
في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود
اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة
واما تصديقية يتألف منها القياسات سواء كانت بينة نقيسها او بينية هناك

والا على هذا اذ لا بد من ان يكون العلم في ذاته لا يتصل ولا
ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في
الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا
في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود
اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة
واما تصديقية يتألف منها القياسات سواء كانت بينة نقيسها او بينية هناك

او في علم آخر واما علم ان مشهور ان اجزاء العلوم ثلثة احد ما موضوعات
العلوم وهي ما يبحث عن عوارضها الذاتية وتفصيل هذا في صدر الكتاب
وثانيها المبادى وثالثها المسائل واعترض بانه ان اريد بالموضوعات
تصور ما في داخله في المبادى التصورية فلا حاجة الى عدمها على حق
وان اريد بها التصديق بموضوع ما فهي ليست من اجزاء العلوم لعدم
توقف العلم عليها بل من مقدمات الشروع كما سبق واجاب المحقق
التفتا زاني بان المراد من كونه جزء من العلم التصديق بوجود الموضوع فان
ما لم يعلم بثبوته كيف يطلب في ثبوت الاعراض له ورواه السيد السند بان التصديق
بالوجود من المبادى التصديقية على ما صرح به الشيخ الرئيس في الشفاء و
اورده عليه بان المبادى التصديقية هي التي يولف منها قياسات العلم
والتصديق بوجود الموضوع ليس لك فان العلم بالمسائل لا يحتاج
الى التصديق بوجود الموضوع ليس لك فان العلم بالمسائل لا يحتاج
الى التصديق بوجود الموضوع وان كان الاحتياج صدقها لى وجوده في
نفس الامر والمتأخرون اعتبروا هذا انما هو الشيخ فيه وقيل في الجواب ان
المراد بالجزء نفس الموضوع فيكون المجموع الاجزاء الثلاثة من قبيل المعلولات لكنه
ينبغي ان يحل المسائل على المعلولات من حيث الانتساب لتلك المعلومات لئلا
فيما اذا كان الموضوع موضوع مسألة من المسائل ولا يخفى عليك ان
الكلام يحصر على خلاص النظر فافادة في ايرادها وكما تم لا يصح عليه كما
لا يخفى ثم اعلم ان المشهور بين الجمهور ان حقيقة العلم المدون المسائل مخصوصة بالتصديق

ان العلم المدون المسائل مخصوص بالتصديق
بأنه لا يصدق عليه ما لا يتصل ولا
ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل
وفي المنفصل منفصل كقولنا في الصورة
هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد
الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا
في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من
اجسام مختلفة الطور او حدود اعراضها
الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما
هو بالقوة من حيث هو بالقدرة

والا على هذا اذ لا بد من ان يكون العلم في ذاته لا يتصل ولا
ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في
الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا
في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود
اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة
واما تصديقية يتألف منها القياسات سواء كانت بينة نقيسها او بينية هناك

والا على هذا اذ لا بد من ان يكون العلم في ذاته لا يتصل ولا
ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في
الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا
في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود
اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة
واما تصديقية يتألف منها القياسات سواء كانت بينة نقيسها او بينية هناك

او في علم آخر واما علم ان مشهور ان اجزاء العلوم ثلثة احد ما موضوعات
العلوم وهي ما يبحث عن عوارضها الذاتية وتفصيل هذا في صدر الكتاب
وثانيها المبادى وثالثها المسائل واعترض بانه ان اريد بالموضوعات
تصور ما في داخله في المبادى التصورية فلا حاجة الى عدمها على حق
وان اريد بها التصديق بموضوع ما فهي ليست من اجزاء العلوم لعدم
توقف العلم عليها بل من مقدمات الشروع كما سبق واجاب المحقق
التفتا زاني بان المراد من كونه جزء من العلم التصديق بوجود الموضوع فان
ما لم يعلم بثبوته كيف يطلب في ثبوت الاعراض له ورواه السيد السند بان التصديق
بالوجود من المبادى التصديقية على ما صرح به الشيخ الرئيس في الشفاء و
اورده عليه بان المبادى التصديقية هي التي يولف منها قياسات العلم
والتصديق بوجود الموضوع ليس لك فان العلم بالمسائل لا يحتاج
الى التصديق بوجود الموضوع ليس لك فان العلم بالمسائل لا يحتاج
الى التصديق بوجود الموضوع وان كان الاحتياج صدقها لى وجوده في
نفس الامر والمتأخرون اعتبروا هذا انما هو الشيخ فيه وقيل في الجواب ان
المراد بالجزء نفس الموضوع فيكون المجموع الاجزاء الثلاثة من قبيل المعلولات لكنه
ينبغي ان يحل المسائل على المعلولات من حيث الانتساب لتلك المعلومات لئلا
فيما اذا كان الموضوع موضوع مسألة من المسائل ولا يخفى عليك ان
الكلام يحصر على خلاص النظر فافادة في ايرادها وكما تم لا يصح عليه كما
لا يخفى ثم اعلم ان المشهور بين الجمهور ان حقيقة العلم المدون المسائل مخصوصة بالتصديق

ان العلم المدون المسائل مخصوص بالتصديق
بأنه لا يصدق عليه ما لا يتصل ولا
ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل
وفي المنفصل منفصل كقولنا في الصورة
هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد
الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا
في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من
اجسام مختلفة الطور او حدود اعراضها
الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما
هو بالقوة من حيث هو بالقدرة

لیکن اگر وہ ہمارے
 قریب ہو تو کہہ دیا ہرگز
 ہذا کہ اس بارے میں
 اللہ تعالیٰ نے فرمایا ہے
 علیہ السلام اللہ تعالیٰ
 ارادے سے اپنے بندوں
 کو قتل نہیں کرتا
 اے اللہ تعالیٰ اگر
 اس نے اسے قتل کرنا
 چاہتا تو اسے قتل کر
 دیتا مگر اس نے اسے
 زندہ رکھا ہے تاکہ
 اسے اپنے بندوں کے
 لیے عبرت بنے

[illegible][illegible]

ان يكون الاجزاء
لنفسية اجزاء
من اجزاء ان يحصل
مصلحة منها من الحقيقة
وهي المركبة من الوجود
ليس لك ان تفعل
العقلية ليست اجزاء
راسا لانها تفعل في
منوع فانه لا يشترط
في عدم الانشطار
بما اذع ان القيام
الانسان اجزاء اعتبار
فيهم من اجزاء الكون
بما اذع انهم من اجزاء
الكون

والا فاعلم ان كل ما في الوجود من الوجودات لا يخرج عن كونها إما موجودة في نفس الامر او موجودة في العقل
فان قيل قد يقال ان الوجودات قد يكون بعضها في نفس الامر وبعضها في العقل وبعضها في كليهما
فالجواب ان هذا لا يخلو عن الصحة بل هو منصوص عليه في كلامنا فان الوجودات في نفس الامر هي التي
لا يتوقف وجودها على وجود العقل والوجودات في العقل هي التي يتوقف وجودها على وجود العقل
والوجودات في كليهما هي التي يتوقف وجودها على وجود العقل والنفس في نفس الامر
فان قيل قد يقال ان الوجودات قد يكون بعضها في نفس الامر وبعضها في العقل وبعضها في كليهما
فالجواب ان هذا لا يخلو عن الصحة بل هو منصوص عليه في كلامنا فان الوجودات في نفس الامر هي التي
لا يتوقف وجودها على وجود العقل والوجودات في العقل هي التي يتوقف وجودها على وجود العقل
والوجودات في كليهما هي التي يتوقف وجودها على وجود العقل والنفس في نفس الامر

والا فاعلم ان كل ما في الوجود من الوجودات لا يخرج عن كونها إما موجودة في نفس الامر او موجودة في العقل
فان قيل قد يقال ان الوجودات قد يكون بعضها في نفس الامر وبعضها في العقل وبعضها في كليهما
فالجواب ان هذا لا يخلو عن الصحة بل هو منصوص عليه في كلامنا فان الوجودات في نفس الامر هي التي
لا يتوقف وجودها على وجود العقل والوجودات في العقل هي التي يتوقف وجودها على وجود العقل
والوجودات في كليهما هي التي يتوقف وجودها على وجود العقل والنفس في نفس الامر

[illegible][illegible][illegible][illegible]

تحتاج حقيقة هذا
قول من ان قال من الطالب ان
الاصح كونه دافعا في طلب
التصديق في حجة
التصديق فانما يوجب
من اثبات كون
مطابقا الى ما في التصديق
كمن ما عرفت قوله
فيكون ان يسمى
قبل التعريف
في وقيل ان حصول
ما لم يحصل
لو كان حاصله
قوله تحقيق
من تصور والتصديق
فيجب ان لا يخلو
في انفس بل
اليتبين بان
ان يكون من الطالب
فيكون ان يسمى
قبل التعريف
في وقيل ان حصول
ما لم يحصل
لو كان حاصله
قوله تحقيق
من تصور والتصديق
فيجب ان لا يخلو
في انفس بل
اليتبين بان
ان يكون من الطالب

[illegible]

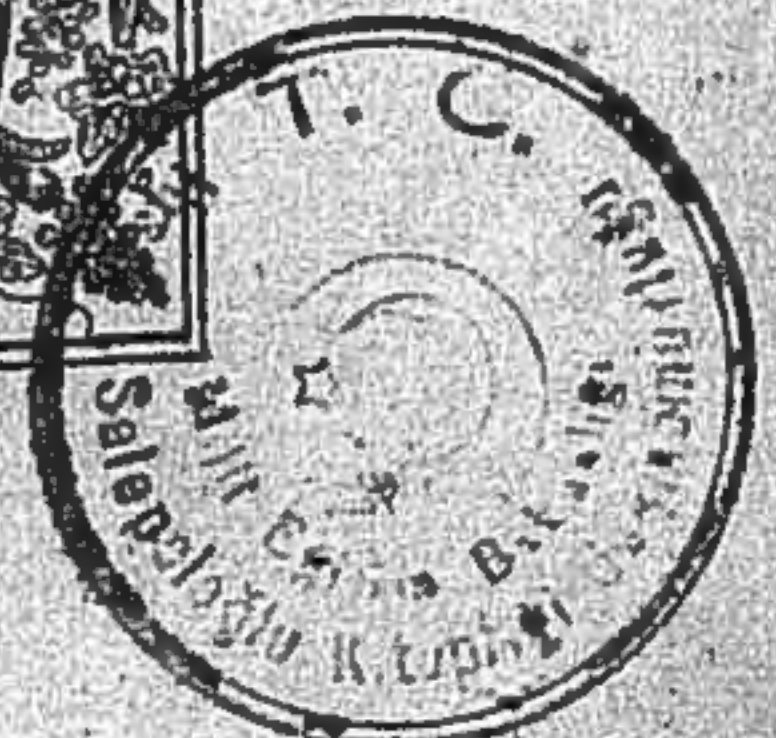
اشعار

مداح محمد ہر آن چیز کہ خاطر یسواست

آخر آمد و پس پر دہ وقت بر پدید

اہل اسلام کو فرود ہو کہ باغبان ازلی نے اپنے فضل حسان سے وہ بہار روح افزا دکھائی کہ جسکے دیکھنے سے آنکھوں میں نور و لون میں سرور ہو اسی مجموعہ الاحواب بشرح سلم ملا احمد علیہ السلام و تشریح سلم ملا حسین حاشیہ ملا احمد علیہ السلام بر تیسرا ہذا جلال حاشیہ ملا احمد علیہ السلام بر تیسرا ہذا امور عامہ جو سپہر علم منطق میں بدرنیر ہو حسب پاس عالم جلیل و فاضل راجع معظّم غاب مولانا مولوی عبدالباقی صاحب بکوشش صرّ و تشریح ہم مشہر ان نے اس خوبی سے چھپوایا کہ آسمان سے فرشتوں نے بشارت میں لیس کہ نظیر سنایا کہی نسخوں سے کہ سولے تشریح سلم ملا حسین صاحب کے عمیر الوصول سے مگر تاہم بحد و حد یلین کے نسخہ قلمیہ کہ جکا چڑھنا بہت ہی اہم تھا دستیاب کر کے تصحیح نسخہ ہذا کی گئی اگر احیاناً کسی مقام پر ہوا یا بدھ و دشواری غلطی رہ گئی ہو ناظرین معاف فرمائیں غرض اس اہتمام سے تصحیح کی گئی ناظرین با انصاف خود ملاحظہ فرمائیں گے شائقین کو چاہیے کہ لینے میں عجلت فرمائیں ایسا نہ ہو کہ سب نسخہ نکلی جائیں اور امر و زفر داسکنے والے کف ہوسے ملتے رہ جائیں چونکہ یہ کتاب حسب دفعہ ۱۸- قانون ۵۵-۱۸۹۴ء ہم مشہر ان نے داخل بھی جبری کرالی ہے اسلئے اصحاب مطابع و تاجران کتب سے امید ہے کہ نفع کے عوض نقصان نہ اٹھائیں قصہ چاہئے یا چھپوانے کا فرمائیں جس قدر نسخہ مطلوب ہوں مطبع یوسفی فرنگی محل سے طلب فرمائیں اور علاوہ اسکے کتب تفسیر و حدیث و اصول و فقہ و منطق و کلام و ادب و طب وغیرہ بھی مطبع ہذا سے ارزان قیمت پر مل سکتی ہیں۔

المسند
محمد عبدالرؤف و محمد عبدالباری
۱۸۹۵ء



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	Elzmir
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	954/1-4